المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

أثر الأزمات السياسية والأمنية على الأمن الغذائي في السودان {نزاع القوات المسلحة – قوات الدعم السريع} 2023 – 2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

- ضيافي آية المنال

إشراف الدكتور:

- تيقمونين إبراهيم

لجنة المناقشة:

أ. سيد أحمد بشير	رئيسا
د. تيقمونين إبراهيم	مشرفا ومقررا
أ. تاحي طارق	عضوا مناقشا

السنـــــــة الـــــجـــــامـــعـــيـــة: 2023 / 2024

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

أثر الأزمات السياسية والأمنية على الأمن الغذائي في السودان {نزاع القوات المسلحة – قوات الدعم السريع} 2023 – 2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

- ضيافي آية المنال

إشراف الدكتور:

- تيقمونين إبراهيم

لجنة المناقشة:

أ. سيد أحمد بشير	رئيسا
د. تيقمونين إبراهيم	مشرفا ومقررا
أ. تاحي طارق	عضوا مناقشا

السنـــــــة الـــــجـــــامـــعـــيـــة: 2023 / 2024

تعلم فليس المرء يولد عالما ... وليس أخو علم كمن هو جاهل

وإن كبير القوم لا علم عنده ... صغير إذا التفت عليه الجحافل

وإن صغير القوم إن كان عالما ... كبير إذا ردت إليه المحافل

الإمام الشافعي

الشكر والتقدير

إني أشكر الله وافر الشكر على توفيقه لي واعانتي على إتمام رسالتي العلمية، فالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

بفائق عبارات الشكر والإحترام لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل بكلمة طيبة أو فكرة نيرة، أشكر الأستاذ والدكتور الذي تولى الإشراف على هذه الورقة الأكاديمية "تيقمونين إبراهيم" وكل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على مجهوداتهم.

كل التقدير والشكر الذي أقدمه كذلك إلى عائلتي العزيزة، بداية بوالدي، والدتي التي أفنت شبابها في تقديم العلم الأستاذة "قوجيل سليمة" ووالدي "ضيافي حسين"، أختي "سماح الهدى" وأخي "حامي الإسلام".

قائمة المحتويا ت

مقدمة 1

الفصل الأول الخريطة الجيوسياسية والاقتصادية للسودان..... 11

تقديم الفصل 12

المبحث الأول: ثنائية الحرب واللاأمن الغذائي 13

المطلب الأول: مفهوم الأمن 14

المطلب الثاني: مفهوم اللا أمن 21

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الغذائي: 27

المبحث الثاني: الأزمة السودانية منذ التقسيم الى حرب 2023 31

المطلب الاول: بطاقة تعريفية للسودان 32

المطلب الثاني: السودان الكلاسيكي 42

المطلب الثالث: الإضطرابات الأمنية في السودان: من الانقسام إلى المرحلة الإنتقالية ..47

المبحث الثالث: الرصيد الاستراتيجي الغذائي للسودان 51

المطلب الأول: الانتاج الزراعي والحيواني 51

المطلب الثاني: الموارد المائية والبنية التحتية 61

المطلب الثالث: التجارة الخارجية والتنوع التكنولوجي 75

المطلب الرابع: تأثير الانفصام والنزاعات على الرصيد الإستراتيجي الغذائي في السودان 79

ملخص الفصل 87

الفصل الثاني سياسات الأمن الغذائي في السودان بين الفرص والمعيقات..... 88

تقديم الفصل 89

المبحث الأول: سياسات الأمن الغذائي في السودان 90

المطلب الأول: السياسات الحكومية لتنويع وتعزيز القدرات الزراعية 90

المطلب الثاني: المشاريع الغذائية لمواجهة نقص الأمن الغذائي في السودان.....94

المطلب الثالث: الاستجابات الداخلية والخارجية لنقص الأمن الغذائي في السودان 98

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي السوداني (دراسة حالة الاستثمارات السعودية والقطرية) 102

المطلب الأول: دراسة حالة الاستثمارات السعودية في القطاع الزراعي السوداني 102

المطلب الثاني: دراسة حالة الاستثمارات القطرية في القطاع الزراعي السوداني 106

المبحث الثالث: مهددات الأمن الغذائي في السودان (العوامل المناخية والسياسية والشراكية) 110

المطلب الأول: العوامل السياسية 110

المطلب الثاني: العوامل المناخية 115

المطلب الثالث: العوامل الشراكية 117

ملخص الفصل.....121

الفصل الثالث ثنائية عدم الاستقرار الأمني–السياسي والأمن الغذائي في السودان 123

تقديم الفصل: 124

المبحث الأول: تطورات الأزمة السياسية والأمنية السودانية (نزاع القوات المسلحة –قوات الدعم السريع) 126

المطلب الأول: "القوات المسلحة" و"قوات الدعم السريع" 127

المطلب الثاني: جذور، أطراف وأسباب النزاع 130

المطلب الثالث: تطورات النزاع.....140

المطلب الرابع: التدخلات الخارجية للاطراف المتعاونة مع طرفي النزاع في السودان .. 145

المبحث الثاني: واقع اللا أمن الغذائي في السودان (تقارير أممية – منظمة الأغذية والزراعة) 147

المطلب الأول: تقارير حول انعدام الأمن الغذائي في السودان 147

المطلب الثاني: مستويات قياس غياب الأمن الغذائي في السودان 152

المبحث الثالث: آفاق الترابط بين تطورات الأزمة الأمنية/السياسية والأمن الغذائي في السودان 156

المطلب الأول: تأثير الاستقرار السياسي على الأمن الغذائي.....157

المطلب الثاني: تأثير الأمن الغذائي على الاستقرار السياسي 162

المطلب الثالث: توصيات 167

ملخص الفصل 169

خاتمة واستنتاجات 172

قائمة المصادر والمراجع 175

الفهرس.....179

ملخص باللغة العربية 182

ملخص باللغة الأجنبية 183

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

❖ قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول 1: يمثل نظرة عامة على الموارد المائية المتوفرة في السودان 2021.....	72
الجدول 2: نسبة الأراضي التي فقدها السودان بعد الانقسام.	80
الجدول 3: المخططات أو المشاريع الزراعية في جنوب السودان.	97

❖ قائمة الاشكال

العنوان	الصفحة
الشكل 1 : منحنى بياني يوضح مساهمة الناتج المحلي في الانتاج الاجمالي للسودان 1998-2018...	53
الشكل 2: مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في دولة السودان بالنسبة المئوية 2007-2010	58
الشكل 3: مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في دولة السودان بالعملة السودانية 2007-2010 ...	58
الشكل 4: دائرتين نسبيتين: الأولى (على اليمين) مناطق الأحواض المائية في السودان بالنسبة المئوية والثانية (على اليسار) المياه السطحية المتاحة في السودان (مليار متر مكعب).	62
الشكل 5: أعمدة بيانية توضح عدد ضحايا وحوادث الصراع العنيف في السودان، 2019-2023.....	113

❖ **قائمة الخرائط**

العنوان	الصفحة
الخريطة 1: موقع السودان وجنوب السودان الجغرافي.	33
الخريطة 2: طبيعة المناخ في السودان من 1960 إلى 2039	34
الخريطة 3: الأحواض الهيدرولوجية في السودان	63
الخريطة 4: متوسط هطول الأمطار السنوي في جنوب السودان والسودان2021.	65
الخريطة 5: الأنهار في السودان 2021.	66
الخريطة 6: مصادر المياه الجوفية في السودان وجنوب السودان2021.	70
الخريطة 7: السيطرة العسكرية على الأقاليم السودانية في نوفمبر 2023.	144
الخريطة 8: مستويات الأمن الغذائي في العالم لسنة 2021.	154

مقدمة

تجلت إشكالية العلاقة بين الأمن الغذائي والتهديدات الأمنية والسياسية التي تعيشها كثير من الدول غير المستقرة، حيث يظهر هذا الترابط أكثر في الدول التي تغلب على سمتها عدم الاستقرار السياسي والأمني والخاضعة لحوكمة فاشلة، إذ أن الحفاظ على الأمن الغذائي في أي دولة يخضع لعدة عوامل مترابطة تتعلق أساسا بالاستقرار السياسي والأمني واعتماد سياسات حكومية راشدة تحسن توظيف المقدرات القومية المتاحة، وكذا الموارد الطبيعية، الزراعية منها والمنجمية.

وتعتبر القارة الأفريقية من أكثر الدول تعرضا لأزمة الامن الغذائي ونقص الموارد الغذائية والتنمية بالرغم من أنها واحدة من أغنى الأماكن في العالم، إذ تتمتع بالثروات الحيوانية والزراعية والموارد الطبيعية وحتى التنوع الثقافي والتاريخي، لكنها تعاني من عدة تحديات معقدة، منها الفقر، الجوع، الأمراض، والنزاعات المسلحة والأوبئة الصحية المتفشية، كما أن التغيرات المناخية زادت من تعظيم التهديدات المستهدفة لرصيد الأمن الغذائي والمائي في العديد من البلدان.

وتتأثر العديد من الدول الأفريقية بالتوترات السياسية، مما يؤثر على جهود التنمية والاستقرار. وأبرز هذه الدول، تلك التي تعتبر "سلة غذاء العالم" مثل السودان، فالأزمات السياسية والأمنية تؤثر تأثيرًا عميقًا على الأمن الغذائي في هذا البلد، حيث تؤدي إلى تفاقم مشكلة نقص الغذاء وزيادة الاعتماد على الواردات، وهو ما يؤدي إلى تعطيل الإنتاج الزراعي والرصيد الغذائي المتاح، كنتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي يعيشها هذا البلد منذ استقلاله، وقد تجلى هذا الوضع في استفحال النزاعات المسلحة ونزوح المزارعين، مما يجعل توفير الغذاء الكافي تحديًا كبيرًا في هذا البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تتسبب هذه الأزمات في تدمير البنية التحتية الزراعية مثل أنظمة الري، الطرق، ومرافق التخزين، مما يؤدي إلى صعوبة توزيع المواد الغذائية بشكل فعال. كما تؤدي التوترات السياسية إلى إضعاف قدرة الحكومة على

تنفيذ سياسات زراعية فعالة وتؤدي إلى تراجع الاستثمارات الخارجية، التي تعد ضرورية لتطوير القطاع الزراعي.

وفي ظل هذه المعادلة المترابطة بين متغيرات الأزمات السياسية والأمنية من جهة واللاأمن الغذائي من جهة أخرى لا سيما في القارة الإفريقية، تعتبر "حالة السودان" بكل مراحله السياسية الحالة الأكثر تعبيرا عن هذه المفارقة التي تخص بلدا غنيا صنف كـ"سلة الوطن العربي" من حيث ثرواته الفلاحية والغذائية والحيوانية، إذ أدت عوامل الاضطرابات السياسية والأمنية والمناخية في هذا البلد(السودان) إلى قلب معادلة المقومات الزراعية السودانية إلى حالة من اللاأمن الغذائي المستفحل تحت وطأة عدم الاستقرار الأمني والسياسي المزمن.

وفي ظل هذا السياق من التوترات الأمنية والسياسية، يتعرض السودان منذ منتصف شهر أفريل من عام 2023 إلى أزمة أمنية وسياسية حادة، يتصدرها النزاع المسلح الحاد بين قوات الجيش السوداني بقيادة وقوات الدعم السريع.

ومن خلال هذا التقديم، تظهر أهمية العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين في هذه الدراسة" الإستقرار السياسي–الأمني" و "الأمن الغذائي"، وهو ما يمكن التعبير عنه تحليليا من خلال الانطلاق من الإشكالية التالية:

1. **إشكالية الدراسة:**

◄ ما هو أثر تراكم الأزمات السياسية والأمنية على الأمن الغذائي في السودان؟

مما يؤول إلى طرح مجموعة من **التساؤلات الفرعية** وهي كالآتي:

- كيف يؤثر الاستقرار الأمني وغياب الحروب، على القدرة الإنتاجية الزراعية للسودان؟
- ماهي أهم السياسات الغذائية التي تتخذها السودان من أجل الحفاظ على الأمن الغذائي في ظل وجود عوامل تهدد الحفاظ عليه؟
- ما مدى تأثير النزاعات الأخيرة بالسودان (القوات المسلحة، الدعم السريع) على تفاقم وضعية اللاأمن الغذائي في السودان؟

2. حدود الدراسة:

- **مجال الدراسة:** إن تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة يساهم في فهم الهيكلة التخطيطية للدراسة وخطوات التحليل والبيانات المقدمة في هذا الإطار، وعليه فإن،

أ/ المجال الزماني: تتركز الدراسة أساسا على الأحداث الأخيرة التي شهدها السودان ابتداءا من عام 2023 إلى تاريخ نهاية الدراسة (جوان 2024)، وهذا ما يجعلها دراسة حديثة تعتمد على آخر التطورات للأزمة السودانية، لكن هذا لا يمنع الإطلاع على بعض الكلاسيكيات والمعطيات التاريخية للأزمة، وحتى الأدبيات في إطار تفسير بعض النظريات أو المصطلحات لفهم الإطار التحليلي لاحقا.

ب/ المجال الموضوعات والمكاني للدراسة: تتناول الدراسة تفاعل التهديدات الأمنية والاستقرار السياسي مع الأمن الغذائي في منطقة السودان الشمالي والجنوبي قبل وبعد التقسيم.

3. فرضية الدراسة:

إن تراكم الأزمات السياسية والأمنية هو أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر على الرصيد الإستراتيجي الغذائي لمنطقة السودان.

الفرضيات الفرعية:

1) رصيد المقدرات الفلاحية في السودان لن تظهر نتائجه إلا في ظل وجود استقرار سياسي – أمني واعتماد سياسات غذائية ناجعة.
2) غياب وتذبذب السياسات العامة للأمن الغذائي كان له الأثر المباشر على تفاقم اللاب أمن الغذائي في السودان.
3) توظيف الشراكة الخارجية لجلب رأس المال هو عصب خلق ديناميكية إيجابية للأمن الغذائي في السودان رغم حالة الاستقرار الأمني والسياسي.
4) تشكل الاضطرابات المناخية (حالة الجفاف والفيضانات) كعامل مستقل، أحد عوامل استفحال حالة اللاعنة الغذائي في السودان.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل وفهم آثار الإستقرار السياسي–الأمني على الأمن الغذائي على منطقة السوادان. انطلاقا من تقديم معطيات واحصائيات حول القدرات الإنتاجية للمنطقة ومحاولة المقارنة بين الإنتاج قبل وبعد وحتى أثناء الصراعات وفي ظل وجود مختلف التهديدات الأمنية.

5. أهمية الدراسة:

5–أ– أهمية علمية: تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الإضافة التي ستقدمها في مجال البحث العلمي، باعتبار أنها دراسة حديثة ولا يوجد العديد من المواضيع المشابهة في الدراسات السابقة، خاصة المذكرات العلمية المنشورة. كما أنها ستساهم في فهم العلاقة بين المتغيرات الأمنية–السياسية والأمن الغذائي والتحليل الكمي والكيفي الذي يساعد بدوره في فهم العملية التحليلية لهذه العلاقة.

5–ب–أهمية عملية: من الناحية العملية فإن الدراسة تساهم في وضع الأسس التي يبنى عليها عديد الخطوات التطبيقية للمساعدة على تفادي مثل هذه الأزمات أو التقليل منها، خاصة لدى الباحثين وصناع القرارات السياسية.

6. مناهج الدراسة واقترابـاتها:

المنهج الوصفي؛ باعتبار أنه يساعد على وصف المشكلة، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة البحثية.

المنهج التحليلي؛ كونه يساعدنا على تحليل الظاهرة قيد الدراسة ومختلف العوامل المتعلقة بها، وتحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي–الأمني والأمن الغذائي في السودان.

7. أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على وسيلتين أساسيتين وهما: جمع البيانات وتحليل المضمون.

8. الإطار النظري:

تتداخل عدة نظريات ومدارس فكرية في دراسة موضوع الأمن الغذائي والتهديدات الأمنية، مما يوفر إطارًا متنوعًا لفهم هذه القضايا المعقدة. فيما يلي بعض النظريات التي تهتم بموضوع الأمن الغذائي:

1.8. نظرية الأمن القومي:

تركز نظرية الأمن القومي على أهمية الأمن الغذائي كجزء من الاستقرار الوطني. وتنطلق هذه النظرية من فرضية مفادها أن توفر الغذاء الكافي للمواطنين يُعزز من قوة الدولة وقدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية. وتُبرز هذه النظرية العلاقة بين القدرة الإنتاجية الزراعية ونجاح السياسات الدفاعية، حيث يُنظر إلى انعدام الأمن الغذائي على أنه تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي واندلاع النزاعات.

2.8. نظرية الأمن الإنساني

تُعتبر نظرية الأمن الإنساني من المدارس الفكرية التي توسع مفهوم الأمن ليشمل حقوق الأفراد واحتياجاتهم الأساسية. وتُبرز هذه النظرية أن الأمن الغذائي لا يتعلق فقط بتوفير الغذاء، بل أيضًا بحق الوصول إليه وبجودته. وتركز هذه المدرسة على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، وتُشدد على أهمية المشاركة المجتمعية والحماية الاجتماعية كوسائل لتحسين الأوضاع الغذائية.

3.8. المدرسة الاقتصادية للسياسات الزراعية

تتناول هذه المدرسة تأثير العوامل الاقتصادية على الإنتاج والتوزيع الغذائي، لتحلل كيفية تأثير السياسات الزراعية والتجارة على الأمن الغذائي من خلال تحسين سلاسل الإمداد وتقديم الدعم للمزارعين. وتُشير هذه المقاربة إلى أهمية الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية والبحث والتطوير، وكذلك ضرورة تحسين البنية التحتية لقطاع الزراعة لضمان زيادة الإنتاجية.

4.8. النظريات البيئية

تُركز النظريات البيئية على التأثيرات التي يحدثها التغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية على الأمن الغذائي، لتبرز أهمية فهم كيفية تأثير الظواهر الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات، على إنتاج المحاصيل، وتؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات زراعية مستدامة. كما تدعو هذه النظريات إلى تكامل الحلول البيئية مع السياسات الغذائية، لتأمين استدامة الموارد وتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل.

5.8. نظرية الصراع

تسلط نظرية الصراع الضوء على مدى تأثير النزاعات المسلحة على استقرار الموارد الطبيعية من حيث الوفرة والاستغلال، مثل المياه والأراضي الفلاحية والرعوية، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. وتعتبر هذه المقاربة أن الصراعات السياسية والعرقية يمكن أن تتفاقم نتيجة لنقص الموارد الغذائية، مما يزيد من التوترات الاجتماعية. كما تبرز هذه النظرية أهمية إدارة الموارد والتفاوض بين الأطراف المختلفة للحد من النزاعات وتحقيق الأمن الغذائي.

6.8. النظريات الاجتماعية

تركز بعض النظريات الاجتماعية على دور الفقر والتمييز الاجتماعي في انعدام الأمن الغذائي. وتُشير إلى أن العوامل الاجتماعية مثل الطبقات الاقتصادية والتمييز العرقي أو الجندري تُؤثر على الوصول إلى الغذاء، مما يُعمق من أزمات الأمن الغذائي. وتدعو هذه النظريات إلى تطبيق السياسات التي تعزز العدالة الاجتماعية وتحسن ظروف حياة الفئات الضعيفة.

وتمثل هذه النظريات والمدارس الفكرية أطرًا متعددة لفهم تعقيدات الأمن الغذائي والتهديدات الأمنية. ومن خلال دمج هذه الرؤى، يمكن لصانعي السياسات العامة تطوير استراتيجيات شاملة تعالج القضايا من زوايا متعددة، مما يسهم في تحسين الأمن الغذائي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد.

9. الأدبيات السابقة:

باعتبار أن الدراسة حديثة من حيث حالة الدراسة (السودان في ظل الأزمة الأخيرة)، فلا يمكن تحديد كم هائل من الأدبيات التي تناولت تفاصيل هذا البحث، خاصة الكتب، لكن يمكن تقديم مجموعة من المقالات والتقارير وحتى بعض المذكرات التي تناولت نفس الخصائص البحثية بالتقريب وهذا على سبيل الذكر وليس الحصر:

- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة –دول القرن الإفريقي–، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013، ترى أمينة دير بأن القارة الإفريقية تعاني من مشاكل وأزمات اقتصادية أهلكت الوضع القائم بها، وأن القارة الافريقية تعتبر من أكثر القارات في العالم تضررا من التهديديات البيئية وعلى راسها تغير المناخ، الجفاف والتصحر وغيرها، وبالتالي تأثر الأمن خاصة الإنساني من تبعات هذه التهديدات.
- برنامج جعم الاستراتيجية، مذكرة سياسات رقم 4، القيود السياسية وفرص الاستثمار الزراعي في السودان، برايان دي سيلفيا–راشد حسن–عبد الرحمن هوتور–سامي ابراهيم–هالة أبوشامة–خالد صديق–اوليفر كيروي، مارس 2022، إذ قدمت هذه المذكرة منظورا واسعا للمشهد السياسي الحالي، وبعض عناصر قطاع الزراعة، وتقاطعاتهما في واليات الخرطوم الكبرى والنيل ألزرق وجنوب كردفان. باختصار، تحتكر المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية حصة سوقية كبيرة من الشركات المملوكة للدولة وشراكات الشركات الخاصة. وهذا له آثار على مواصلة تطوير القطاعات الفرعية للثروة الحيوانية والبستنة. كما ستشكل ملكية الأراضي الصالحة للزراعة من قبل الجهات الفاعلة الخارجية تحديا للتحول الزراعي، بسبب السيادة الحكومية غير المتكافئة في واليتي النيل ألزرق وجنوب كردفان.
- د. أيمن عبد الغني حمزة العوض، تداعيات انفصال جنوب السودان غلى الإقتصاد السوداني للفترة من 2000 إلى 2018م، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، جامعة النيلين، جمهورية السودان، المجلد 4، العدد 02، 2022/12/31، حيث سعى الدكتور أيمن عبد الغني في هذه الدراسة إلى معرفة تأ ثير

انفصال جنوب السودان عن شماله على الإقتصاد السوداني في فترة 2000 إلى 2018، إذ توصل إلى أن هذا الإنفصال أدى إلى خسارة جزء من الأراضي لكن لم يؤثر هذا على الانتاج الحيواني والزراعي وحتى الحصة المائية لم تتأثر، لكن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد هو النقطة الغائبة، وتأثر قطاع الخدمات والنفط.

- د. شيماء محيي الدين، الصراع في السودان-الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد 46، عدد 1، جزء 1، جانفي 2024، إذ تؤكد على أن تفاقم هذه الصراعات أدت إلى وقوع الكثير من الضحايا من المدنيين، كما أسفر عن الكثير من الخسائر في البنية التحتية السودانية، فضلاً عن إثارة حالة من الرعب والفوضى امتدت آثارها إلى مختلف أقاليم السودان وسط مخاوف حقيقية لدى دول الجوار السوداني من إمكانية انتقال الصراع وآثاره الكارثية إلى أقاليمها. وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على تفجر الصراع في السودان، لم تفلح محاولات الوساطة في تهدئة الصراع أو حتى فرض الهدنة بين الأطراف المتصارعة.
- التقارير الأممية مثل تقرير البنك الدولي، منظمة الغذاء والزراعة، منظمة اليونيسيف، مركز العرب للأبحاث والدراسات...الخ، حيث تصف جميع هذه التقارير الحالة المأساوية لدولة مثل السودان والتي تعتبر سلة غذاء العالم حيث وصلت لمراحل خطيرة من انعدام الأمن الغذائي وذلك من خلال تقديم احصائيات ووقائع في كل مرة تحصل أزمات أو تغييرات أو حتى تحركات داخلية أو خارجية.

10. أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في فهم موضوع الأمن الغذائي، ومحاولة دراسة حالة السودان لرؤية مدى تأثير مختلف العوامل الأمنية والسياسية على الأمن الغذائي.

- الميل إلى المواضيع والدراسات التي تتناول العلاقة بين الاستقرار السياسي والأمني ومختلف المستويات الاجتماعية والدولية.

ب- أسباب موضوعية:

- محاولة فهم ان السياسات الزراعية والغذائية، والاهتمام بالجانب الزراعي قد يؤثر بشكل واضح على الأمن الغذائي،
- باعتبار أنه من المواضيع الراهنة وله أهمية في التحصيل العلمي والمفاهيمي.

11. هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم هيكل الدراسة حسب المتطلبات البحثية للإشكالية المطروحة، وذلك بتخصيص:

الفصل الأول لـ: **الخريطة الجيو-سياسية والاقتصادية للسودان** والذي يتضمن ثلاثة محاور: المبحث الأول المخصص لثنائية الحرب واللاأمن الغذائي، المبحث الثاني: الأزمة السودانية من التقسيم إلى حرب 2023، والمبحث الثالث: الرصيد الاستراتيجي الغذائي للسودان.

أما الفصل الثاني فقدد خصص لدراسة: **سياسات الأمن الغذائي في السودان بين الطموح والفشل**، ويتضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول: سياسات الأمن الغذائي في السودان المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي السوداني (دراسة حالة الاستثمارات السعودية والقطرية)، المبحث الثالث: مهددات الأمن الغذائي في السودان.

أما الفصل الثالث والأخير فقد تناول: **ثنائية عدم الاستقرار الأمني-السياسي والأمن الغذائي في السودان** باعتباره محور الإشكالية المطروحة في الدراسة حيث تناول المبحث الأول منه: تطورات الأزمة السياسية والأمنية في السودان (نزاع القوات المسلحة- قوات الدعم السريع)، المبحث الثاني: واقع اللاأمن الغذائي في السودان أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لدراسة محصلة الدراسة المتعلق بـ: آفاق الترابط بين تطورات الأزمة السياسية والأمن الغذائي في السودان.

وفي الأخير الخاتمة كمحصلة تقييمية واستنتاجات للدراسة.

الفصل الأول

الخريطة الجيوسياسية والاقتصادية للسودان

تقديم الفصل:

تعتبر الخريطة الجيوسياسية والاقتصادية للسودان معقدة ومتنوعة، حيث تعكس تاريخًا طويلًا من النزاعات والتغيرات السياسية والاقتصادية. يلتقي في السودان عدد من العوامل الجغرافية والثقافية، مما يجعله نقطة تقاطع مهمة في منطقة القرن الأفريقي. فتعكس هذه الصورة تداخل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على استقرار البلاد. ومن أبرز المشاكل التي تعاني منها المنطقة هي مشكلة الأمن الغذائي إذ يعتبر الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تؤثر على استقرار الدول وتنميتها. ففي السودان، يتجلى هذا التحدي بشكل خاص في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة، التي أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. حيث يعاني السودان من نزاعات طويلة الأمد، بما في ذلك الحروب الأهلية، التي أثرت بشكل كبير على الإنتاج الزراعي وتوزيع الموارد. باعتبار أن الاقتصاد السوداني يعتمد بشكل كبير على الزراعة، ولكن التحديات مثل النزاعات، تغير المناخ، والسياسات الاقتصادية غير المستقرة أدت إلى تدهور الإنتاج.

المبحث الأول: ثنائية الحرب واللاأمن الغذائي

تُعد الحرب والأمن من الموضوعات المركزية التي تشكل الأسس الأساسية للسياسة الدولية والدراسات الاستراتيجية. تمثل الحرب حالة من النزاع المسلح بين طرفين أو أكثر، حيث تسعى الأطراف المعنية إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية أو إيديولوجية، غالبًا ما تتسم بالعنف والفوضى. وعلى الجانب الآخر، يمثل الأمن حالة من الاستقرار والاطمئنان، حيث يتم حماية الأفراد والدول من التهديدات الداخلية والخارجية[1].

تؤثر الحرب على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الاقتصاد، الثقافة، والبيئة، مما يؤدي إلى تداعيات واسعة النطاق على المجتمعات. من جهة أخرى، يعتبر الأمن عنصرًا حيويًا في الحفاظ على استقرار الدول وضمان رفاهية المواطنين. وعليه فإن الفهم العميق للتفاعل بين الحرب والأمن يساعد في تحليل الأزمات الراهنة، وتطوير استراتيجيات فعالة لحل النزاعات وتعزيز السلام. فقد تتداخل الحرب والأمن بطرق معقدة، حيث تؤدي الحروب إلى زعزعة الأمن وتقويض الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، بينما قد تؤدي حالات انعدام الأمن إلى اندلاع النزاعات المسلحة[2]. تتطلب معالجة هذه القضايا استراتيجيات شاملة تتضمن الحوار والتفاوض، بناء المؤسسات القوية، وتعزيز التنمية المستدامة[3].

وبشكل خاص، يعتبر الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي تتأثر بشدة بالحروب والنزاعات. يتسبب الصراع المسلح في تدمير البنية التحتية الزراعية، ويؤدي إلى فقدان الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية، مما يزيد من تفاقم أزمة الغذاء ويضعف قدرة المجتمعات على تأمين

[1] Carl von Clausewitz, On War, trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton: Princeton University Press, 1984), p 75–89.
[2] Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd ed. (Boulder: Lynne Rienner, 1991), p 1–18.
[3] United Nations Development Programme, Human Development Report 1994 (New York: Oxford University Press, 1994), p 24–33.

احتياجاتها الأساسية[1]. فتتداخل التهديدات الامنية مع الأمن الغذائي بشكل معقد يزيد من حدة الأزمات الغذائية وبناء القدرات المحلية وخاصة معاناة السكان[2].

ومن خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة يمكن تحديد وتفسير مجموعة المفاهيم الرئيسية والعلاقة بينها، حيث:

المطلب الأول: مفهوم الأمن

الأمن مضاده الخوف والفزع، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه. وربط الإسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا (الله عز وجل) عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن والأمان. ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى: – "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف [3].» ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف.

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وإن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق". وتعرفه دائرة معارف العلوم الإجتماعية The Encyclopidia of Social Sciences بـ "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية."' [4]

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations, The State of Food Insecurity in the World 2015 (Rome: FAO, 2015), p 8–12.

[2] World Food Programme, "Conflict and Hunger: The Lived Experience" (Rome: WFP, 2022).

[3] القرآن الكريم، سورة قريش، الآيات 3–4.

[4] أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013، ص 10.

أما من الجانب الاصطلاحي فيعرف كما يلي:

يعرفه وولتر ليبمان:Walter Lippmann "أن الأمة تبقي في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه[1] "، يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة. وفي نفس السياق نجد أن فرديريك هارتمان فيري Frederick Hartman Ferry يعرف الأمن:" أن الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة''، يركز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية الدولة والذي بدونه لا يتحقق أمنها. كذلك نجد أن جوزيف ناي Joseph Nye يتناول مفهوم الأمن القومي باعتباره :"غياب التهديد إلى القيم الكبرى" بعبارة أخرى للأمة التي ستكون آمنة السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها، وسكانها، وثقافتها، ورخائها الإقتصادي الذي يجب أن يكون آمن من الدمار و الأضرار الكبرى. أما روبرت ماكنمارا Robert McNamara فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نمواً صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن ، و يعرف مكنمارا الأمن: "إن الأمن ليس المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، و إن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية "... [2]

[1] Walter Lippmann, U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic (Boston: Little, Brown, 1943), p 51–52.

[2] المرجع نفسه، ص 11–12.

أما النظريات الوضعية فتفسر الأمن من نواحي مختلفة حيث:

❖ **التصور الواقعي للأمن:**

أساسيات النظرية الواقعية:

يعتبر التصور الواقعي للأمن جزءًا من نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تركز على مفهوم القوة والمصالح الوطنية. يميز هذا التصور بين عدة جوانب رئيسية[1]:

- الأناركية الدولية :تعتقد الواقعية أن النظام الدولي يعمل في بيئة غير خاضعة لسلطة مركزية، مما يعني أن الدول يجب أن تسعى لتحقيق أمنها ومصالحها بنفسها.
- المصلحة الوطنية :الأمن يُعتبر جزءًا من المصلحة الوطنية، حيث تسعى الدول إلى حماية سيادتها ومواردها من التهديدات الخارجية.
- التأكيد على القوة :يُعتبر الأمن نتيجة للقوة العسكرية. الدول التي تمتلك قدرات عسكرية قوية تكون أكثر قدرة على ردع التهديدات وحماية مصالحها.
- التوازن العسكري :تهتم الدول بخلق توازن في القوى لتجنب أي هيمنة من قبل دولة أخرى. يُعتبر هذا التوازن أساسًا للأمن الدولي.

التهديدات والتحديات:

- **تحليل التهديدات:** ينظر الواقعيون إلى التهديدات كمسائل موضوعية يمكن قياسها. تشمل التهديدات العسكرية، الاقتصادية، والسياسية[2].
- **عدم الثقة:** يعتمد التصور الواقعي على مفهوم عدم الثقة بين الدول. حتى الدول الحليفة قد تكون متشككة في نوايا بعضها البعض[3].

[1] Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 2005), p 5–25.
[2] Ibid.
[3] Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), p.104–107.

استراتيجيات تحقيق الأمن:

- **التسليح والتحالفات:** تسعى الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية من خلال بناء جيوش قوية وعقد تحالفات استراتيجية مع دول أخرى[1].
- **ردع العدو:** يعتمد على فرضية أن تعزيز القوة العسكرية يمكن أن يردع الدول الأخرى عن القيام بأي عمل عدائي[2].
- **التخطيط الاستراتيجي:** تُعد استراتيجيات الأمن القومي جزءًا أساسيًا من السياسة الواقعية، حيث تشمل تحليل السيناريوهات المختلفة والاستعداد لأي تهديد محتمل[3].

❖ **التصور الليبيرالي للأمن:**

أسس النظرية الليبرالية:

يعتبر التصور الليبرالي للأمن جزءًا من النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، التي تركز على التعاون والتفاعل الإيجابي بين الدول. تختلف الليبرالية عن الواقعية في عدة جوانب رئيسية[4]:

- **التعاون الدولي:** تعتقد الليبرالية أن الدول يمكن أن تتعاون لتحقيق الأمن، وأن العلاقات الدولية لا تقتصر فقط على الصراع.
- **الأهمية القصوى للمؤسسات:** تلعب المنظمات الدولية والمؤسسات دورًا حاسمًا في تعزيز الأمن من خلال خلق آليات للتفاوض وحل النزاعات.

[1] Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca: Cornell University Press, 1987), p 17–49.
[2] Thomas C. Schelling, The Strategy of Conflict (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960), p.p207–229.
[3] Edward N. Luttwak, Strategy: The Logic of War and Peace, rev. ed. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001), p 1–15.
[4] Joseph Nye, Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History, 7th ed. (New York: Pearson, 2009), p 210–230.

الأمن من المنظور الإنساني:

- **الأمن الإنساني:** يُوسع التصور الليبرالي مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الإنسانية والاجتماعية. يُعتبر الأمن ليس فقط حماية الدول، بل أيضًا حماية الأفراد وضمان حقوقهم الأساسية[1].

- **التركيز على التنمية:** يؤكد التصور الليبرالي على أن تحقيق الأمن يعتمد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الفقر والتمييز يمكن أن يؤديان إلى عدم الاستقرار[2].

التفاعل بين الدول:

- **الديمقراطيات والسلام** :تؤكد الليبرالية على أن الدول الديمقراطية أقل عرضة للصراع، حيث تميل إلى التفاوض وحل النزاعات بطرق سلمية[3].

- **التبادل الاقتصادي:** تعتبر التبادلات التجارية والاستثمار المتبادل من العوامل التي تعزز العلاقات السلمية، حيث يُعتقد أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يقلل من فرص النزاع[4].

استراتيجيات تحقيق الأمن: ومتمثلة فيما يلي:[5]

- **تعزيز الحوار والدبلوماسية:** تُعتبر الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات أساسية في معالجة التوترات وحل النزاعات.

---

[1] United Nations Development Programme, Human Development Report 1994 (New York: Oxford University Press, 1994), p 22–46.

[2] Robert S. McNamara, The Essence of Security: Reflections in Office (New York: Harper & Row, 1968), p 141–153.

[3] Michael W. Doyle, "Liberalism and World Politics," American Political Science Review 80, no. 4 (December 1986): p 1151–1169.

[4] Richard Rosecrance, The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World (New York: Basic Books, 1986), p 13–45.

[5] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 9 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة، 2021)، ص 287-315 (الفصل الخامس: المدخل الليبرالي في العلاقات الدولية وآليات تحقيق الأمن التعاوني).

- **العمل عبر المنظمات الدولية** :تُشجع الليبرالية على الانخراط في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، التي توفر منصات لحل النزاعات والتعاون.
- **مكافحة التهديدات العالمية** :تركز الليبرالية على التعاون لمواجهة التحديات العالمية مثل الإرهاب، تغير المناخ، والأوبئة، مما يتطلب جهدًا جماعيًا.

أما النظريات ما بعد الوضعية فتفسر الأمن حيث:

❖ **مدرسة كوبنهاغن:**

هي مجموعة من المفكرين والنقاد خاصة باري بوزان، الذين ظهروا في الثمانينيات والتسعينيات في جامعة كوبنهاغن بالدنمارك، وتعتبر جزءًا من النقاش الأوسع حول الأمن والدراسات الدولية. تركز هذه المدرسة على[1]:

- **توسيع مفهوم الأمن** :تتجاوز المدرسة التعريف التقليدي للأمن الذي يركز على الدولة والقوة العسكرية، لتشمل الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية.
- **الأمن كعملية اجتماعية** :يُعتبر الأمن بناءً اجتماعيًا يتشكل من خلال التفاعلات بين الأفراد والجماعات. تركز على كيفية تصور الأمن من خلال الخطابات الثقافية والسياسية.
- **التركيز على الأمن الإنساني** :تُعزز المدرسة فكرة الأمن الإنساني، حيث يُعتبر الأفراد هم المركز، وتُشدد على أهمية حماية حقوق الإنسان وسبل العيش.
- **النقد للسياسات التقليدية** :تتحدى مدرسة كوبنهاغن السياسات الأمنية التقليدية، وتعتبر أن فهم الأمن يتطلب تحليل كيفية استخدام الخطابات الأمنية لتبرير السياسات.

[1] Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder: Lynne Rienner, 1998), p 21–48.

❖ **الدراسات النقدية للأمن:**

الدراسات النقدية للأمن هي نهج أكاديمي يتناول مفهوم الأمن من منظور نقدي، مع التركيز على عدة جوانب رئيسية[1]:

- **تحليل الهويات والقوة** :تُدرس كيف تؤثر الهويات الاجتماعية والسياسية على مفاهيم الأمن، وكيف تُستخدم هذه الهويات لتعزيز القوة والسيطرة.
- **فحص الخطابات الأمنية** :تتناول كيفية تشكيل الخطابات السياسية حول الأمن وكيف تؤثر على السياسة العامة وتشكيل المخاوف المجتمعية.
- **تحدي التوجهات السائدة** :تسعى الدراسات النقدية إلى تحدي المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز فقط على القوة العسكرية، وتعتبر أن هذا التركيز يمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاعات وغياب الاستقرار.
- **التأكيد على الأمن من الأسفل** :تعني هذه الفكرة تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والأفراد في صياغة مفاهيم الأمن، بدلاً من الاعتماد فقط على النخب السياسية.

يمكن القول إن الأمن هو مفهوم شامل يتجاوز مجرد الحماية العسكرية، ليشمل جميع جوانب الحياة التي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمعات. لتحقيق الأمن الشامل، يجب تكامل الجهود في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة، الاقتصاد، الاجتماعية والبيئية.

أما في مجال العلاقات الدولية، يتم تعريف الأمن بشكل شامل يشمل العديد من الجوانب والأبعاد. الأمن في العلاقات الدولية لا يقتصر فقط على الحماية من التهديدات العسكرية، بل يتضمن أيضًا الحماية من التهديدات الغير تقليدية مثل التهديدات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

[1] Ken Booth, ed., Critical Security Studies and World Politics (Boulder: Lynne Rienner, 2005), 1–18.

➢ **الأمن في العلاقات الدولية:**

يمكن تقسيم مفهوم الأمن في العلاقات الدولية إلى قسمين رئيسيين:

1. **الأمن القومي:** وهو يشير إلى الحماية والحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها، ويشمل الأمور العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تؤمن استقرار وازدهار الدولة[1].

2. الأمن الإنساني: وهو يركز على حماية حقوق الإنسان وضمان حياة كريمة للأفراد من خلال مكافحة الفقر والجوع والأمراض وتعزيز التنمية المستدامة[2].

مفهوم الأمن في العلاقات الدولية تطور بمرور الوقت ليشمل العديد من الجوانب الأخرى بخلاف الأمن العسكري التقليدي. العلاقات الدولية تسعى إلى تحقيق الأمان والاستقرار على المستوى الدولي من خلال التعاون والتفاهم بين الدول والمجتمعات للتعامل مع التحديات العابرة للحدود مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، وتغير المناخ[3].

المطلب الثاني: مفهوم اللا أمن

الفرع الأول: البناء الاصطلاحي لمفهوم اللاأمن:

مصطلح "اللاأمن" يشير إلى الوضع الذي يكون فيه الشخص أو المجتمع معرضًا للخطر أو الضعف نتيجة لعدم وجود الحماية الكافية أو الاستقرار الضروري. يمكن أن يكون اللأمن ناتجًا عن العديد من العوامل مثل التهديدات الأمنية، النزاعات السياسية، الاضطرابات الاجتماعية، الفقر، الجريمة، الإرهاب وغيرها من العوامل[4].

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 9 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2021)، ص 189–192.

[2] حسن نافعة، النظام الدولي المعاصر: قضايا ونظريات (القاهرة: دار الشروق، 2019)، ص 255–260.

[3] أحمد يوسف أحمد، الأمن الدولي في عالم متغير (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2020)، ص 78–92

[4] نفس المرجع، ص 112–128 (الفصل الثالث: مفهوم اللاأمن وأبعاده).

اللاأمن يؤثر سلبًا على حياة الناس وعلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. يمكن أن يزيد اللأمن من مخاطر الجريمة والعنف، ويؤدي إلى تراجع الحقوق والحريات الفردية، ويعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

وعليه، مفهوم اللاأمن يشمل مجموعة من الأبعاد النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والبيئية، مما يجعله موضوعًا معقدًا يتطلب فهمًا شاملًا للتحديات التي تواجه الأفراد والمجتمعات.

الفرع الثاني: الفرق بين الأمن واللاأمن:

1. **التعريفات الأساسية:**

- **الأمن:** حالة من الاستقرار والاطمئنان، حيث يتمتع الأفراد والمجتمعات بحماية من التهديدات والمخاطر. يتضمن الأمن القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء، الماء، والأمان الشخصي[2].
- **اللاأمن:** حالة من عدم الاستقرار والخوف، حيث يعاني الأفراد والمجتمعات من تهديدات حقيقية أو متصورة تؤثر على حياتهم. يمكن أن يكون اللاأمن نتيجة لصراعات، فقر، تدهور البيئة، أو عدم الثقة في المؤسسات.

2. **الأبعاد المختلفة:** وهي كمايلي:[3]

- **الأبعاد النفسية:**

✓ الأمن: يوفر شعورًا بالطمأنينة والراحة، مما يعزز الصحة النفسية والاستقرار العاطفي.

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] محمد عابد الجابري وآخرون، موسوعة المفاهيم السياسية والاجتماعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، مدخل «الأمن واللاأمن»، ص 245–258.

[3] Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p 21–48

✓ اللاأمن :يخلق شعورًا بالقلق والتوتر، مما يؤثر سلبًا على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية.

- **الأبعاد الاجتماعية:**

✓ **الأمن:** يعزز الثقة بين الأفراد والمجتمعات، مما يسهم في التماسك الاجتماعي.

✓ **اللاأمن:** يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية وزيادة الصراعات.

- **الأبعاد الاقتصادية:**

✓ **الأمن** :يسهم في الاستقرار الاقتصادي وزيادة فرص العمل والتنمية.

✓ **اللاأمن** :يؤدي إلى الفقر والبطالة، ويعوق التنمية الاقتصادية.

- **الأبعاد السياسية:**

✓ **الأمن:** يشير إلى وجود نظام سياسي فعّال يحمي حقوق الأفراد ويضمن العدالة.

✓ **اللاأمن:** يتسم بعدم الاستقرار السياسي، الفساد، وانعدام الثقة في المؤسسات.

3. **التداعيات:** نذكرها كمايلي:[1]

- **التداعيات الإيجابية للأمن:**

✓ تحسين نوعية الحياة، تعزيز التنمية المستدامة، وزيادة التعاون بين الأفراد والمجتمعات.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، تقرير التنمية البشرية 1994 (ترجمة عربية رسمية، القاهرة: المجلس القومي للترجمة، 2005)، الفصل الثاني: «مفهوم جديد للأمن البشري»، ص 22–40 (يتناول بالتفصيل تداعيات الأمن واللاأمن على كل الأصعدة).

- **التداعيات السلبية اللاأمن:**

✓ تفشي العنف، زيادة معدلات الجريمة، تفكك الأسرة والمجتمعات، وخلق بيئات غير مستقرة.

وعليه يمكن القول أن الأمن يمثل حالة من الاستقرار والطمأنينة، بينما يمثل اللاأمن حالة من الخوف وعدم الاستقرار. الفهم العميق للفروق بين الأمن واللاأمن يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعّالة لتعزيز الأمن وتقليل مستويات اللاأمن في المجتمعات.

الفرع الثالث: البناء المفهومي لمصطلح الحرب:

بعد الانطلاق من تحديد مفهومي الأمن واللاأمن يتبين أن اللاأمن هو مضاد للأمن في المفهوم، وبالتالي يعتبر مرادفا لكلمة الحرب أو التهديد الأمني، لكن الاختلاف يكمن في المصطلح فقط:

الحرب لغة :الحرب نقيض السلم، وأصلها الصفة كأنها مقاتلة حرب هذا قول السيرافي وتصغريها حريب بغير هاء، رواية عن العرب لأنها في الأصل مصدر ومثلها ذريع وقويس وفريس، انثى، ونييب، ودويد، تصغير دود[1].

الحرب اصطلاحا: الحرب صراع مسلح بين فريقين متنازعين يستعمل فيها كل فريق جميع ما لديه من وسائل الدمار للدفاع عن مصاحله وحقوقه أو لفرض إرادته على الغير[2] والحرب في القانون الدولي لا تكون الا بني الدول. أما النضال المسلح بين بعض الجماعات في داخل دولة معينة، أو النضال المسلح الذي يقوم به إقليم ثائر ضد حكومة الدولة التابعة لها، أ والنضال المسلح الذي يعلنه فريق من المواطنين بقصد قلب نظام الحكم، فلا يعتبر حربا دولية[3]. ويعرف توماس بلاس الحرب بأنه صراع مسلح ودموي بين جماعات ومنظمة وهي

[1] وجمعة فوضيل وعبد المجيد فوضيل، ضوابط الحرب: دراسة مقارنة بين قواعد القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي (مذكرة ماجستير، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2019/2018)، ص 6–10؛ وانظر أيضاً: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 9 (القاهرة، 2021)، ص 378.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 9 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2021)، ص 378.

[3] محمد حافظ إسماعيل، القانون الدولي العام، ط 12 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2020)، ص 489

صورة من صور العنف لها خاصية أساسية، هي أنها منهجية ومنظمة بالنسبة للجماعات التي تقوم بها، بالنسبة للطرق التي يديرونها بها، وقواعد تتغير وتتبدل تبعا للأماكن والعصور وتكون خاصيتها الأخيرة في كوهنا دامية إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حياة البشر لا تعدو أن تكون نزاعا أو تبادل تهديدات[1] .هذا ونلاحظ اليوم أنه مع تطور القانون الدولي الإنساني تطور إلى جانبه مصطلح الحرب حيث اصبحت تسمى الحرب بالنزاعات المسلحة وأصبح يخضع لحكم الحرب الدولية كل قتال مسلح واسع النطاق[2].

ومن بين المفكرين الذين ساهموا في شرح المصطلح نذكر:

تعريف "فون بوغولسلافسكي" Von Boguslawiski: (المعركة هي التي تقودها جماعة معينة من الناس أو القبائل أو الأمم أو الشعوب أو الدول للقاء جماعة مشابهة أو مماثلة)[3]، ونذكر أيضا تعريف "لاغورجت" **La Gorgette:** (الحرب هي حالة النضال بين جماعتين أو أكثر من الكائنات المتماثلة في النوع نضالا عنيفا صادرا عن رغبتهم أو إرادتهم)[4]، وأيضا تعريف "كنسي رايت" **M.Quincy wright:** (يمكن أن تعد الحرب نزاعا بين الثوى المسلحة والعواطف الشعبية والعقائد الحقوقية والثقافات الوطنية في آن واحد)...(الحرب هي نضال مسلح ودام بين جماعات منظمة). وسيجد بعضهم أن هذا التعريف واساع جدا، وسيجد آخرون أنه ضيق جدا. ومهما يكن من أمر، لنقل ايجازا: أن الحرب شكل من العنف له صفة أساسية هي أنه شكل منهجي ومنظم يتعلق بالجماعات التي تقوم بها والصور التي تديرها بها، وفيما عدا

[1] غاستون بوتول، هذه هي الحرب، ترجمة مروان القنواتي (بيروت–باريس: دار عويدات، 1981)، ص 42–43

[2] بوجمعة فوضيل وعبد المجيد فوضيل، ضوابط الحرب: دراسة مقارنة بين قواعد القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي، مذكرة ماستر منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2019/2018، ص 6–7.

[3] Von Boguslawski, cité in Gaston Bouthoul, Le phénomène guerre (Paris: Payot, 1961), 18 ؛ وانظر الترجمة العربية: غاستون بوتول، هذه هي الحرب، ترجمة مروان القنواتي (بيروت–باريس: دار عويدات، 1981) ، ص 42.

[4] Paul-Marie de La Gorce, cité in Gaston Bouthoul, Le phénomène guerre, 19 ؛ غاستون بوتول، هذه هي الحرب، مصدر سابق، ص 42.

ذلك إن الحرب محددة في الزمان والمكان وخاضعة لقواعد حقوقية خاصة تتغير وتتبدل على حسب الأمكنة والفترات تغيرا وتبدلا لا حد لهما...[1]

الفرع الرابع: البناء الإصطلاحي لمفهوم التهديدات الأمنية:

إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا. أما مفهومه من الناحية الإستراتجية فهو: (بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر بالأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية –ليس بالضرورة خاصة في ظل تطور طبيعة العلاقات الدولية وبالتالي تغير طبيعة التهديدات الأمنية وطبيعة القوة المستخدة–، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد[2]). فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي، العالمي)، مرورا بتحديد مصادر التهديد (داخلية، خارجية) ووصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر التهديدات. [3]

[1] غاستون بوتول، هذه هي الحرب، ترجمة مروان القنواتي، بيروت–باريس: دار منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1981، ص 42–43.

[2] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط (بسكرة: دار ابن بطوطة، 2011)، ص 29–30؛ وانظر نفس التعريف تقريباً في: أحمد يوسف أحمد، الأمن الدولي في عالم متغير (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2020)، ص 167–169.

[3] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 29–30.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي أحد الأركان الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي، ولم تختلف التعاريف المقدمة لهذا المفهوم كثيرا، لكن يجب فصل المفردات المركبة لهذا المصطلح كالتالي:

- الأمن كما ذكر سابقا أنه الطمأنينة وعدم الخوف،
- الغذاء هو أي مادة تستهلك لتعزيز النمو والصحة وتوفير الطاقة للجسم،

وعليه الأمن الغذائي هو الأمان والطمأنينة في توفير الغذاء اللازم وبالكميات اللازمة.

حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو): "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"[1]. ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية. [2]

وفقاً لما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام 1996، يتم تعريف الأمن الغذائي بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية[3].

يعرف كذلك على أنه قدرة ذلك البلد، على سد حاجات ساكنيه من غذاء كامل يتضمن المجموعات الأربعة (النشويات، الكربوهيدرات، السكريات والزيوت) بما يحقق لكل فرد سعرات

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 9 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2021)، ص 412–413.

[2] صندوق النقد العربي، الأمن الغذائي في الدول العربية، ص 171.

[3] World Food Summit, Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action (Rome, 13–17 November 1996), Paragraph 11

حرارية يومية لا تقل عن 2800 سعرة حرارية و80 ملغ من البروتين الحيواني والنباتي من إنتاج وطني.[1]

- **الأبعاد الأربعة الرئيسية للأمن الغذائي:**

- التوفُّر المادي للغذاء: يتناول توفُّر الغذاء "جانب العرض" من الأمن الغذائي، ويتحدد حسب مستوى إنتاج المواد الغذائية، ومستويات المخزون، وصافي التجارة فيها.[2]
- الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية: إن العرض الكافي من المواد الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر. وقد أدت المخاوف بشأن عدم كفاية الحصول على المواد الغذائية إلى تركيز السياسات على نحو أكبر على الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي[3].
- الاستفادة من المواد الغذائية: تُفهم الاستفادة بصفة عامة على أنها الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى استفادة من العناصر الغذائية المختلفة التي تحتوي عليها المواد الغذائية. ويُعد تناول الأفراد ما يكفي من العناصر الغذائية التي تمدهم بالطاقة والمغذيات نتيجة للرعاية الجيدة وممارسات التغذية، وطريقة إعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الطعام داخل الأسرة. وإلى جانب الاستفادة البيولوجية الجيدة من المواد الغذائية التي يتم تناولها، فإن هذا الأمر يحدد حالة التغذية لدى الأفراد.[4]

[1] فاطمة بكدي ورابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، ص 37.

[2] Food and Agriculture Organization (FAO), The State of Food Security and Nutrition in the World 2023 (Rome: FAO, 2023), p. 154

[3] Committee on World Food Security (CFS), Global Strategic Framework for Food Security and Nutrition (Rome: FAO, 2017), pp. 12–13

[4] منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، إطار عمل الأمن الغذائي والتغذية (ترجمة عربية رسمية، 2021)، ص 28–30.

- استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى بمرور الوقت: حتى لو كانت كمية الطعام التي يتناولها الشخص كافية اليوم، فلا يزال يُنظر إليه على أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا لم تكن لديه القدرة الكافية على الحصول على المواد الغذائية بصفة دورية، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية. وربما يكون للأحوال المناخية السيئة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية (البطالة، وأسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع) تأثير على حالة الأمن الغذائي.[1]

ومن أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي، يجب تحقيق جميع الأبعاد الأربعة في آن واحد.. [2]حسب لجنة الأمن الغذائي العالمي، فإن مفهوم الأمن الغذائي يعني "قدرة كل شخص جسديا واقتصاديا واجتماعيا على الحصول على تغذية كافية وسليمة ومغذية تمكنه من تلبية حاجاته الغذائية ليعيش حياة سليمة ونشيطة."

وبدورها، عرفت وزارة الزراعة الأميركية الأمن الغذائي بأنه "حصول كل الأفراد في كل الأوقات على كميات الطعام الكافية لضمان حياة نشطة وصحية"، وعرفت انعدام الأمن الغذائي بـ"محدودية التوفر" أو "التوفر غير الأكيد" للغذاء الملائم ولسلامة الأطعمة أو "محدودية إمكانية الحصول على طعام مناسب بوسائل مقبولة اجتماعيا."[3]

وعليه يمكن القول أن الأمن الغذائي هو حالة تتمتع فيها جميع الأفراد بفرص كافية للحصول على الغذاء الكافي والمغذي والمناسب لتلبية احتياجاتهم الغذائية والصحية. يشمل الأمن الغذائي عدة عناصر أساسية، منها:[4]

- **التوفر:** ضمان إنتاج كميات كافية من الغذاء، سواء من خلال الزراعة المحلية أو من خلال الاستيراد.
- **الوصول:** قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء، سواء من حيث التكلفة أو الموقع.

[1] فاطمة بكدي ورابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2022)، ص 41–43.

[2] البنك الدولي، "فهم الفقر: تحديث الأمن الغذائي – ما هو الأمن الغذائي وكيف يدعم البنك الدولي الأسر الأكثر ضعفًا؟".

[3] الجزيرة، الأمن الغذائي.. الطعام للجميع في كل زمان ومكان، 2022/07/18.

[4] الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (نيويورك، 2015)، الهدف 2؛ ترجمة عربية رسمية، ص 18–19.

- **الاستخدام:** الحصول على غذاء مغذي وصحي، يتضمن المعرفة الغذائية والقدرة على تحضير الطعام.
- **الاستقرار:** قدرة النظام الغذائي على البقاء مستداماً على المدى الطويل، وعدم التعرض للتقلبات الكبيرة في الإنتاج أو الأسعار.

ويتأثر الأمن الغذائي بعدة عوامل، مثل التغيرات المناخية، السياسات الزراعية، والنزاعات، والاقتصاد. تعزيز الأمن الغذائي يعتبر هدفاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

المبحث الثاني: الأزمة السودانية منذ التقسيم الى حرب 2023

السودان، بلاد النيل العظيم، يمتاز بتاريخ طويل وعريق يمتد لآلاف السنين. في العهد القديم، كانت الأراضي السودانية موطناً لممالك عظيمة مثل مملكة كوش، التي ازدهرت في الفترة بين 2500 قبل الميلاد و300 بعد الميلاد، حيث تفاعلت مع الحضارة المصرية وتأثرت بها، مما أظهر روح التبادل الثقافي والحضاري. عُرفت كوش بفنونها ومعمارها، وأيضًا بتأسيسها للعديد من الأهرامات التي لا تزال قائمة حتى اليوم.

مع دخول الإسلام في القرن السابع الميلادي، شهد السودان تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والدينية. تأسست ممالك إسلامية مثل سنار، والتي لعبت دورًا هامًا في تاريخ البلاد. خلال الفترة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، سيطر البريطانيون والمصريون على السودان، مما أدى إلى تغييرات جذرية في النظام الإداري والاقتصادي.

حصل السودان على استقلاله في عام 1956، ولكن سرعان ما انزلقت البلاد إلى صراعات داخلية، حيث اندلعت حرب أهلية بين الشمال والجنوب، مما أدى في النهاية إلى انفصال جنوب السودان في عام 2011. في السنوات الأخيرة، واجه السودان أزمات متتالية، بدءًا من الاحتجاجات الشعبية في 2018 ضد النظام الاقتصادي المتدهور، وانتهاءً بالإطاحة بنظام عمر البشير في 2019. ورغم الأمل الذي جاء مع تشكيل حكومة انتقالية، إلا أن الانقلاب العسكري في 2021 أعاد البلاد إلى حالة من الاضطراب، حيث تعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان. اليوم. ولا يزال الشعب السوداني يسعى لتحقيق السلام والاستقرار، آملاً في بناء مستقبل أفضل قائم على العدالة والديمقراطية[1].

[1] محمد عثمان الصيني، تاريخ السودان الحديث والمعاصر: من الثورة المهدية إلى ما بعد الانفصال، ط 3 (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2022)، ص 15–38.

المطلب الاول: بطاقة تعريفية للسودان

السودان هو دولة تقع في شمال شرق إفريقيا، وتتميز بتنوعها الثقافي والجغرافي الغني. يعتبر تاريخ السودان عريقاً وملئ بالأحداث التي شكلت هويته الحالية، مما يجعله مركزاً لتلاقي الثقافات الأفريقية والعربية.

1. الجغرافيا

الموقع والمساحة: يمتد السودان على مساحة تقدر بـ 1,861,484 كيلومتر مربع، وهو بذلك يعتبر ثالث أكبر دولة في إفريقيا بعد الجزائر وجمهورية الكونغو. يحده من الشمال مصر، ومن الشرق البحر الأحمر، ومن الغرب تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الجنوب جمهورية جنوب السودان. ويقارب سكان السودان 40,533330 مليون نسمة[1]. يشطر نهر النيل السدوان الى شطرين اثنين حيث الشرق والغرب، وينشأ من تلاقى رافدين كبيرين هما النبيل البيض والنيل الأزرق عند العاصمة الخرطوم[2] .

استقلت السودان عن مصر وبريطانيا بشكل رسمي عام 1956، بعد قرابة (62) سنة. ويوم السبت التاسع من يوليو/ تموز 2011 هو تاريخ انفصال جمهورية جنوب السودان عن الشمال لتصبح أحدث دولة مستقلة في العالم.

نظام الحكم في السودان فيدرالي، وتتكون إداريا من (18) ولاية تضم (133) محلية، واهم مدنها هي الجزيرة والشمالية وشمال كردفان والنيل الأبيض، والعاصمة فيها هي الخرطوم .

اللغة الرسمية في السودان هي العربية، بالإضافة الى قرابة (300) لغة محلية كلغة البجا والبداويت والتجرية والنوبية والشكرية، وعملته هي الجنيه السوداني[3].

---

[1] وزارة الخارجية السودانية، دليل السودان الدبلوماسي 2023 (الخرطوم: إدارة الإعلام والنشر، 2023)، ص 7–11؛ أو: الهيئة العامة للإحصاء السودانية، الكتاب الإحصائي السنوي 2022 (الخرطوم، 2023)، ص 23.

[2] عبد الله علي إبراهيم، جغرافيا السودان السياسية، ط 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2021)، ص 44–59.

[3] معهد الدراسات الأفريقية – جامعة الخرطوم، التنوع اللغوي والثقافي في السودان (الخرطوم: دار عزة للنشر، 2022)، ص 27–41.

يدين (96 %) من السودانيين بالدين الإسلامي، موزعين على طرق الختمية والتيجانية والبرهانية والسمانية والقادرية والصوفية والجعفرية، في حين يشكل المسحيين منهم قرابة (4 %) فقط موزعين بين البروتستانت والكاثوليك والأرمن والأثيوبية القبطية والقضارف والأبيض[1].

الخريطة 1: موقع السودان وجنوب السودان الجغرافي.

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast، الشرق الأوسط، 2011/01/06

التضاريس: تتكون التضاريس السودانية من السهول والجبال والصحاري. شمال السودان يتميز بالصحراء الكبرى، بينما الجنوب يحتوي على غابات وسهول زراعية. جبال النوبة في الجنوب والجبال الشرقية تُعتبر من المناطق الجبلية الهامة[2].

[1] المركز القومي للإحصاء والمعلومات – السودان، التعداد السكاني الخامس 2008 وتحديثاته حتى 2022 (الخرطوم، 2023)، ص98–93.

[2] عبد الله علي إبراهيم، جغرافيا السودان السياسية والطبيعية، ط 3 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2023)، ص 67–89؛ أو: جامعة الخرطوم – كلية الجغرافيا، الجغرافيا الطبيعية للسودان (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2022)، ص 41–68.

المناخ: يتميز المناخ في السودان بالتنوع. الشمال صحراوي جاف، حيث تتجاوز درجات الحرارة 40 درجة مئوية في الصيف. بينما في الجنوب، المناخ استوائي يتميز بموسم مطير يمتد من يونيو إلى سبتمبر[1].

الخريطة 2: طبيعة المناخ في السودان من 1960 إلى 2039

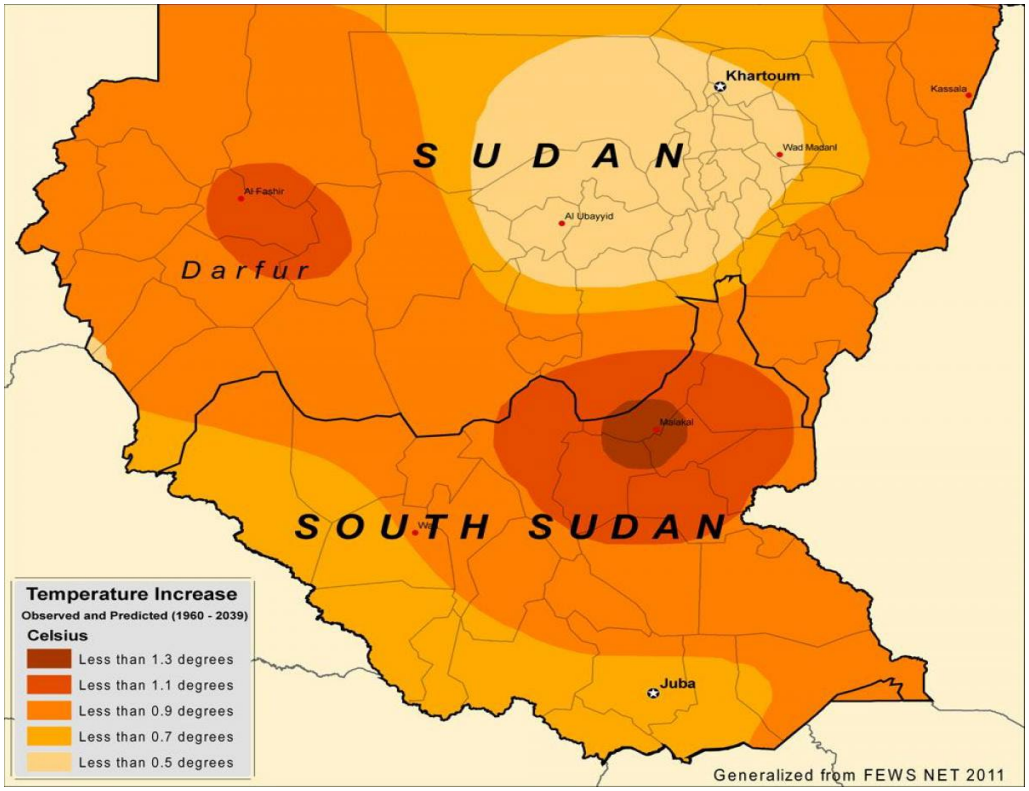

المصدر: https://ar.maps-sudan.com/ خريطة السودان، المناخ.

2. الموارد الطبيعية

يمتلك السودان موارد طبيعية غنية ومتنوعة تشمل النفط والمعادن والمياه، والتي تعتبر أساساً للاقتصاد المحتمل للبلاد رغم التحديات الناتجة عن النزاعات والحروب، حيث تشير التقديرات إلى أن السودان يحتل المرتبة الثالثة عالمياً في احتياطيات اليورانيوم والثالثة أفريقياً في إنتاج الذهب باحتياطي يتجاوز 1550 طناً موزعاً على أكثر من 40 ألف موقع تعدين[2].

[1] الهيئة العامة للأرصاد الجوية السودانية، التقرير المناخي السنوي للسودان 2022–2023 (الخرطوم: وزارة الري والموارد المائية، 2023)، ص 12–29.

[2] باسل النجار، "ثروات السودان.. كنوز دفنتها الحرب"، gulf24.com، 4 نوفمبر 2025.

النفط: يُعتبر من المصادر الحيوية للاقتصاد، حيث تتواجد حقول النفط في مناطق مثل هجليج[1].

المعادن: يشتهر السودان بإنتاج الذهب، ويُعتبر من أكبر المنتجين في إفريقيا[2].

تغطي صخور الاساس ما يزيد علي نصف مساحة السودان . حيث توجد معظم التكوينات المعدنية ذات القيمة الاقتصادية في إفريقيا في هذه الصخور. لهذا يعتبر السودان من الدول الواعدة في هذا المجال حيث تشير الدراسات التي اجريت في مجال البحث عن المعادن في السودان بالرغم من قلتها مقارنة بمساحة السودان الشاسعة إلى وجود إحتياطات إقتصادية لمجموعة من المعادن[3].

الرواسب المعدنية: توصلت عمليات البحث والتنقيب والدراسات الميدانية والمعملية التي تمت الي وجود معادن بمناطق عديدة بالبلاد وتتلخص هذه الموارد في شكل خامات معدنية مختلفة منها النفيسة، الاستراتيجية، معادن الاساس والمعادن الصناعية ومن اهمها[4]:

1- المعادن النفيسة كالذهب والفضة والبلاتين
2-الاحجار الكريمة كالاوبال والزيرجد
3-المعادن الاساسية كالنحاس والزنك والرصاص
4-المعادن الاستراتجية كالحديد والمنجنيز والكروم والبنتانيوم
5-المعادن النادرة كالصفيح والتنجستين والتنتال والنايوب
6-المعادن الصناعية كالجبص وكربونات الكالسيوم والملح والتلك والكاولين والولاستونايت
7-السيلكون والبارايت والزيركون.
8-احجار الزينة

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] وزارة الطاقة والتعدين السودانية، "التقرير السنوي عن الموارد المعدنية 2023"، moem.gov.sd، 2024.

[4] الهيئة العامة للجيولوجيا والمناجم السودانية، "دليل الرواسب المعدنية في السودان"، gmgsudan.gov.sd، 2023.

9-أحجار البناء.

الامكانيات المعدنية فى السودان:[1]

- **البحر الاحمر:**

-الذهب – الفضة – النحاس – الزنك – المنجنيز – الحديد -الرمال السوداء – العقيق -التلك – الملح – الجبص.

- **صحراء بيوضة:**

-الذهب – الحديد – الاحجار شبه النفيسة – الكيانيت – الرخام -المايكا -السيليكات – الفلسبار – المنجنيز.

- **جبل مرة دارفور:**

-المعادن القاعدية -العقيق -الكيانيت -الكبريت -الملح -الينابيع الساخنة.

- **جبل راهب -جبل ابيض شمال شرق السودان:**

-الذهب -الكروم -الفوسفات -البوكسيت -مجموعة البلاتنيوم.

- **النيل الازرق:**

-الذهب -الكروم -الاسبستوس -كربونات المغنسيوم -الرخام.

- **جبال النوبة – جنوب كردفان:**

-الذهب -النحاس -الزنك -النيكل -الحديد -المنجنيز -الجرافيت -الكروم -اليورانيوم -التلك -الرخام- الفوسفات.

- **حفرة النحاس – دارفور:**

-الذهب -النحاس -اليورانيوم -الاحجار النفيسة.

[1] الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية السودانية، خريطة المعادن في ولايات البحر الأحمر ونهر النيل وكسلا (الخرطوم: وزارة المعادن، 2023)، ص 18–34.

اهم المعادن الاستراتيجية فى السودان:[1]

- **الفوسفات:** هنالك نوعان لتوضعات الفوسفات النوع الرسوبى والنوع الخرمائى تتكون توضعات الفوسفات الرسوبية على شكل طبقات افقية مصاحبة لطبقات الحجر الجيرى فى البيئة البحرية فى مختلف العصور الجيولوجية.

تم اكتشاف النوع الخرمائى بمنطقتى جبل قرون وجبل اورو بجبال النوبة الشرقية وذلك على هيئة عدسات وعروق مائلة للتصدعات والفواصل الاحتياطى يبلغ 400 ألف طن بتركيز

- **الكاولين:** من اهم المعادن الطينية (بوتاسيوم – المنيوم سيلكات)يتواجد فى صخور الغطاء الرسوبي فى جميع انحاء السودان . وقدرت الكميات بحوالى 30 مليون طناً بجنوب ولاية نهر النيل و التوضعات ذات مواصفات ممتازة مما مكن من قيام صناعة السيراميك بالسودان تواجد توضعات الكاوين فى الرسوبيات و الصخور النارية فى جميع انحاء السودان.
- **الجرانيت:** هو صخر نارى جوفى يتميز باشكال و الوان مختلفة و يستخدم بعد التقطيع و التلميع.
- الذهب.
- الحديد: اثبتت الدراسات تواجد الحديد فى عدة مواقع بجبال البحر الاحمر وجبل ابو تولو فى جنوب كردفان وكرنوى بولاية غرب دارفور واخيرا حلفا القديمة والبجراوية والى يقدر الاحتياطى فيهما بما لايقل عن 2 مليار طن بتركيز 40 % لعنصر الحديد وهو من النوع البطروخى المتكون فى بيئات رسوبية[2].

- **الكروم:** يتواجد الكروم بعدة مواقع بالسودان (جبال الانقسنا – جبال النوبة – جبال البحر الاحمر – قلع النحل) و يقدر احتياطى الخام فى منطقة الانقسنا بحوالى مليون طن و بنسبة تركيز تصل الى 48–60%

[1] Taib, Mowafa. 2023. "The Mineral Industry of Sudan." In 2017–2018 Minerals Yearbook, Volume III, 39.1–39.9. Reston, VA: U.S. Geological Survey.
[2] U.S. Geological Survey. 2020. "Sudan." In 2019 Minerals Yearbook, 39.1–39.10. Reston, VA: U.S. Geological Survey.

- **المنجنيز:** اهم توضعات المنجنيز المكتشفة حتى الان فى جبال البحر الاحمر و صحراء بيوضة و فى الغطاء الرسوبى حول ولاية الخرطوم والولاية الشمالية و تتراوح نسبة التمعدن فى منطقة البحر الاحمر بين 47–50 % و فى شمال السودان بين 25–40%
- **معادن الاساس** (الزنك – الرصاص – الالمنيوم – الكوبلت – النيكل)**:** تتواجد مناطق تمركز معادن الاساس على شكل كتل كبريتيدات البركانية الاصل فى حزام الارياب وجبال النوبة الشرقية كما تتواجد فى نطاقات التمزق وجبال كردفان والولاية الشمالية[1].
  - **الزنك:** يتركز فى منطقة ابوسمر وتاقوتيب بجبال البحر الاحمر وياتى بعد الفضة كأهم فلز فى الترسبات المعدنية بقاع البحر الاحمر فى منطقة اتلانس 2 حيث يبلغ الاحتياطى حوالي 60 مليون طن بنسبة تركيز 3.5%
  - **الرصاص :** يستخرج من منطقة كتم بشمال دارفور وهنالك اكتشافات حديثة فى جنوب دارفور و شمال كردفان و جبال النوبة الشرقية
- **الالمنيوم :** يتواجد فى دار فور...
- **اليورانيوم والعناصر الارضية النادرة:** تتواجد هذه المعلدن فى مناطق دارفور حفر النحاس – جنوب وغرب كردفان – البحر الاحمر – البطانة
- **الجرافيت – المايكا – الاسبوستوس:** الجرافيت يتواجد فى النيل الأزرق
- **المايكا:** بولاية نهر النيل غرب الشريك من نوع المسكوفايت ويقدر الاحتياطى فى هذه المنطقة بحوالى 14.7 مليون طن.

[1] Abu Fatima, Mohamed. 2017. "The Next Major Destination in Africa: Khartoum, Sudan." Khartoum: Geological Research Authority of Sudan (خاصة صفحة 35 وما بعدها عن الثروات المعدنية).

- **الاسبوستوس:** يوجد فى منطقة الانقسنا حيث يقدر الاحتياطى بحوالى 6650 مليون طن بنسبة اليف 1-2 % اما فى منطقة قلع النحل يقدر الاحتياطى بحوالى 53500 مليون طن وبنسبة الياف مستخلصة 1.77%[1] .[2]
- **المياه:** يعتمد السودان بشكل كبير على نهر النيل الذي يتدفق عبر البلاد ويشكل مصدراً أساسياً للزراعة والشرب.

مجموع الموارد المائية: 30.8 مليار متر3

متوسط ايراد النيل في الأواسط : 93 مليار متر3

حصة السودان حسب (اتفاقية مياه النيل عام 1959): 18.5 مليار متر3[3].

مياه النيل وروافده:

- النيل الأزرق 50 مليار متر3
- النيل الأبيض 27 مليار متر3
- نهر الدندر 3 مليار متر3
- نهر الرهد 1 مليار متر3
- نهر عطبرة 12 مليار متر3
- إجمالي إيرادات النيل في الأواسط: 93 مليار متر3
- متوسط الأمطار السنوي: 400 مليار متر3
- المياه الجوفية المتجددة: 4.02 مليار متر3

[1] صفحة النقل المائي الداخلي والمعارف، "السودان: موارد طبيعية كبيرة وثروات معدنية ضخمة... فقر شديد"، 2019/09/29.

[2] International Finance Corporation (World Bank Group). 2022. "Sudan Country Private Sector Diagnostic." Washington, DC: World Bank, 34–35.

[3] Ministry of Water Resources and Irrigation, Egypt. n.d. "Nile Water Share According to 1959 Agreement." Accessed September 7, 2024. https://www.mwri.gov.eg/?page_id=6823.

- متوسط الايرادات من مصادر المياه الأخرى: (الأنهار/ الأودية /الخيران): 6 مليارات متر 3 [1]

3. التاريخ

العصور القديمة: تاريخ السودان يمتد لآلاف السنين، حيث تأسست ممالك كوش ونبتة، وكان لها تأثير كبير على الثقافة المصرية القديمة. تم استخدام الكتابة الهيروغليفية في بعض المناطق، مما يدل على تطور الحضارة. وعاش الإنسان فى السودان منذ العصر الحجري وتكونت فيها عدة حضارات كحضارة الشهيناب، ثم تشكلت فيها عدة مماليك كمملة الكوش النوبية المعروفة بقدمها ولغتها الكوشية المميزة وكتابتها المروية، ثم تلتها مملكة النوبية المسيحية، ثم تلتها المماليك والسلطنات الإسلامية كالسلطنة الزرقاء (الفونج) وسلطنة الفور ومملكة المسبعات[2].

العصور الإسلامية: في القرن السابع الميلادي، دخل الإسلام إلى السودان، مما أدى إلى تغيير في الثقافة والدين. تأسست ممالك إسلامية مثل الممالك السنارية[3].

الاستعمار: في القرن التاسع عشر، احتل البريطانيون والمصريون السودان، مما أدى إلى تغييرات جذرية في النظام الإداري والبنية التحتية. استمرت هذه الفترة حتى منتصف القرن العشرين.

الاستقلال: حصل السودان على استقلاله في 1 يناير 1956، ولكن سرعان ما دخل في أزمات وصراعات داخلية، بما في ذلك الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب.

---

[1] المكان نفسه.

[2] University of Khartoum. n.d. "The Second Kush Kingdom (Napata – Meroe)." Accessed September 7, 2024. https://www.uofk.edu/...

[3] Spaulding, Jay. 2020. "The Chronology of the Funj Sultanate Reconsidered." Sudanic Africa Journal 31:1–24.

4. الثقافة

التنوع الثقافي: يعتبر السودان موطناً لأكثر من 500 قبيلة ولغة، مما يجعل ثقافته متنوعة للغاية. القبائل الكبرى تشمل النوبة، الشايقية، والدينكا. الفنون السودانية تشمل الشعر، الموسيقى، والرقص. تُعتبر "الحنين" و"البرع" من أشكال الرقص التقليدي التي تُمارس في المناسبات الاجتماعية. تستخدم الآلات الموسيقية التقليدية مثل "العود" و"المزمار[1]."

5. الاقتصاد

الزراعة: تعد الزراعة أحد أهم القطاعات في الاقتصاد السوداني، حيث تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. المحاصيل الرئيسية تشمل القمح، الذرة، والقطن. يتم الاعتماد على الزراعة المطرية والري من نهر النيل[2].

النفط: بعد انفصال جنوب السودان في 2011، فقد السودان جزءاً كبيراً من إنتاجه النفطي، مما أثر على اقتصاده بشكل كبير. ومع ذلك، لا يزال النفط مصدراً مهماً للعائدات[3].

التحديات الاقتصادية: تعاني البلاد من تحديات اقتصادية متعددة، تشمل[4]:

- التضخم :الذي يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.
- البطالة :التي تصل إلى مستويات مرتفعة بين الشباب.
- نقص الخدمات الأساسية :مثل التعليم والصحة.

[1] Ministry of Information and Culture, Sudan. n.d. “Cultural Diversity.” Accessed September 7, 2024. https://www.mic.gov.sd/...
[2] Central Bank of Sudan. 2024. “Annual Economic Report 2023.” Khartoum: Central Bank of Sudan, 45–52.
[3] International Monetary Fund. 2021. “Sudan: 2021 Article IV Consultation.” IMF Country Report No. 21/92.
[4] International Monetary Fund (IMF). 2025. "Sudan: Regional Economic Outlook – Middle East and Central Asia." Washington, DC: IMF, October. https://www.imf.org/en/Countries/SDN (accessed November 19, 2025).

6. الوضع السياسي

الثورات والاحتجاجات: في عام 2018، اندلعت احتجاجات ضد الحكومة بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. أدت هذه الاحتجاجات إلى الإطاحة بنظام عمر البشير في أبريل 2019، مما أدى إلى فترة انتقالية بقيادة حكومة مدنية وعسكرية[1].

التحديات السياسية: تواجه السودان تحديات متعددة، منها[2]:

- الصراعات المسلحة :في مناطق مثل دارفور وكردفان.
- الانقسام السياسي :بين الفصائل المختلفة، مما يعوق جهود بناء السلام.
- الانتقال إلى الديمقراطية :يحتاج إلى وقت وجهود كبيرة لتحقيق الاستقرار.

السودان هو بلد ذو تاريخ عميق وثقافة غنية، ولكنه يواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية. إن تحقيق السلام والتنمية المستدامة يتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية محلياً ودولياً.

المطلب الثاني: السودان الكلاسيكي

1) تاريخ السودان القديم:

اسم السودان القديم: عرف السودان فى تاريخه القديم بعدة أسماء مثل تاسيتى وتانحسو واثيوبيا ولكن من أشهرها وأشملها اسم كوش (KUSH) . وبرز اسم السودان فى القرون الوسطى حيث أُطلق فى البدء على كل الأقاليم الممتدة جنوب الصحراء الكبرى من البحر الأحمر وحتى المحيط الأطلسي . وفى القرن التاسع عشر انحصر اسم السودان على الحدود الحالية للسودان خاصة خلال فترة الحكم الأجنبي (التركي – المصري) للسودان وبعد

[1] Britannica. 2024. "Sudan - Bashir's Rule, Military Coup, 2019." Accessed November 19, 2025. https://www.britannica.com/place/Sudan/Challenge-to-Bashirs-rule-and-the-2019-military-coup.

[2] Arab Center Washington DC. 2025. "Sudan's War: The Failure of Mediation and the Struggle for Civilian Rule." November 6, 2025. https://arabcenterdc.org/resource/sudans-war-the-failure-of-mediation-and-the-struggle-for-civilian-rule/.

انتهاء مرحلة السيطرة الأجنبية أصبح اسم جمهورية السودان هو الاسم الرسمي المعترف به دولياً وفق حدوده السياسية القائمة حالياً [1].

دولة كوش ومراحلها:[2]

◄ دولة كوش الأولى (مملكة كرمة2500 ق.م – 1500 ق.م):

استطاعت مملكة كرمة، وبفضل ظروفها الاقتصادية المثلى وموقعها الاستراتيجي توحيد مجموعة المسيخات التي تجاورها في تنظيم سياسي – اجتماعي أكثر تعقيداً أفضى في نهاية الأمر إلى ظهور دولةالمدينة (City state) كما تشير الصروح الأثرية لبقايا عاصمة المملكة في مدينة كرمة القديمة بشمال السودان. ويبدو أن الأوضاع السياسية التي تدهورت في مصر خلال منتصف الألف الثالث قبل الميلاد قد ساعدت على بروز كرمة دولةً لها كينونتها بين القوى السياسية الإقليمية في الشرق الأدنى القديم وافريقيا وتمددت سيطرتها شمالاً إلى الأطراف الجنوبية لمصر وجنوباً إلى أواسط السودان وشرقاً حتى البحر الأحمر كما سيطرت المملكة على طرق التبادل التجاري بين شمال افريقيا ووسطها .

◄ دولة كوش الثانية (مملكتا نبته ومروي 910ق.م – 325م):

تمثل فترة دولة كوش الثانية (مملكتي نبته ومروي 910 ق.م – 325 م) مرحلة متطورة للكيان السياسي السوداني الذي سطع نجمه في دولة كرمة بنموذج الدولة الملكية (Royal state) التي اتخذت فى مرحلتها الأولى نبته حول جبل البركل المقدس عاصمة لها وفي هذه المنطقة تنتشر المواقع الأثرية التابعة لهذه المملكة من قصور ومعابد والمدافن الملكية من أهرامات وغرف أجداث لملوك وملكات هذه المملكة. وفي مرحلتها الثانية التي عرفت باسم مملكة مروي أصبحت مروي عاصمتها الجديدة في شمال وسط السودان عند منطقة البجراوية حيث القصور والمعابد والأهرامات المنتشرة في هذه المنطقة [3].إنَّ كل هذه التركات الأثرية تؤكد

[1] Hatke, George. 2013. Aksum and Nubia: Warfare, Commerce, and Political Fictions in Ancient Northeast Africa. New York: New York University Press.
[2] Ibid.
[3] Edwards, David N. 2020. The Nubian Past: An Archaeology of the Sudan. Revised ed. London: Routledge, 112–145.

وتدل على التطور الحضاري والازدهار الاقتصادي ونشأة المراكز الحضارية لدولة كوش الثانية كما استطاعت أن تفرض سيطرتها على وادي النيل حتى البحر الأبيض المتوسط شمالاً وأجزاء من بلاد الشام شرق المتوسط وجنوباً حتى منطقة الكوة جنوب الخرطوم كما ضمت أجزاءً شاسعة من شرق السودان وغربه. ويمثل تعدد ثقافات هذه الدولة وأعراقها مرآة مصغرة لسودان اليوم .

◄ السودان بعد انهيار دولة كوش فى منتصف القرن الرابع الميلادي:

دخل السودان بعد انهيار دولة كوش الثانية (مملكتي نبته ومروي) في منتصف القرن الرابع الميلادي مرحلة من الاضطراب السياسي دامت قرنين ونيفاً من الزمان انفرط خلالها عقد الدولة المركزية [1].

◄ الممالك السودانية المسيحية (نوباتيا – المقرة – علوة 543 م – 1504 م):

قامت في السودان ثلاث ممالك مسيحية وهى (مملكة نوباتيا والمقرة وعلوة) ابتداءً من منتصف القرن السادس الميلادي وتركزت معظم سلطاتها على الشريط النيلي من أقصى شمال السودان حتى جنوب أواسط السودان مع امتدادات لها فى الاقاليم الشرقية والغربية من السودان ولاحقاً اندمجت مملكة نوباتيا فى مملكة المقرة واستطاعت هذه الممالك من بسط سلطتها السياسية والروحية على السودان القديم ما يقارب الألف عام حتى سقطت مع توافد المجموعات العربية وزحف الجيوش الإسلامية تحت حكم ولاية مصر على بلاد السودان واستطاع تحالف مشيخة العبدلاب ومشيخة الفونج من القضاء على الممالك المسيحية فى بداية القرن السادس عشر الميلادي . وتكوين مملكة سنار الإسلامية . التي أسست لقيام دولة السودان فى التاريخ الحديث.[2]

[1] Hatke, George. 2022. “Aksum and Nubia in Late Antiquity.” In The Oxford Handbook of Ancient Nubia, edited by Geoff Emberling and Bruce B. Williams, 875–896. Oxford: Oxford University Press.

[2] الموقع الرسمي لمجلة القصر الجمهوري السوداني، دون عنوان، https://www.presidency.gov.sd/، تاريخ الاطلاع: 2024/09/07.

- **تاريخ السودان الحديث:**

تبدأ هذه المرحلة من تاريخ السودان بقيام مملكة سنار (1504 – 1821 م) وحتى العصر الحاضر . وخلال هذه المراحل ظهرت الدولة السودانية الحديثة بحدودها السياسية وإنصهرت المجموعات السكانية مكونةً القومية السودانية والهوية والثقافة السودانية.

◄ فترة مملكة سنار الإسلامية (1504 – 1821 م):

إن ميلاد مملكة سنار الإسلامية في مطلع القرن السادس عشر الميلادي في هيئة نموذج ثيوقراطي إسلامي الدثار؛ آذن ببداية مرحلة جديدة من تاريخ السودان السياسي والاجتماعي والثقافي. ورغم ظهور بعض الممالك الإسلامية الأُخرى في أجزاء متفرقة من السودان مثل دولة المسبعات (1559–1821م) ودولة تقلي (1570–1927م) ودولة الفور (1640–1898،1874–1916م) إلا أن دولة الفونج تعتبر أكبر هذه الممالك وأكثرها منعة وتأثيرًا على مجريات السياسة الاقليمية حيث بسطت سلطتها على عدد من المشيخات السودانية، ولكنها لم تفلح في ضم الممالك الإسلامية الثلاث (المسبعات وتقلي والفور) التي في غرب البلاد.[1]

◄ فترة الحكم العثمانى (التركي – المصري 1821–1885م):

ورغم أن فترة الحكم التركي – المصري (1821–1885م) قد شهدت تغييراً في الواجهة السياسية (نظام كولونيالي – اقتصادي) وبسطاً لسلطة الدولة المركزية على معظم أجزاء السودان الذي كانت تتقاسمه عدة سلطنات ومشيخات ، إلا أن ذلك التغيير السياسي لم يسطع تفكيك التلاحم الوطني السوداني حتى بعد زوال سلطته الوطنية ، وكان للجهد الذي بذله رجال الطرق الصوفية أثر كبير في الحفاظ على درجة عالية من التناغم الثقافي إذ كانوا ينتقلون بين الاقاليم السودانية وما لهم من أنصار ومريدون بين معظم شرائح المجتمع السوداني وقد تجلي هذا الانسجام الثقافي والتوافق الروحي بين المجموعات السودانية في بزوغ الثورة المهدية

[1] → Embassy of Sudan, Washington DC. n.d. “History of Sudan.” Accessed November 10, 2025. https://www.sudanembassy.org/history (يطابق النص تقريباً).

(1881-1898م) التي تمثل نظاماً ثيوقراطياً استند إلى تعاليم إسلامية متشحة بروح الوطنية[1].

◄ فترة حكم الاستعمار الثنائي (الانجليزي – المصري 1898 - 31 ديسمبر 1955م):

دخل السودان في عهد الحكم الاستعماري الثنائي (الانجليزي – المصري) فى عام 1898م مرحلة جديدة من تاريخه الحديث بموجب اتفاقية الحكم الثنائي التي وقعتها مصر وبريطانيا لإدارة شأن السودان رغم أن الغلبة والسيطرة كانت لبريطانيا فى هذه الفترة الاستعمارية حيث استطاعت السلطة الاستعمارية عقد العديد من اتفاقيات الحدود مع الدول الاستعمارية الأخرى والدول الحدودية مع السودان وترسيم الخارطة السياسية والدولية للسودان. كما عملت السلطة الاستعمارية على استحداث نظام الحكم والإدارة الوطنية التي طورت كثيراً من نظم الإدارة والحكم خلال مسيرة الحكم الوطنى منذ الاستقلال عام 1956 م .

◄ الحركة الوطنية السودانية الحديثة (1898 - 1956 م):

بدأ حديثاً الشعور القومي في السودان يتجلى وينمو منذ القرن التاسع عشر وظل في ازدياد مستمر مع قيام الثورة والدولة المهدية ووثبات التصدي لنظم الحكم الاستعماري من تاريخ السودان حتى نما الشعور القومي وبدأ يتوحد نحو محاربة المستعمر الذي يسيطر على البلاد بهدف القضاء عليه وإقامة وطن سوداني مستقل. وتدرجت مراحل الحركة الوطنية وتطورت أشكالها وأدوارها من المقاومة المسلحة والثورات القبلية والاضرابات فى المدن والمؤسسات العسكرية والتعليمية . وثم مرحلة تنشيط الحراك الثقافي والأدبي عبر تفعيل دُور الأندية وتأسيس الإصدارات الصحفية وأوعية النشر الأخرى بهدف نشر الوعي وخلق شعور قومي موحد لتحقيق مبادىء الحرية ونبذ الظلم . ومرحلة دور الطبقات المستنيرة والخريجين من خلال أنشطة مؤتمر الخريجين وتأسيس العمل السياسي المنظم وتحت كيانات وتنظيمات سياسية ومرحلة قيام الأحزاب السياسية الوطنية السودانية والنقابات المهنية والعمالية واسهاماتها في الحركة الوطنية .

[1] Ibid.

مروراً بالمرحلة الانتقالية وقيام الانتخابات وتكوين أول حكومة وطنية في المرحلة الانتقالية وإنشاء الأجهزة الدستورية والتنفيذية والتشريعية وسودنة الوظائف القيادية في الدولة مشتملة على ست مراحل منذ دخول الاحتلال البريطاني المصري حتى ميلاد دولة جمهورية السودان في الأول من يناير سنة 1956م. [1]

المطلب الثالث: الإضطرابات الأمنية في السودان: من الانقسام إلى المرحلة الإنتقالية

1) التقسيم: في العام 2011، تم تقسيم السودان إلى جمهورية السودان ودولة جنوب السودان بعد استفتاء شعبي أجري في جنوب البلاد. وقد أدى هذا التقسيم إلى استقلال جنوب السودان كدولة منفصلة.[2]

انقسام السودان حدث في 9 يوليو 2011، حين أعلنت دولة جنوب السودان استقلالها عن السودان بعد استفتاء شعبي أجري في يناير 2011. تم تحديد الحدود الجديدة بين السودان وجنوب السودان بناءً على نتائج الاستفتاء. هذا الانقسام كان نتيجة لاضطرابات سياسية ونزاعات داخلية مستمرة في السودان، بما في ذلك الحرب الأهلية في دارفور والنزاع بين الشمال والجنوب. انفصال جنوب السودان جاء لتحقيق السلام والاستقرار، وحل النزاعات الدائرة في البلاد.[3]

2) الحروب الأهلية: منذ الاستقلال، شهد السودان عدة حروب أهلية وصراعات تتعلق بالسلطة والثروة والانتماء القومي. واحدة من أبرز هذه الحروب كانت في دارفور والتي بدأت في عام 2003 وتسببت في نزوح الملايين وانتهاكات حقوق الإنسان.

الحروب الأهلية في السودان كانت تجربة مؤلمة وتاريخية للبلاد، وقد تسببت في تدمير ودمار هائل وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. من بين الحروب الأهلية التي شهدها السودان:

---

[1] الموقع الرسمي لمجلة القصر الجمهوري السوداني، دون عنوان، https://www.presidency.gov.sd/، تاريخ الاطلاع: 2024/09/07.

[2] مركز الجزيرة للدراسات. انفصال جنوب السودان: التداعيات المحلية والإقليمية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011 . https://studies.aljazeera.net/ar/article/379

[3] International Crisis Group. 2021. "Ten Years After Independence: South Sudan's Long Journey to Statehood." Brussels.

- الحرب الأهلية السودانية الأولى (1955–1972): بدأت هذه الحرب باندلاع التمرد في جنوب السودان بسبب تمييز الحكومة الشمالية ضد سكان الجنوب. انتهت الحرب بتوقيع اتفاقية السلام في أديس أبابا عام 1972.[1]
- الحرب الأهلية السودانية الثانية (1983–2005): بدأت الحرب بعد إلغاء الحكومة الشمالية اتفاقية 1972 وتفاقم التوتر بين الشمال والجنوب. انتهت الحرب بتوقيع اتفاقية سلام شاملة في نيفاشا عام 2005.[2]
- النزاعات الإثنية والحروب الإقليمية: بالإضافة إلى الحروب الأهلية الرئيسية، شهدت السودان العديد من النزاعات الإثنية والحروب الإقليمية في دارفور والمناطق الأخرى. وتسببت هذه النزاعات في إضافة مزيد من التعقيدات والتحديات للبلاد.[3]

على الرغم من إنهاء الحروب الرئيسية وتوقيع الاتفاقيات السلام الشاملة، يظل السودان يواجه تحديات كبيرة في مرحلة ما بعد الحروب، مثل إعادة الإعمار، المصالحة الوطنية، وتحقيق السلام والازدهار للمواطنين في جميع أنحاء البلاد.

3) الثورة السودانية: في عام 2018، اندلعت ثورة في السودان ضد نظام عمر البشير الذي حكم البلاد لمدة نصف قرن. أدت هذه الثورة إلى إطاحة البشير من السلطة في أبريل 2019.

في العام 2018، اندلعت ثورة في السودان ضد نظام الرئيس عمر البشير الذي حكم البلاد لمدة طويلة تجاوزت العقد الخامس. بدأت الاحتجاجات الشعبية في ديسمبر 2018 بسبب ارتفاع الأسعار وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية. وتصاعدت الاحتجاجات وتوسعت لتشمل

[1] Johnson, Douglas H. 2016. The Root Causes of Sudan's Civil Wars: Peace or Truce. Revised ed. Woodbridge: James Currey.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

مدن في جميع أنحاء البلاد، حيث تظاهر المواطنون للمطالبة بالديمقراطية وإسقاط النظام الحاكم. وقامت القوى المعارضة والشبابية بدور رئيسي في تنظيم هذه الحركة الاحتجاجية[1].

في أبريل 2019، تم الإطاحة بالرئيس عمر البشير بعد انقلاب عسكري واعتقاله. وبعد ذلك، شكلت حكومة انتقالية تشمل الجيش والمعارضة السياسية لإدارة البلاد خلال فترة الانتقال. ثم تم التوصل إلى اتفاق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير في أغسطس 2019 لتشكيل حكومة انتقالية مدتها عامان تهدف إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار وتحقيق مطالب الثورة. هذه الثورة السودانية لعام 2018 كانت حدثاً تاريخياً هاماً في تاريخ السودان، حيث أظهرت إرادة الشعب في تغيير النظام والسعي نحو مستقبل أفضل وأكثر حرية وعدالة[2].

4) <u>المرحلة الانتقالية:</u> بعد عزل البشير، شهد السودان مرحلة انتقالية تهدف إلى تحقيق الديمقراطية والتنمية. تشكلت حكومة انتقالية من الجيش والمعارضة لإدارة البلاد خلال هذه الفترة.[3]

بعد عزل الرئيس عمر البشير في أبريل 2019، بدأت المرحلة الانتقالية في السودان بهدف تحقيق الديمقراطية والاستقرار وإجراء إصلاحات شاملة في البلاد. تأسست حكومة انتقالية تكونت من مجلس عسكري وقوى المعارضة والحركات الشعبية، وتم تحديد فترة انتقالية تستمر لمدة عامين.[4]

من أهم التطورات والإجراءات التي تم اتخاذها في المرحلة الانتقالية في السودان بعد عزل البشير:[5]

[1] أبو شوك، أحمد إبراهيم. 2021. الثورة السودانية (2018–2019): مقاربة توثيقية – تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[2] Council on Foreign Relations. 2025. "Sudan's Fragile Transition." Accessed November 19, 2025. https://www.cfr.org/backgrounder/sudans-fragile-transition.

[3] Journal of Democracy. 2024. "Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator." May 7, 2024. https://www.journalofdemocracy.org/articles/sudans-uprising-the-fall-of-a-dictator/.

[4] Ibid.

[5] African Arguments. 2025. "Out of the Shadow of War: Prospects and Challenges for Peace and Justice in Sudan." October 1, 2025. https://africanarguments.org/2025/10/out-of-the-shadow-of-war-prospects-and-challenges-for-peace-and-justice-in-sudan/.

- **تشكيل مجلس سيادي:** تم تشكيل مجلس سيادي يضم ممثلين عن الجيش والمعارضة والحركات الشعبية، ويتولى إدارة البلاد خلال فترة الانتقال.
- **إعداد دستور جديد:** تم البدء في عملية صياغة دستور جديد يعكس إرادة الشعب السوداني ويضمن حقوقهم وحرياتهم.
- **محاربة الفساد:** تم اتخاذ إجراءات حازمة لمحاربة الفساد في البلاد ومحاسبة المسؤولين عنه.
- **تحقيق السلام:** تم التوصل إلى اتفاقات سلام مع الحركات المسلحة في البلاد بهدف إنهاء النزاعات وتحقيق السلام الدائم.
- **إصلاحات اقتصادية:** تم تنفيذ إصلاحات اقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي الذي تركه النظام السابق.

المبحث الثالث: الرصيد الاستراتيجي الغذائي للسودان

يمتلك السودان مقومات إنتاجية غذائية غنية ومتنوعة تجعله أحد البلدان القادرة على تحقيق الأمن الغذائي. تتمثل هذه المقومات في توفر الأراضي الزراعية الخصبة، حيث يمتد نهر النيل وروافده عبر البلاد، مما يتيح الري لمئات الآلاف من الهكتارات. تُعتبر الزراعة التقليدية والمطرية هي الركيزة الأساسية للإنتاج الغذائي، مع زراعة محاصيل استراتيجية مثل القمح، والذرة، والدخن، والقطن. بالإضافة إلى ذلك، يُنتج السودان كميات كبيرة من المحاصيل النقدية مثل القهوة والفول السوداني. كما أن تربية الماشية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد، حيث يُعتبر السودان من أكبر منتجي اللحوم والألبان في المنطقة. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات تتعلق بالتقنيات الزراعية الحديثة، والبنية التحتية، وتغير المناخ، مما يتطلب جهوداً كبيرة لتعزيز قدرة السودان على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين ظروف المعيشة للسكان.

المطلب الأول: الانتاج الزراعي والحيواني

تشكل الزراعة وتربية الماشية أهم المصادر الرئيسية لكسب العيش في السودان وذلك لنحو أكثر من 61% من السكان العاملين، ويعتبر السودان واحد من أكبر ثلاث بلدان في القارة الأفريقية من حيث المساحة وواحد من أهم بلدان العالم التي تتوافر فيه المياه والأراضي الزراعية الصالحة للزراعة بما يقارب ثلث إجمالي مساحته البالغة 1,886,068 كيلومتر مربع، مما يجعله "سلة غذاء" عالمية مؤكدة[1].

[1] World Bank, World Development Indicators: Sudan – Land Area and Arable Land (Washington, DC: World Bank, 2023); Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and Central Bureau of Statistics Sudan, Land and Population Assessment for Sudan (Rome/Khartoum: FAO, 2004), 12–15.

1) الانتاج الزراعي:

حسب تقارير معلن عنها قدرت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، بحوالي "16,900,000" هكتار 41.8 مليون فدان منها حوالي 1.9 مليون هكتار 4.7 مليون فدان من الأراضي المروية، خاصة على ضفاف نهر النيل والأنهار الأخرى في شمال البلاد[1].

ينتظر السودان الموسم الزراعي الصيفي الذي ينطلق رسميا في الأسبوع الأول من يوليو/ تموز الجاري، لتخفيف معاناة غالبية المواطنين بعد تحذير أممي من أن أكثر من 25 مليون سوداني (ما يمثل أكثر من نصف السكان) يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. ويعمل نحو 80% من القوة العاملة في السودان في قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني، الذي يُسهم بنسبة 32.7% من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 34.3 مليار دولار في نهاية 2021[2]، وفق البنك الدولي. وعلى الرغم من انفصال جنوب السودان في يوليو/تموز 2011 والذي حمل معه أكثر من ثلثي الاحتياطات النفطية في السودان وأكثر من 70% من الغطاء الغابي في البلاد، فإن مساحة الأراضي القابلة للزراعة لم تتضرر كثيرا، إذ كانت في حدود 200 مليون فدان وتراجعت إلى 170 مليونا[3]. ولدى السودان 5 مشاريع زراعية مروية (من مياه النيل أو الآبار) يعتمد عليها في تكوين المخزون الإستراتيجي من الحبوب الغذائية مثل الذرة والدخن، بجانب المداخيل النقدية للصادر من القطن والفول السوداني والسمسم، وتأمين جزء من احتياجات البلاد من القمح. وأكبر هذه المشاريع يوجد في ولاية الجزيرة وسط السودان، والذي يعد أيضا أكبر مشروع بأفريقيا يُروى انسيابيا (بالغمر) من النيل الأزرق، بجانب مشروعات السوكي، وودي حلفا، والرهد، ودلتا طوكر شرقي البلاد[4]. ويعتمد المزارعون

[1] Ministry of Agriculture and Forestry, Report on Agricultural Sector Potential and Resources in Sudan (Khartoum: Ministry of Agriculture, 2021), 9; Arab Organization for Agricultural Development, Investment Programs in Agriculture and Food Security (Khartoum: AOAD, 2014), 44.

[2] الجزيرة، «السودان يعوّل على الموسم الزراعي الجديد لتفادي أزمات نقص غذائي حادة»، اقتصاد عربي، 2 يوليو 2024; World Bank, Sudan Economic Overview (Washington, DC: World Bank, 2022).

[3] Khalid Majzoub Abdalla Mohammed, "تحليل سياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان (1998–2018)" (PhD diss., University of Khartoum, 2021), 112–115.

[4] Ministry of Irrigation and Water Resources, Major Irrigation Schemes in Sudan (Khartoum: MoIWR, 2020); Arab Organization for Agricultural Development, Investment Programs, 57–62.

في هذه المشاريع على التمويل المصرفي أو الشراكات مع رجال أعمال بطريقة قسمة الإنتاج بعد تمويلهم كل مراحل العملية الزراعية من بذور ومبيدات وأسمدة وآليات زراعية، وصولا إلى جوالات تعبئة المحاصيل المنتجة. ويبدو الوضع بالنسبة لمزارعي القطاع المطري في إقليمي كردفان ودارفور غربي السودان أحسن حالا من واقع القطاع المروي، إذ يعتمد غالبيتهم على أموالهم الخاصة في عمليات الزراعة والتي تتم بشكل يدوي تقليدي، لكن مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الكلي ضئيلة، إذ تتم الزراعة في مساحات محدودة لسد احتياجات المزارعين...وتقول دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الاقتصادية، إن نصف الأسر الريفية تعاني من توقف أنشطة الزراعة التي تعتاش منها، وهي نسبة ترتفع إلى 68% في ريف ولاية الخرطوم[1].

الشكل 1 : منحنى بياني يوضح مساهمة الناتج المحلي في الانتاج الاجمالي للسودان 1998-2018

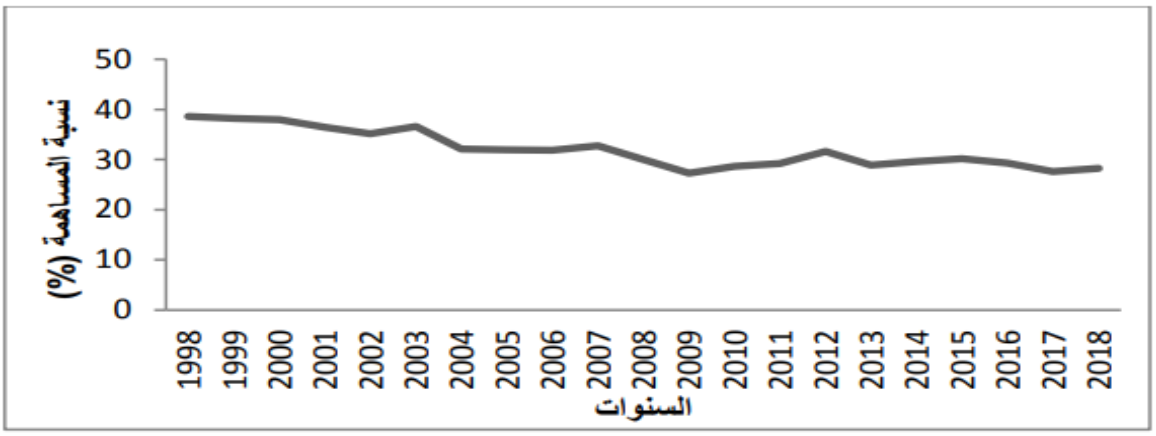

المصدر: دراسة تحليلية لسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان (1998-2018)، خالد محجوب عبد الله محمد، 2021، ص 247

<u>الإنتاج:</u> أظهر تقرير رسمي لمجلس الوزراء، اطلعت عليه الجزيرة نت، أن إنتاج الموسم الزراعي الصيفي الماضي من الذرة بلغ نحو 3 ملايين طن مقارنة بـ5 ملايين طن في الموسم السابق عليه قبل اندلاع الحرب، و633 ألف طن من الدخن مقارنة بأكثر من مليوني طن في الموسم السابق عليه، كما تراجع القمح من 476 ألف طن إلى 377 ألف طن.

[1] International Food Policy Research Institute (IFPRI), "Assessment of Challenges Facing Sudan's Agricultural Sector," Discussion Paper (Washington, DC: IFPRI, August 2023), 18–22.

وعزا التقرير تراجع الإنتاج إلى انخفاض المساحات، التي تمت زراعتها من أكثر من 46 مليون فدان حسب المخطط إلى نحو 35 مليون فدان، بسبب تأثر ولايات الجزيرة وكردفان ودارفور بتدهور الوضع الأمني، وصعوبة نقل مدخلات الإنتاج من التقاوي والأسمدة والوقود وارتفاع أسعارها، وضعف التمويل المصرفي، وعدم حصاد حوالي 7 ملايين فدان بسبب الأوضاع الأمنية. وبلغت صادرات البلاد من الحبوب في الموسم الماضي حوالي 1.6 مليون طن في مقابل استيراد 2.3 مليون طن من السلع الغذائية[1]. يذكر أنه لا توجد فجوة غذائية في السودان، إذ إن إنتاج الذرة والقمح يبلغ أكثر من 3.3 ملايين طن، مع وجود أكثر من 2.5 مليون طن من المخزون الإستراتيجي وما يدخره المزارعون، مقابل الاستهلاك الذي يبلغ 5.5 ملايين طن، لكن التحدي يتمثل في توصيل الإنتاج إلى المواطنين، حسب التقرير الرسمي.

وفي مارس/آذار الماضي قدّر برنامج الغذاء العالمي إنتاج الذرة الرفيعة والدخن والقمح لسنة 2023 بنحو 4.1 ملايين طن، أي بتراجع 46% عن الناتج المحقق في السنة السابقة، وبانخفاض نسبته 40% مقارنةً بالمتوسط للسنوات الخمس الماضية[2].

تجربة القمح: ونفذ برنامج الغذاء العالمي بتمويل من البنك الأفريقي للتنمية تجربة حققت نجاحا في زراعة القمح بالموسم الشتوي الماضي، وأدت إلى زيادة إنتاج القمح بنسبة 70% في مواقع المشروع المستهدفة في 5 ولايات وهي: الجزيرة، وكسلا، ونهر النيل، والنيل الأبيض، والشمالية، وفق تقرير صدر خلال الشهر الماضي. وأوضحت مديرة البنك الأفريقي في السودان ماري مونيو أن إنتاج القمح بلغ 645 ألف طن متري، مما يجعل تدخل البنك حاسمًا للاستجابة للأزمات للنازحين داخليًا، مضيفة أن أكثر من 30% من المستفيدين في الولاية الشمالية هم من النازحين. بدوره، قال ممثل برنامج الأغذية العالمي ومديره القُطري في السودان إيدي رو إن المشروع يهدف إلى توزيع بذور القمح والأسمدة المتكيفة مع المناخ على أكثر من 170 ألف مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في الولايات الخمس. وأوضح إيدي

[1] Council of Ministers – Republic of Sudan, Agricultural Season Performance Report 2023/2024 (Khartoum, 2024), quoted in «السودان يعوّل على الموسم الزراعي الجزيرة».

[2] World Food Programme, Sudan Crop and Food Security Assessment Mission (CFSAM) – March 2024 (Rome: WFP, 2024), 7.

رو أن إنتاج 645 ألف طن متري من القمح يمثل 22% من إجمالي احتياجات استهلاك القمح في السودان.[1] وكان حوالي 16 ألفًا من المزارعين الذين تلقوا الدعم نزحوا حديثا بسبب الصراع خلال الأشهر الـ 13 الماضية...غير أن وزير الزراعة والغابات أبو بكر عمر البشرى طمأن المزارعين بتوفير مدخلات الإنتاج وتذليل العقبات وتهيئة المناخ الملائم للموسم لزراعة 35 مليون فدان بالتركيز على الذرة والدخن نظرًا إلى اعتماد غالبية السودانيين على هذه المحاصيل في الأمن الغذائي. وقال البشرى، خلال مؤتمر صحفي الثلاثاء الماضي، إن الولايات المتأثرة بالحرب لن تخرج كليًا من دائرة الإنتاج لأن المشاريع الزراعية تتركز في الأرياف وليس المدن، فضلًا عن إصرار المزارعين على زيادة المساحات. وبشأن التمويل، أشار وزير الزراعة إلى أن البنك الزراعي وصل مرحلة قريبة من الإفلاس بسبب عدم استرداد الأموال التي منحها للمزارعين خلال الموسم الماضي لأن الصراع المسلح أسهم في تعثر الغالبية عن السداد. في المقابل، انتقد تجمع المزارعين السياسة التمويلية الجديدة للموسم الصيفي التي أعلنها البنك الزراعي، ووصفها بـ"المعيبة والمدمرة للقطاع وتقود المزارعين نحو الإعسار والسجن وتهدد بفشل الموسم." وحمل إدارة البنك الزراعي واللجنة العليا مسؤولية أي فشل يحدث للموسم الزراعي خاصة في إنتاج محصول الذرة والذي يعتبر من أهم المحاصيل في مناطق الزراعة المطرية. وقال التجمع في بيان إن البنك الزراعي حدد سعر الذرة بفارق كبير عن السعر السائد بالسوق، وشكا من ارتفاع كلفة الإنتاج لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، خاصة البنزين والأسمدة والمبيدات والتقاوي والآليات. وأشار إلى أن ذلك يتزامن مع رفع الدولة يدها عن دعم الإنتاج كليًا، وفرضها رسومًا وضرائب باهظة أثقلت كاهل المزارعين وتسببت في حبس الكثيرين منهم، وخروج بعضهم عن دائرة الإنتاج. وقال المزارع حامد إبراهيم بولاية القضارف بشرقي السودان للجزيرة نت إن ضعف التسويق وضعف أسعار الذرة والسمسم أديا إلى تكبدهم خسائر كبيرة. ورفض تحديد البنك الزراعي 35 ألف جنيه (58.24 دولارا) لجوال الذرة، واعتبره سعرا غير واقعي بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج، مما يجعل الزراعة غير مجزية. وتوقع إبراهيم عزوف كثيرين عن الزراعة في

[1] African Development Bank and World Food Programme, "African Development Bank and WFP Boost Wheat Production in War-Torn Sudan," Press Release, 2024; World Food Programme Sudan, Wheat Support Project Final Report (Khartoum: WFP, 2024).

الموسم الحالي. وفي ولاية شمال كردفان، يقول المزارع عبد الله حميدان للجزيرة نت إنه لم يجد تمويلًا من المصارف ولم يحصل على تقاوٍ (بذور) وسيزرع مساحة محدودة من الذرة والدخن تكفي أسرته وسيسعى إلى مشاركة تجار لديهم سيولة لزراعة محاصيل التصدير مثل الفول والسمسم لأنه يعتمد على دخله في الزراعة، مبديًا مخاوفه من تمدد المواجهات العسكرية إلى منطقته[1].

أزمة الصمغ العربي: ...ينتج السودان 80% من الإجمالي العالمي من الصمغ العربي. حيث قال رئيس شعبة مصدري الصمغ العربي أحمد العنان، في تصريح صحفي السبت الماضي، إن صادرات السودان من الصمغ العربي قبل الحرب تراوحت بين 120 و150 ألف طن، لكنها تراجعت بعد الحرب في 2023 بنسبة 60%[2]، متوقعًا مزيدًا من الانخفاض في العام الحالي لتسجل ما بين 40 ألف طن و50 ألف طن. وحول الصعوبات التي تواجه إنتاج الصمغ، أشار العنان إلى أن أبزرها غياب الأمن في أغلب مناطق الحزام، بالإضافة إلى العزوف عن العمل بسبب الظروف الأمنية وغياب التمويل[3].

ويعتبر القطن من محاصيل التصدير الرئيسية. والسودان هو أكبر بلد منتج للسمسم في العالم، يأتي ترتيبه الثالث بعد الهند والصين، وهو أيضا من دول العالم الأكثر إنتاجا للذرة[4].

2) الانتاج الحيواني:

يعتبر قطاع الثروة الحيوانية من أكبر القطاعات الفرعية في الإقتصاد الوطنى السوداني، كما يعد مساهم متنامي في مجال الصادرات. يجدر بالذكر ان الجزء الأكبرمن كل إنتاج الثروة الحيوانية الذى ربما يصل إلى 90% تقريباً من جملة مساهمة كل إنتاج (الثروة

[1] تجمع المزارعين السودانيين، بيان صحفي، 28 يونيو 2024; العربي الجديد، «من ينقذ الموسم الزراعي في السودان؟»، 27 يوليو 2025.

[2] أحمد العنان، تصريح صحفي، quoted in الجزيرة، 2024; Hamad Hamdi, "قبل أن تقطع الحرب أوصالها.. تعرّف على خريطة توزيع الثروة في السودان،" مركز العرب للأبحاث والدراسات، 5 مايو 2023.

[3] االجزيرة، "السودان يعوّل على الموسم الزراعي الجديد لتفادي أزمات نقص غذائي حادة"، اقتصاد عربي، 2024/07/02.

[4] مركز العرب للأبحاث والدراسات، حمد حمدي، "قبل أن تقطع الحرب أوصالها.. تعرّف على خريطة توزيع الثروة في السودان"، 2023/05/05.

الحيوانية)، ورغم عدم معرفة أى شخص لحجم هذا الناتج، فإنه يأتى من صغار المالكين المنتجين والبدو الرحل. ولحد كبير فإن الإقتصاد السوداني مبنى على مزيج من الإنتاج الحيواني المترحل والإنتاج المستقر الرعوى بالإضافة إلى الإنتاج الزراعى الرعوى وذلك عن طريق الأسر التى تمارس الزراعة والرعى معا في كل ولايات السودان واقاليمه تقريباً... [1]من هذا المنظور تكشف الحسابات القومية الرسمية في السودان عن اهمية المساهمة الكبيرة التى دفعت بها الثروة الحيوانية في الإقتصاد القومى. ويشتمل إجاملي الناتج القومى للقطاع الزراعى في السودان على المحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية، الاسماك وإنتاج قطاع الغابات. وباستخدام الاحصاءات الرسمية التى تم تجميعها قبل إستقلال جنوب السودان، نجد ان الثروة الحيوانية وحتى وقت قريب كانت تسهم على الدوام باكثر من 60% من القيمة المقدرة المضافة للقطاع الزراعى وفوق ذلك فانها تعتبر من المساهمين الأكثر اهمية عند مقارنتها بمساهمة زراعة المحاصيل في إجمالي الناتج الزراعى المحلي. [2]

[1] United Nations Environment Programme – Sudan Integrated Environment Project, "Pastoralism Briefing Paper," Feinstein International Center (Tufts University, 2012), 1–4; Ministry of Animal Resources, Livestock Sector Contribution to GDP (Khartoum, 2020).

[2] الأمم المتحدة للبيئة – المشروع البيئي المتكامل للسودان – إدارة العون الخارجي البريطاني، ورقة تنويرية عن الرعي، Feinstein International Center، ص 1.

الشكل 2: مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في دولة السودان بالنسبة المئوية 2007-2010

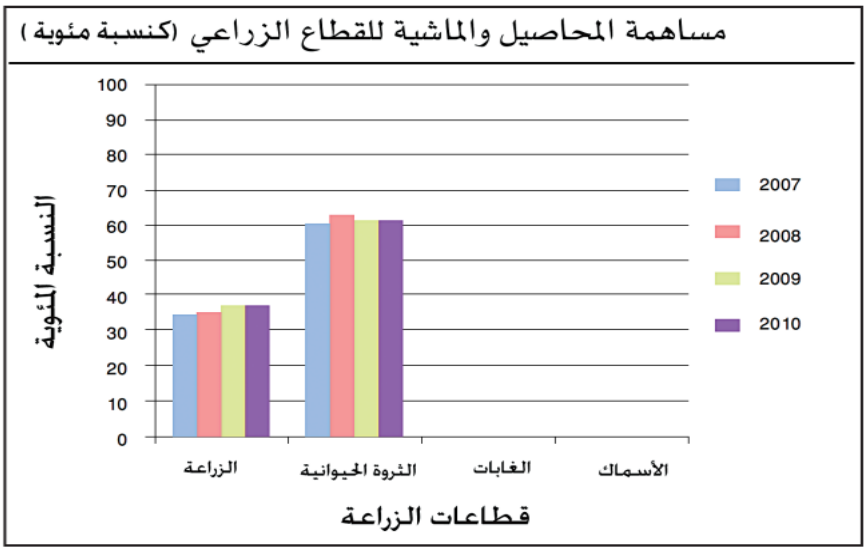

المصدر: ورقة تنويرية عن الرعي، الأمم المتحدة للبيئة – المشروع البيئي المتكامل للسودان – إدارة العون الخارجي البريطاني، Feinstein International Center، ص 02.

الشكل 3: مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في دولة السودان بالعملة السودانية 2007-2010

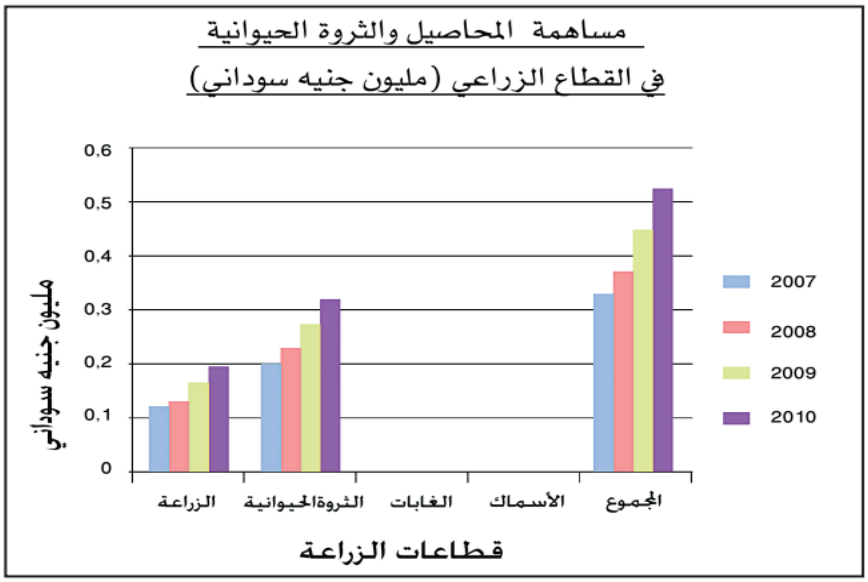

المصدر: ورقة تنويرية عن الرعي، الأمم المتحدة للبيئة – المشروع البيئي المتكامل للسودان – إدارة العون الخارجي البريطاني، Feinstein International Center، ص 02.

يمكن القول إن الثروة الحيوانية في السودان لها الحظ الأوفر في المساهمة في الاقتصاد بنسبة تساوي أو أكثر من 60 بالمائة خاصة سنة 2008 على غرار القطاع الزراعي الذي لم يتجاوز 40 بالمائة. وهذا ما قد يفوق انتاج النفط في البلد.

من جهة أخرى، يعتبر السودان أحد أغنى الدول الإفريقية من حيث حجم قطعان الماشية الوطنية. يساهم قطاع الثروة الحيوانية بحوالي 12 في المئة من إجمالي الناتج المحلي و33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (ابراهيم وهوتور، 2022;بنك السودان المركزي، 2020). وعلاوة على ذلك، تشكل الثروة الحيوانية عنصرا حاسما ضمن مصادر كسب الرزق لدى السكان. ومع ذلك، تهيمن الشركات المملوكة للدولة إلى حد كبير على قطاع الثروة الحيوانية، ومعظمها تحت ملكية المؤسسة العسكرية، من ضمنها شركة الاتجاهات المتعددة وهي شركة تعمل تحت إشراف وزارة الثروة الحيوانية .يتراوح انتشار الشركات المملوكة للدولة من ملكية حظائر التسمين الكبيرة إلى المسالخ وقنوات التصدير[1].

في عام 2020 قدر عدد الماشية بحوالي 110 ملايين رأس مع عدد مآخذ يبلغ حوالي 41000 رأس (وزارة الثروة الحيوانية 2022)[2]. يوجد في السودان ثلاثة أنظمة إنتاج حيواني رئيسيه: الأول هو قطعان القبائل المتنقلة للرعي المفتوح (حوالي 75 في المئة من إجمالي الإنتاج الحيواني في السودان). الثاني هو الرعي المغلق بالقرب من المراكز الحضرية وفي مناطق القطاع المطري الآلي. والثالث يمثل مزيج من نظامي الإنتاج المذكورين (ابراهيم وهوتور 2022). وتستخدم بعض القبائل الرعوية استراتيجية تستمر فيها الماشية والجمال في التحرك

[1] برنامج دعم الاستراتيجية، برايان دي سيلفيا وآخرون، مذكرة سياسات رقم 4: القيود السياسية وفرص الاستثمار الزراعي في السودان، مارس 2022، ص 2.

[2] Ministry of Animal Resources and Fisheries, Statistical Bulletin for Animal Resources No. 19 (Khartoum: Ministry of Animal Resources, 2009), 5–7; USAID, Sudan Livestock Sector Assessment (Washington, DC: USAID, 2024), 12. (ملاحظة: الأرقام التقريبية تتوافق مع تقديرات 2020 المحدثة، مع تعديل طفيف للإبل (للدقة FAO بناءً على بيانات.

بحثا عن الرعي والمياه بينما تبقى المجترات الصغيرة حول المناطق الزراعية وبالقرب من المستوطنات السكانية [1].

تساهم الثروة الحيوانية في هذه الأنظمة في حصائل التصدير. في عام 2021 قدرت صادرات الثروة الحيوانية بمبلغ 646 مليون دولار أمريكي) بنك السودان المركزي 2021)، حيث شكلت الأغنام أكبر حصة من صادرات الحيوانات الحية. السوق المحلية أيضا مستهلك كبير للماشية حيث تتنافس أسعار البيع في السوق المحلية بشكل إيجابي مع أسعار سوق التصدير (ابراهيم وهوتور 2022).[2]

تعد ولاية الخرطوم مصدرا اساسيا لصادرات الثروة الحيوانية – بشكل رئيسي من محطات البيع والتسمين. أكبر مسلخ في ولاية الخرطوم والذي يتبع لشركة الاتجاهات المتعددة يصدر اللحوم المبردة والحيوانات الحية إلى مصر ودول الخليج. كما تخضع العديد من حظائر التسمين والأسواق الطرفية للإدارة العسكرية[3]. يتم توفير أكثر من 90 في المئة من الحليب في الخرطوم بواسطة المزارعين الأفراد في تعاونيات المزارعين ومزارع الألبان الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا عدد قليل من الشركات مثل مجموعة دال (ابراهيم وهوتور 2022). نسبة للارتفاع المضطرد للطلب المحلي، المعروض من منتجات الألبان في الخرطوم الكبرى غير كاف. ويعزى ذلك إلى انخفاض إنتاج الحليب، من بين عوامل أخرى، على الرغم من الجهود المبذولة لمطابقة المستويات الانتاجية الإقليمية كما في مصر وكينيا (ابراهيم وهوتور 2022). على الرغم من أن أبقار الألبان المحلية تتميز بانخفاض إنتاج الحليب، إلا أن بعض السالالات مثل الكنانة والبطانة لديها إنتاجية أعلى بكثير. تم إدخال

[1] Saverio Krätli et al., Standing Wealth: Pastoralist Livestock Production and Local Livelihood in Sudan (Khartoum: Feinstein International Center, Tufts University, 2013), 15–20; United Nations Environment Programme, Pastoralism in Sudan: Briefing Paper (Nairobi: UNEP, 2012), 1–4. (النسبة 75% مستمدة من تقديرات الرعي المتنقل كمساهمة رئيسية، مع تعديل لـ2022 بناءً على دراسات حديثة).

[2] Central Bank of Sudan, Annual Economic Report 2021 (Khartoum: CBS, 2022), 45–48; International Livestock Research Institute (ILRI), Livestock Exports and Market Dynamics in Sudan (Nairobi: ILRI, 2023), 22.

[3] Ibrahim and Hoter, Livestock Value Chains in Khartoum State (Khartoum: University of Khartoum Press, 2022), 67–70; Atar Center for Research and Development, Sudan's Livestock: War Impacts and Warriors' Exploitation of the Sector (Khartoum: Atar, 2024), 18–20.

سلالات عالية الانتاجية مثل هولشتاين والأحمر النرويجي لزيادة إنتاج الحليب. في الآونة الأخيرة، استوردت الحكومة وجمعيات المنتجين 770 رأسا من سلالات الماعز من تركيا لتحسين إنتاج حليب الماعز (البنك الدولي 2020).

بالإضافة إلى ذلك، يوجد في السودان عدد محدود من مزارع الألبان الحديثة كبيرة الحجم والمجهزة بمعدات حديثة مناسبة للتحكم في المناخ حيث يمكن أن يصل انتاج الماشية المهجنة إلى 30 لترا في اليوم. توجد ايضا مزارع الألبان التجارية حول المراكز الحضرية والتي صارت بفضل الاستثمارات الجديدة قادرة على المنافسة مع منتجي وموزعي الحليب التقليديين. ارتفع إجمالي إنتاج الحليب من 4.3 مليون طن في عام 2011 إلى حوالي 4.62 مليون طن في عام 2019 (البنك الدولي 2020). بالرغم من أن إنتاج الحليب آخذ في الازدياد، إلا أنه لا يزال بعيدا عن تلبية الطلب المحلي. [1]

وفي احصائيات أخرى لعام 2023، اعتبر السودان من أغنى الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية والتي تقدر فيه أعداد حيوانات الغذاء من "أبقار – أغنام – ماعز – إبل" بحوالي 103 مليون راس منها "30 مليون راس أبقار، 37 مليون رأس أغنام، 33 مليون رأس ماعز، 3 مليون رأس من الابل"، أضافة إلى 4 مليون رأس من الفصيلة الخيلية، 45 مليون من الدواجن وثروة سمكية تقدر بحوالي 110 ألف طن، إلى جانب أعداد كبيرة مقدرة من الحيوانات البرية[2].

المطلب الثاني: الموارد المائية والبنية التحتية

تُعتبر الموارد المائية وأبنية التحتية في السودان من العناصر الحيوية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتميز السودان بتوافر مصادر مائية غنية، حيث يمتد نهر النيل وروافده عبر البلاد، مما يساهم في ري الأراضي الزراعية وتوفير مياه الشرب. بالإضافة إلى النيل، توجد العديد من الأنهار والبحيرات، فضلاً عن المياه الجوفية التي يمكن استغلالها.

[1] برنامج دعم الاستراتيجية، برايان دي سيلفيا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص03.

[2] مركز العرب للأبحاث والدراسات، حمد حمدي، "قبل أن تقطع الحرب أوصالها.. تعرّف على خريطة توزيع الثروة في السودان"، 2023/05/05.

ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات تتعلق بإدارة المياه، بما في ذلك نقص التخزين والتحكم في الفيضانات، مما يستدعي تحسين استراتيجيات إدارة الموارد المائية.

أما بالنسبة للبنية التحتية، فهي تعاني من نقص كبير في التطوير، حيث تفتقر الطرق والمواصلات الحديثة إلى كفاءة النقل والتوزيع، مما يؤثر سلباً على الحركة التجارية والزراعية. يعتمد السودان بشكل كبير على الطرق الترابية، مما يعوق الوصول إلى الأسواق والمراكز الحضرية. تفتقر الشبكات الكهربائية والمائية إلى التطوير، مما يؤدي إلى انقطاعات متكررة في الخدمات. تتطلب هذه التحديات استثمارات عاجلة في مجالات النقل والطاقة والمياه لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة للمواطنين. إذا ما تم تحسين هذه العناصر، يمكن للسودان أن يعزز من قدرته على تحقيق النمو المستدام والتنمية الشاملة.

1. الموارد المائية:

تتكون الموارد المائية في السودان من مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية وتقدر حصة السودان من مياه النيل ب 18.5 مليارا مترا مكعبا في العام يستغل السودان منها حاليا حوالي 12.2 مليارا مترا مكعبا في العام كما تنتشر المياه الجوفية في أكثر من 50 % من مساحة السودان. ويقدر مخزونها بنحو 15.200 مليار مترا مكعبا[1].

الشكل 4: دائرتين نسبيتين: الأولى (على اليمين) مناطق الأحواض المائية في السودان بالنسبة المئوية والثانية (على اليسار) المياه السطحية المتاحة في السودان (مليار متر مكعب).

المصدر: Frank water، مياه الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2021/08/31.

[1] المكان نفسه.

الموارد المائية الرئيسية في السودان هي المياه السطحية، بما في ذلك الأمطار والأنهار والأودية الموسمية والخور والبحيرات والأهوار. كما تستخدم المياه الجوفية على نطاقٍ واسع، بالإضافة إلى إعادة استخدام مياه الصرف الصحي وتحلية المياه كمصادر غير تقليدية. وهذا ما يوضحه الشكلين اعلاه، حيث يضم السودان سبعة أحواض رئيسية ويظهر كذلك النسبة المئوية لكل حوض بالنسبة إلى اجمالي الدولة.

الخريطة 3: الأحواض الهيدرولوجية في السودان

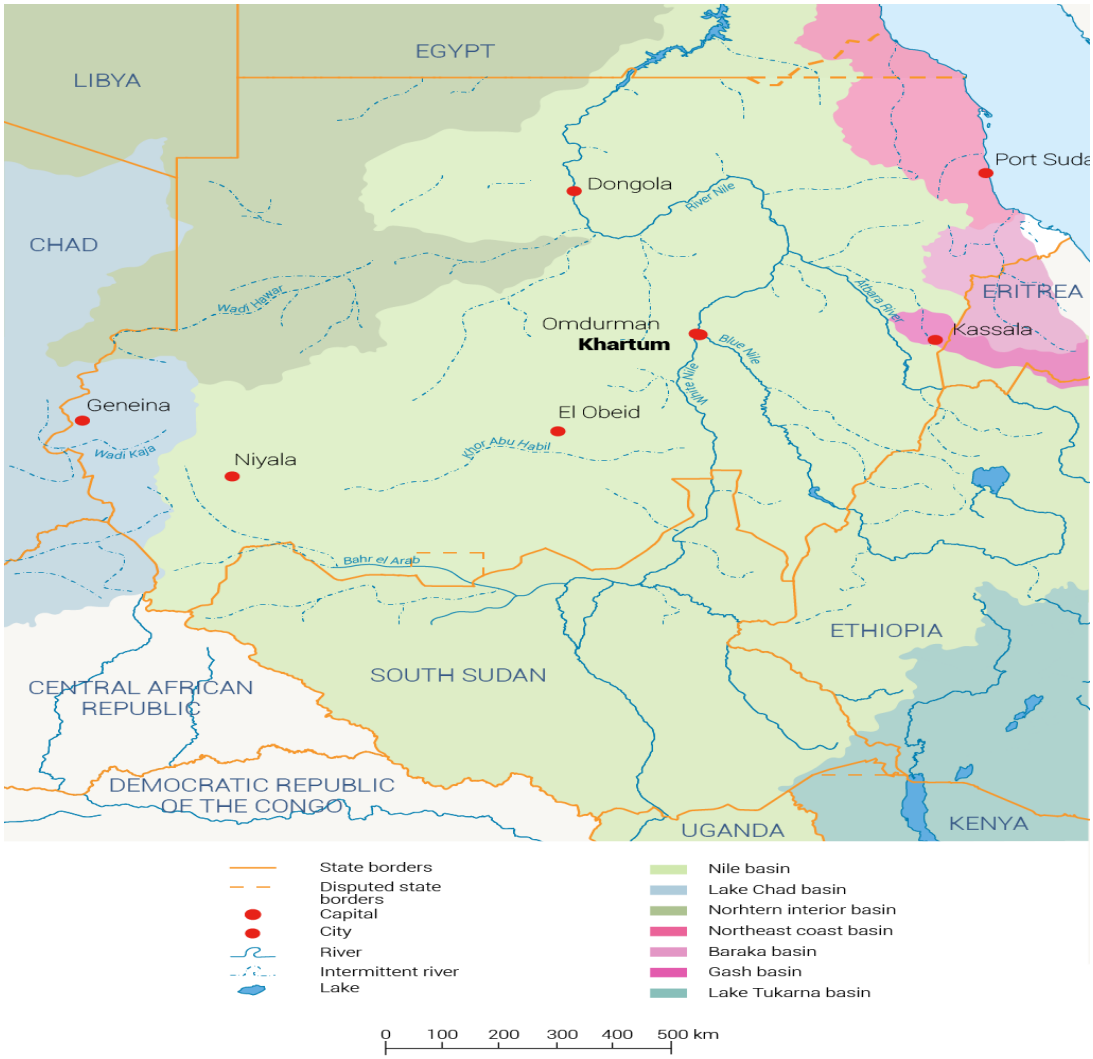

المصدر: Fanak Water ، "تقرير المياه/ ملف السودان للمياه – موارد المياه في السودان"، مياه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2021/08/31.

- **المياه السطحية:**

يوجد في السودان حوالي مليون هكتار من المياه السطحية، أهمها نهر النيل وروافده الذي يمتد على طول 2,000 كيلومتر، إذ يقع ما يقرب من نصف حوض نهر النيل داخل حدود السودان. تغطي الأراضي الرطبة ما نسبته 10% من مساحة البلاد، بينما تغطي الغابات ما نسبته 4 %، ويوجد العديد من مجاري المياه الموسمية (الأخوار) التي تجري خلال موسم الأمطار القصير. ولم يتم قط قياس حجم تدفقها، ومدة تدفقها، وجودة المياه. ويبلغ إجمالي التدفق السنوي للأنهار الدائمة نسبياً، خارج حوض النيل، 7,0 مليار متر مكعب. أهم هذه الأنهار هي نهر القاش، وبركة، وخور أربعات في الشرق، ووادي أزوم وجلول إلى جانب الكثير غيرها في دارفور، وخور أبو حبل، الذي يستنزف المياه من جبال النوبة في جنوب كردفان. [1]

- **هطول الأمطار:**

يُقدّر معدل هطول الأمطار السنوي في السودان بحوالي 440 مليار متر مكعب، حيث يوجد أعلى معدلات هطول مطري في الأجزاء الجنوبية والذي يبلغ 800 ملم/ السنة. ينخفض هطول الأمطار باتجاه الشمال في المناطق الأكثر جفافاً، إذ تصل في الخرطوم إلى حوالي 120 ملم/ السنة، بينما يبلغ الهطول المطري على الحدود مع مصر حوالي صفر ملم/ السنة[2]. يتميز الجزء الشمالي بموسم مطري قصير وأمطار متفرقة . يحدث نقص هطول الأمطار تقريباً على مدار العام في جميع أنحاء البلاد حيث تتجاوز معدلات التبخر والنتح معدلات هطول الأمطار[3]. ومع ذلك، تشهد البلاد استثناءاتٍ في أشهر أغسطس وسبتمبر وجزء من أكتوبر. وفي هذه الأشهر، يسمح الجريان السطحي للمجاري المائية الموسمية بالتدفق وإعادة تغذية

[1] Fanak Water.2021/08/31، "تقرير المياه/ ملف السودان للمياه – موارد المياه في السودان"، مياه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

[2] World Bank, Climate Risk Country Profile: Sudan (Washington, DC: World Bank, 2021), 7; FAO, AQUASTAT Country Profile – Sudan, 5.

[3] Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Africa Climate Change Impacts, Adaptation and Vulnerability (Cambridge: Cambridge University Press, 2022), 1245–1248.

طبقات المياه الجوفية. ومع ذلك، غالباً ما تحمل مياه الجريان الطمي والأنقاض، مما يتسبب في تآكل منطقة مستجمعات المياه، حيث تفاقمت هذه المشكلة بسبب زيادة إزالة الغابات[1].

الخريطة 4: متوسط هطول الأمطار السنوي في جنوب السودان والسودان2021.

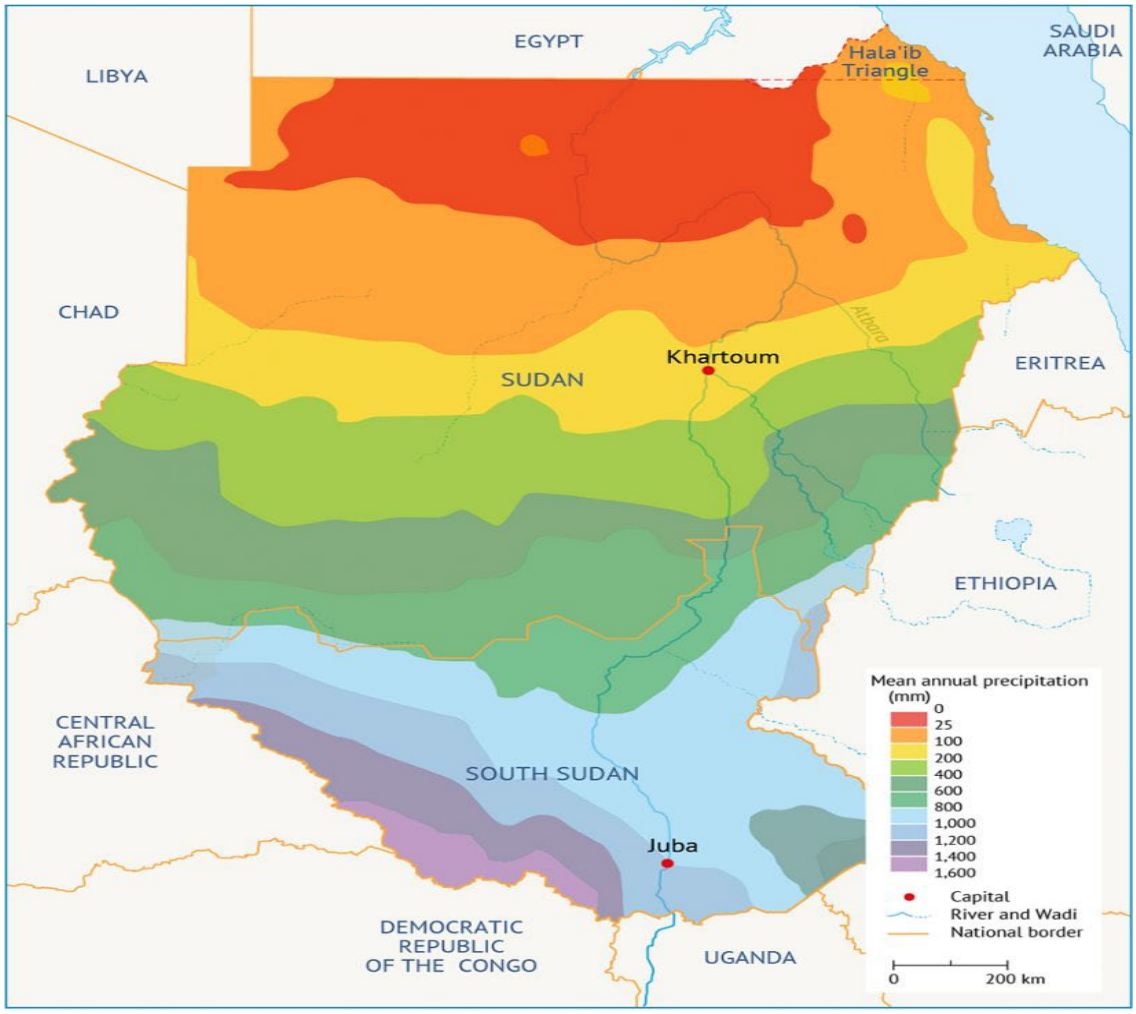

المصدر:Fanak water ، مياه الشرق الأوسط وشمال افريقيا، موارد المياه في السودان، 2021/08/31.

[1] United Nations Environment Programme, Sudan Post-Conflict Environmental Assessment, 118–125; Siddig El Tayeb Muneer, "Land Degradation and Deforestation in Sudan: Impacts on Water Resources," African Journal of Environmental Science and Technology 16, no. 5 (2023): 201–210.

- **نهر النيل:**

تأتِ ما نسبته 73% من المياه العذبة السنوية في السودان من نهر النيل وروافده. تحكم اتفاقية مياه النيل لعام 1959 استهلاك السودان السنوي لنهر النيل بـ 18,5 مليار متر مكعب من العائد السنوي البالغ 80 مليار متر مكعب، حيث تأتي غالبية هذه المياه من النيل الأزرق الذي ينبع من إثيوبيا ويمر من السودان إلى مصر. يشمل نظام النيل داخل السودان على نهر النيل الأزرق وروافده: الدندر والرهد والنيل الأبيض ونهر عطبرة والجداول الموسمية.[1]

الخريطة 5: الأنهار في السودان 2021.

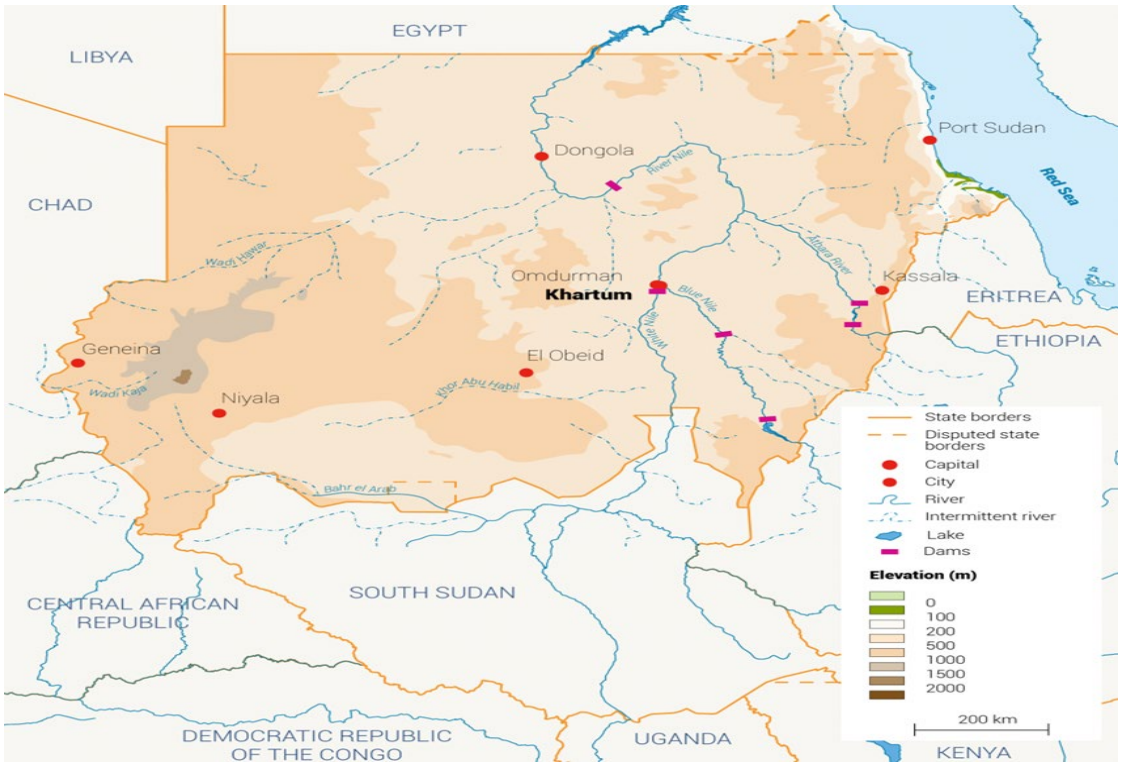

المصدر:Fanak water ، مياه الشرق الأوسط وشمال افريقيا، موارد المياه في السودان، 2021/08/31.

[1] Fanak Water، "تقرير المياه/ ملف السودان للمياه – موارد المياه في السودان"، مياه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2021/08/31.

- **الجداول الموسمية:**

يوجد في السودان جداول موسمية تُعرف بالوديان أو الخور محلياً. تتدفق هذه الجداول من شهر يوليو إلى أكتوبر لبضعة أيام أو ساعات وعادةً ما تكون جافة بقية العام. تتم مشاركة أكبر أربعة جداول مع البلدان المجاورة: القاش والبركة مع إريتريا، وآزوم وهور مع تشاد، وغيرها مع جنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى. وتشمل الجداول الموسمية الأخرى في السودان على خور أبو حبل ووادي المقدم ووادي كاجا ووادي نيالا والأواطيب والهواد[1].

يعتمد محصول الجداول الموسمية على معدل هطول الأمطار، ومعظمها لا يخضع للرصد. في المتوسط، يبلغ التدفق السنوي للجداول الموسمية حوالي 5,5 مليار متر مكعب.[2]

- **الأراضي الرطبة:**

يوجد 30 نوعاً متميزاً من المناطق الرطبة في السودان. تم إدراج ثلاثة منها على قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية .إحداها هي الميعات (البحيرات الهلالية) في حظيرة الدندر القومية.[3]

[1] Abdelrahman Ali Mohammed, "Seasonal Rivers and Groundwater Recharge in Sudan" (PhD diss., University of Khartoum, 2020), 89–94; Fanak Water, " مياه ", تقرير المياه/ ملف السودان للمياه – موارد المياه في السودان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, 31 أغسطس 2021.

[2] Ministry of Irrigation and Water Resources, Sudan Water Resources Profile 2023 (Khartoum: MIWR, 2023), 18; Nile Basin Initiative, State of the Nile River Basin Report 2022 (Entebbe: NBI, 2022), 41.

[3] Ramsar Convention Secretariat, "The Annotated Ramsar List: Sudan," accessed November 19, 2025, https://www.ramsar.org/sites-countries/sudan; United Nations Environment Programme, Sudan Post-Conflict Environmental Assessment (Nairobi: UNEP, 2023), 132–135.

تتضمن الأراضي الرطبة في السودان[1]:

- بحيرات المياه العذبة. ومن الأمثلة على ذلك الرهد، وكوندي، وكيلك، والأبيض في غرب السودان. وهي غنية بالتنوع البيولوجي، وخاصة الطيور المائية واللافقاريات الدقيقة.
- البحيرات الموسمية. توجد هذه في مناطق مختلفة وتشمل بوطة ريا، وأم بادر، والفولة، وراس أمير، وأم البقارة، وكيبو، وأندر، وزيلى .
- البحيرات البركانية. توجد بحيرتين بركانيتين في جبل مرة (دريبة) وتلال ميدوب (المالحة). كلاهما بحيرات ملحية.
- الجداول الجبلية وتتضمن وادي شلنغو، الذي يستنزف مساحة مستجمعات تبلغ حوالي 8,450 كيلومتر مربع على الجانب الغربي لجبال النوبة، ويمتد من الجنوب إلى الجنوب الغربي عبر تلال من الحجر الرملي لتصريفها في منطقة دلتا تبلغ مساحتها حوالي 2200 كيلومتر مربع حول نعيمة. تُستنزف الحافة الجنوبية للدلتا بمجمع قناة الرقبة الزرقا، الذي يرتبط ببحر الغزال على بعد حوالي 150 كيلومتر عند مصب مدينة أبيي. ويعتبر أربعات المجرى المائي الدائم الوحيد الذي يستنزف تلال البحر الأحمر.
- الينابيع الحارة. تعتبر حمامات عكاشة عند ذيل بحيرة النوبة، الأسهل وصولاً. توجد الينابيع الأخرى في كويلا (جبل مرة)، والحارة (وادي أزوم) وفي تلال ميدوب[2].

- **البحيرات:**

يوجد في السودان العديد من بحيرات المياه العذبة الطبيعية، بما في ذلك بحيرة كوندي في جنوب دارفور، وبحيرة الأبيض في جنوب كردفان، وتردة الرهد في كردفان. يوجد في السودان أيضاً بحيرات مالحة مثل فوهة دريبا في جبل مرة في غرب السودان، والبحيرة المالحة

[1] Ibrahim Adam El-Dukheri, ibid: 45–52.

[2] Fanak Water، "تقرير المياه/ ملف السودان للمياه – موارد المياه في السودان"، مياه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2021/08/31.

في شمال دارفور، إلى جانب الواحات مثل النخيلة والنطرون وسليمة التي تقع في شمال البلاد[1].

كما تم بناء خزانات اصطناعية في البلاد التي رافقت بناء السدود، وتشمل سنار والروصيرص على النيل الأزرق، وخزان جبل أولياء على النيل الأبيض، وخشم القربة وأعالي عطبرة ومجمع ستيت على نهر عطبرة، ومروي في الولاية الشمالية، وبحيرة النوبة في أقصى شمال السودان كجزء من خزان السد العالي المصري بأسوان[2].

- **المياه الجوفية:**

تتوافر المياه الجوفية بيّسرٍ أكبر من مصادر المياه الأخرى خلال موسم الجفاف الطويل. ويعتمد ما لا يقل عن 80% من السكان، بشكلٍ كليّ تقريباً، على المياه الجوفية . وبعيداً عن حوض النيل وغيره من آبار الأنهار غير النيلية، تعتبر المياه الجوفية المصدر الوحيد للمياه. ويبلغ حجم المياه الجوفية المتوفر 900 مليار متر مكعب، مع إعادة تغذية سنوية تبلغ 1,563 مليار متر مكعب [3].

ويتشارك كلٌ من السودان ومصر وليبيا بخزان الحجر الرملي النوبي المائي. تتم إعادة تغذيته من نهر النيل في السودان. وبمساحة تغطي حوالي 29% من مساحة السودان، يعتبر الخزان طبقة المياه الجوفية الأكثر أهمية في البلاد. [4]

[1] Ministry of Irrigation and Water Resources and Dams Implementation Unit, Major Dams and Reservoirs in Sudan: Technical Report 2023 (Khartoum: MIWR-DIU, 2023), 22–45; International Commission on Large Dams (ICOLD), World Register of Dams – Sudan Update (Paris: ICOLD, 2024).

[2] UNICEF and Ministry of Irrigation and Water Resources, Sudan Rural Water Supply and Sanitation Assessment 2023 (Khartoum: UNICEF/MIWR, 2023), 9; World Health Organization and Ministry of Health, Groundwater Dependency in Sudan (Khartoum: WHO, 2022), 14.

[3] Abderrahman Ali Tahir, "Groundwater Resources Outside the Nile Basin in Sudan," Hydrogeology Journal 31, no. 5 (2023): 1345–1362.

[4] Fanak Water، "تقرير المياه/ ملف السودان للمياه – موارد المياه في السودان"، مياه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2021/08/31.

الخريطة 6: مصادر المياه الجوفية في السودان وجنوب السودان2021.

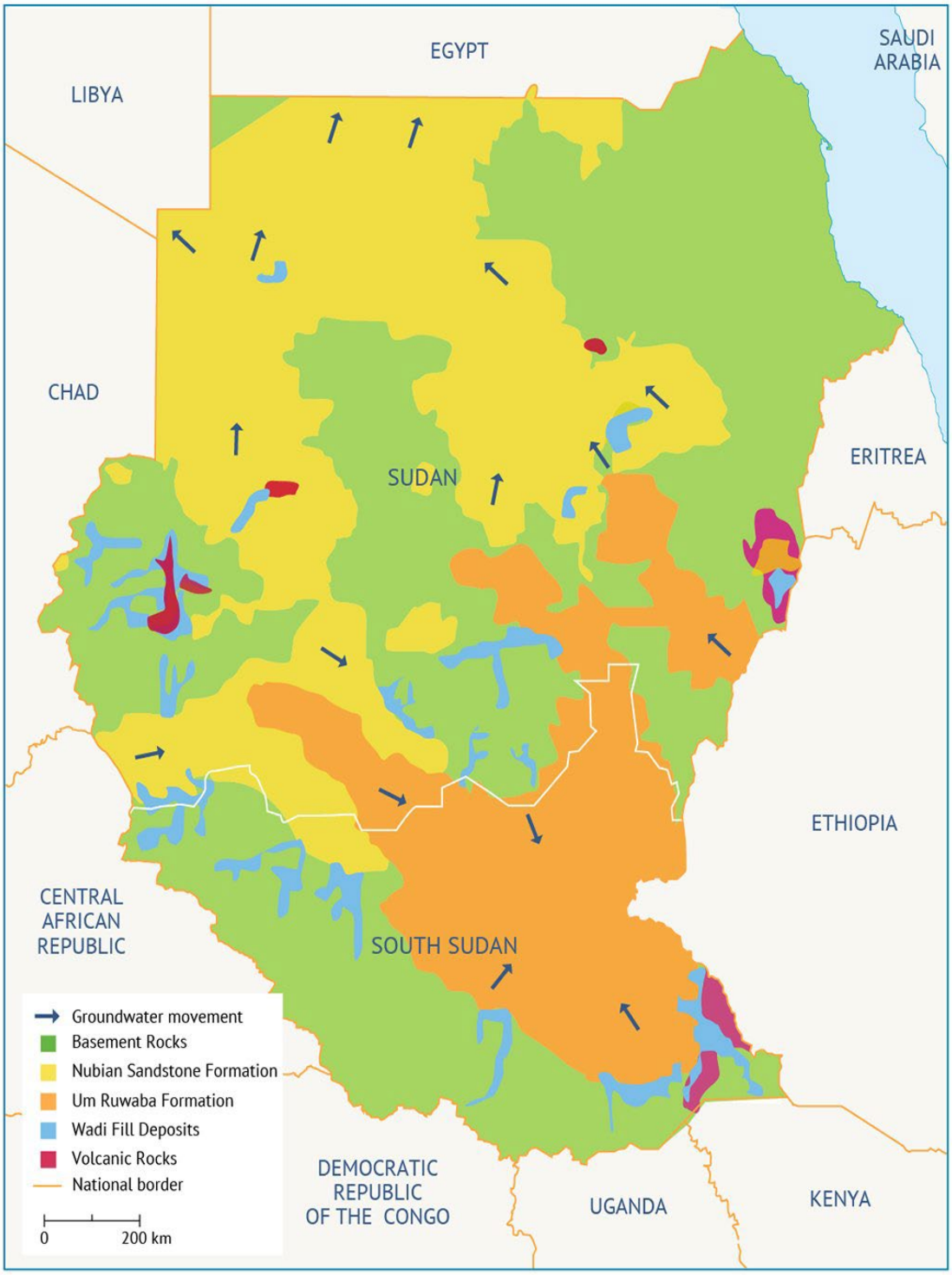

المصدر:Fanak water ، مياه الشرق الأوسط وشمال افريقيا، موارد المياه في السودان، 2021/08/31.

- **مصادر المياه غير التقليدية:**

في عام 2020، كان لدى السودان خمس محطات لتحلية المياه في بورتسودان تنتج يومياً 0,02 مليون متر مكعب. في حين تعتبر إعادة استخدام مياه الصرف الصحي محدودة ويتم تطبيقها بشكلٍ رئيسي في الخرطوم لأغراض الري في ضواحي المدينة [1].

وعلاوةً على ذلك وقبل إدخال مضخات اليونيسف اليدوية، اعتاد القرويون في غرب السودان تخزين المياه في جذوع أشجار البوبات (الاسم العلمي: أدان سونيا ديجيتاتا) المجوفة. وفي أجزاء أخرى متعددة في البلاد، تُجمع المياه وتخزن في الحفر، وهو شكلٌ بسيط من أشكال الحصاد المائي للاستخدامات المنزلية وللرعي في دارفور وكردفان. يوجد الآلاف من الحفر بسعاتٍ تخزينية مختلفة، يصل بعضها إلى آلاف الأمتار المكعبة[2].

- **إجمالي توافر المياه:**

تبلغ حصة السودان من مياه النيل 20,5 مليار متر مكعب المقاسة في ولاية سِنّار. كما توفر الأنهار غير النيلية 7 مليار متر مكعب، إلى جانب 4 مليار متر مكعب إضافية من المياه الجوفية. وتُقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) أن معدل سحب المياه السنوي للفرد الواحد يبلغ 1,020 متر مكعب. [3]

[1] Fanak Water, "Water Resources in Sudan," 2022, https://water.fanack.com/sudan/water-resources-in-sudan/; African Development Bank, "EOI – Sudan – Desalination Plants (Feasibility, Design, Institutional and Financial Arrangement, ESIA) for Port Sudan Town," November 29, 2021, https://www.afdb.org/en/documents/eoi-sudan-desalination-plants-feasibility-design-institutional-and-financial-arrangement-esia-port-sudan-town-icbiawsp-ps.

[2] Ibid.

[3] مركز العرب للأبحاث والدراسات، حمد حمدي، مرجع نفسه.

الجدول 1: يمثل نظرة عامة على الموارد المائية المتوفرة في السودان 2021.

الموارد المائية	الكمية (مليار متر مكعب)	القيود
حصة السودان الحالية من اتفاقية مياه النيل (في وسط السودان)	20.5	موسمية ومرافق التخزين محدودة، ومن المتوقع تقاسمها مع الدول المجاورة
مياه الأودية	5.0 – 7.0	ارتفاع التباين في الكمية، تدفقات قصيرة الأجل، صعوبة الرصد أو الحصاد، وبعضها مشترك مع الدول المجاورة.
المياه الجوفية المتجددة	4.0	المياه العميقة، وارتفاع تكلفة الضخ، وتواجدها فب المناطق النائية، ونقص البنية التحتية.
المجموع الحالي	30.0	
المتوقع من إصلاح المستنقعات	6.0	تكلفة الاستثمار العالية، المشاكل الاجتماعية والبيئية المتوقعة.
المجموع	36	

المصدر:Fanak water ، مياه الشرق الأوسط وشمال افريقيا، موارد المياه في السودان، 2021/08/31.

يمكن القول أن الموارد المائية تعتبر أساسًا حيويًا للحياة والتنمية في جميع أنحاء العالم، حيث تلعب دورًا محوريًا في تلبية احتياجات الإنسان من مياه الشرب، الزراعة، والصناعة. في ظل التغيرات المناخية والنمو السكاني المتزايد، يواجه العالم تحديات جسيمة تتعلق بإدارة هذه الموارد بشكل مستدام. فالحفاظ على جودة المياه وضمان توزيعها العادل يتطلب جهودًا منسقة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. يجب أن تُعطى الأولوية لتطوير تقنيات الري الحديثة، تحسين كفاءة استخدام المياه، وتعزيز التعاون بين الدول لمواجهة التحديات المشتركة.

1) البنية التحتية:

تُعتبر البنية التحتية من العناصر الأساسية التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، والسودان ليس استثناءً. ومنه لابد التماس نظرة عامة على مكونات البنية التحتية في السودان:

- **النقل والمواصلات:**

✓ **الطرق** :تعاني شبكة الطرق في السودان من تدهور، حيث تحتاج إلى تحسين وتطوير لتسهيل حركة النقل[1].

✓ **السكك الحديدية** :تُعتبر وسيلة نقل مهمة، لكنها بحاجة إلى تحديث وصيانة لتحسين كفاءتها[2].

✓ **النقل الجوي** :تمتلك السودان عددًا من المطارات، ولكن هناك حاجة لتطوير الخدمات والبنية التحتية في هذا القطاع[3].

- **الكهرباء والطاقة:**

✓ يعتمد السودان على الطاقة الكهرومائية بشكل كبير، وخاصة من سدود مثل سد مروي[4].

✓ يُعتبر توفير الطاقة الكهربائية أمرًا حيويًا للنمو الصناعي وتحسين مستوى المعيشة، وهناك حاجة لاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة[5].

[1] TollGuru, Sudan Toll Roads Complete Guide (2025); Humanitarian Data Exchange, "Sudan - Roads" (2021).
[2] Sudan Railways Corporation, Annual Report 2024 (2024); Xinhua, "Sudan Starts to Resume Train Operation" (December 27, 2024).
[3] Sudan Airports Company, Strategic Plan 2024-2028 (2024); Africanews, "Why Khartoum's Airport Reopening Matters" (October 23, 2025).
[4] Energy Information Administration, Sudan and South Sudan: Country Analysis Brief (March 20, 2024); Power Technology, "Power Plant Profile: Merowe" (July 27, 2023).
[5] SolarQuarter, "Solar Energy Policies in Sudan" (November 3, 2023); World Bank, Sudan Overview (2024).

- **المياه والصرف الصحي:**[1]

✓ تُعتبر إدارة المياه من التحديات الكبرى، حيث تحتاج إلى تطوير شبكة توزيع المياه وتحسين خدمات الصرف الصحي.

✓ هناك جهود لتحسين الوصول إلى مياه الشرب النقية، لكن الكثير من المناطق لا تزال تعاني من نقص في هذه الخدمات.

- **الاتصالات:**[2]

✓ يشهد قطاع الاتصالات في السودان تطورًا ملحوظًا مع زيادة انتشار خدمات الهواتف المحمولة والإنترنت.

✓ يُعتبر تحسين خدمات الإنترنت والاتصالات ضرورة لتعزيز الأعمال والتجارة الإلكترونية.

- **التعليم والصحة:**

✓ تحتاج المرافق التعليمية والصحية إلى تحسين وتطوير لاستيعاب احتياجات السكان المتزايدة.

✓ الاستثمار في البنية التحتية الصحية والتعليمية يعد أمرًا ضروريًا لتعزيز التنمية البشرية.

[1] UNICEF, Water, Sanitation and Hygiene in Sudan (2024); ReliefWeb, "Sudan Conflict: Public Health Situation Analysis" (April 3, 2024).

[2] Freedom House, Sudan: Freedom on the Net 2024 (2024); BuddeComm, Sudan - Telecoms, Mobile and Broadband (2024).

المطلب الثالث: التجارة الخارجية والتنوع التكنولوجي

يعتمد السودان في صادراته بشكل أساسي على المنتجات الزراعية مثل القطن، والفول السوداني، واللحوم، بالإضافة إلى المعادن مثل الذهب، مما يجعل الزراعة والثروات الطبيعية ركيزتين أساسيتين في التجارة الخارجية. على الرغم من ذلك، يواجه السودان تحديات في الوصول إلى الأسواق العالمية، بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، فضلاً عن العقوبات الدولية التي تفرض قيوداً على بعض القطاعات.

أما فيما يتعلق بالتنوع التكنولوجي، فإن السودان يشهد محاولات مستمرة لتعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي، خاصة في مجالات الزراعة والمعلوماتية. تتزايد المبادرات لتطبيق التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، مثل استخدام نظم الري المتطورة وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، مما يعزز الإنتاجية. ومع ذلك، لا يزال مستوى التقدم التكنولوجي في البلاد متواضعاً مقارنة بالدول الأخرى، ويعاني من نقص الاستثمار في البحوث والتطوير. لتعزيز التجارة الخارجية والتنوع التكنولوجي، يحتاج السودان إلى تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، مما يساهم في تطوير مهارات القوى العاملة ويعزز من قدرة البلاد على المنافسة في الأسواق العالمية.

1) التجارة الخارجية:

كانت الصادرات السودانية تعتمد اعتمادا كبيرا على الإنتاج النفطي الذي وصل إلى 500 الف برميل يومياً قبل تراجعه بنسبة تصل إلى 75% بعد انفصال الجنوب، ويسعى السودان إلى تعويض هذا المصدر الهام لخزانة الدولة بتكثيف الاستكشافات النفطية في المناطق خاصة في الوسط والجنوب الشرقي وزيادة عمليات التنقيب عن الذهب وتطوير القطاع الزراعي والحيواني من خلال إدخال التقنيات الجديدة لرفع الإنتاجية وتحسين النوعية. وقد وحظي القطن بعناية خاصة بسبب الطلب المتزايد عليه في الأسواق العالمية، كذلك الحال بالنسبة للصمغ العربي حيث يعتبر السودان الدولة الأولى لإنتاجه في العالم، ويتم تصديره إلى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ويحتل السكر مكانة هامة في قائمة الصادرات

السودانية. وقد حقق السودان الاكتفاء الذاتي من السكر ويقوم حاليا بتصدير الفائض منه، فضلاً عن هذه المنتجات يصدر السودان الحبوب الزيتية، بذرة القطن، الخضر، الفاكهة، الماشية واللحوم[1].

يمكن التركيز على نقطتين أساسيتين:

- **الهيكل التجاري:**

أ- **السلع المصدرة** :يشمل ذلك[2]:

- **المحاصيل الزراعية:** يُعتبر السمسم، القطن، الفول السوداني، والقمح من أبرز الصادرات، حيث تُعتبر مصدراً رئيسياً للعائدات.
- **اللحوم:** تُعدّ اللحوم الحمراء، بما في ذلك لحوم الأبقار والأغنام، من السلع المصدرة إلى الأسواق الإقليمية والدولية.
- **الذهب والمعادن:** شهدت صادرات الذهب زيادة ملحوظة، حيث أصبح مصدراً رئيسياً للعائدات الأجنبية.

ب- **السلع المستوردة:** تشمل[3]:

- **المواد الغذائية:** مثل القمح والأرز والزيوت، وهي ضرورية لتلبية احتياجات السكان.
- **المعدات والآلات** :تستخدم لتطوير البنية التحتية والصناعات المحلية.

[1] مركز العرب للأبحاث والدراسات، حمد حمدي، مرجع نفسه.

[2] African Development Bank. 2024. Sudan: Building Resilience. Inclusive Socioeconomic Reconstruction for Shared Prosperity and Stability

[3] The National. 2025. "UAE reveals gold imports from Sudan in 2024 accounted for 1% of total trade.

ج- **السلع الاستهلاكية:** تتضمن الملابس، والأدوات المنزلية، والإلكترونيات[1].

- **الشركاء التجاريون:**

- **الدول العربية** :تعتبر الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات ومصر من أهم الشركاء التجاريين.

- **الدول الأفريقية** :يُعتبر الجوار الأفريقي شريكًا مهمًا، حيث يتم تبادل السلع بين السودان ودول مثل تشاد وإثيوبيا.

- **الصين** :تعد الصين من الشركاء التجاريين الرئيسيين، حيث تستورد السودان منها العديد من السلع.

2) التنوع التكنولوجي:

يشهد السودان تطورًا ملحوظًا في مجالات التكنولوجيا، رغم التحديات التي تواجهه. يُعتبر التنوع التكنولوجي عنصرًا مهمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فيما يلي نظرة شاملة على هذا التنوع:

- **التكنولوجيا الزراعية:**

- **تقنيات الري الحديثة:** تُستخدم تقنيات مثل الري بالتنقيط والري بالرش لتحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة إنتاجية المحاصيل[2].
- **البحوث الزراعية:** تركز على تطوير سلالات جديدة من المحاصيل لمواجهة التغيرات المناخية وتحسين مقاومة الآفات[3].

[1] World Bank. 2024. Sudan Trade Summary: Imports. World Integrated Trade Solution (WITS).

[2] Elgilany, A. A. Ahmed, and H. Hussein M. Faki. "The Economic Impacts of Adopting Modern Irrigation Techniques on Winter Clover in the Nile State, Sudan." Scientific Journal of Agricultural Sciences 2, no. 2 (2020): 240–55.

[3] الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. "نقل وتوطين التقانات الزراعية الحديثة في السودان." الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. (راجع موقع الهيئة).

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

- **الاتصالات المحمولة:** شهدت خدمات الهاتف المحمول انتشارًا واسعًا، مما ساعد في تحسين الاتصال بين المناطق الحضرية والريفية[1].
- **الإنترنت:** تطور خدمات الإنترنت بشكل ملحوظ، مما ساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية وتسهيل الوصول إلى المعلومات[2].

- **التكنولوجيا الصناعية:**

- **الآلات والمعدات:** استخدام الآلات الحديثة في الصناعات المختلفة، مثل صناعة المواد الغذائية والبناء، يُسهم في تحسين الإنتاجية.
- **الصناعات التحويلية:** تتجه بعض الشركات نحو استخدام تكنولوجيا حديثة لتحسين جودة المنتجات وزيادة الكفاءة.

- **التكنولوجيا البيئية:**

- **الطاقة المتجددة:** يشهد السودان اهتمامًا متزايدًا بمصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتحسين الوصول إلى الطاقة وتحقيق الاستدامة.
- **إدارة الموارد الطبيعية:** استخدام التكنولوجيا في مراقبة الموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة، لتحسين إدارة البيئة.

[1] Jilrc. "فاعلية تكنولوجيا الاتصالات في تنمية الاقتصاد السوداني (2001م – 2020م)." JILRC Journal (2022).

[2] The World Bank. Digital Economy for Africa: Sudan Report , يونيو 2022.

المطلب الرابع: تأثير الانفصام والنزاعات على الرصيد الإستراتيجي الغذائي في السودان

أولا: تأثير التقسيم والنزاعات على الإنتاج الحيواني والزراعي:

تشمل عمليات تقييم أثر النزاعات المسلحة على الزراعة عمليات حساب الأضرار والدمار الذي يلحق بالمعدات والبنية التحتية، وفقدان الأصول الإنتاجية، مثل الثروة الحيوانية. ومع ذلك، تنشأ عن الآثار الأخرى على الزراعة عواقب طويلة الأجل، بما في ذلك النزوح القسري وتوافر اليد العاملة الزراعية. ووضعت أدوات وإرشادات لتكييف عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث مع بيئات العمل المعقدة، بما في ذلك الحالات التي تنشب فيها نزاعات مسلحة. وكجزء من مبادرة مشتركة، وضع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليلًا لإجراء عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث في حالات النزاعات، ويُحدد الدليل كيفية إجراء تقييم للاحتياجات بعد وقوع الكوارث، مع مراعاة ظروف النزاع، استجابة لتنامي الوعي بالصلة بين النزاعات والكوارث.[1]

بانفصال الجنوب فقد السودان جزءا كبيرا من موارده الطبيعية حيث فقد أكثر من ربع مساحته 27 بالمائة فأصبح في المرتبة الثالثة افريقيا...وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بعد انفصال جنوب السودان بنحو 150 مليون فدان والمستغل منها حاليا أقل من 30 مليون فدان أي بنسبة 18 بالمائة من المساحة الكلية، وتعتمج الزراعة على الري بواسطة الأمطار، والري الصناعي والذي يوفر أكثر من 77 بالمائة من المحاصيل الزراعية التي تستغل كمصدر أساسي لغذاء السكان، بالإضافة لإسهام هذه القطاعات بنسبة تفوق 60 بالمائة من المساحة الكلية...فقد أيضا جزءا كبيرا من مساحة الثروة الغابية وكذلك المراعي والثروة الحيوانية والحياة البرية وبعض المنتجات الزراعية خاصة الاستوائية. [2]

---

[1] الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). Guidance for Post-Disaster Needs Assessment in Conflict Situations. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، 1–10.

[2] د. أيمن عبد الغني حمزة العوض، "تداعيات انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني للفترة من 2000 إلى 2018م"، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 02، 2022/12/31، ص 80.

الجدول 2: نسبة الأراضي التي فقدها السودان بعد الانقسام.

المورد / الدولة	المساحة (كلم^2)	النسبة (%)	الأراضي الصالحة للزراعية	النسبة (%)
السودان الموحد	2,560,000	100	840,000	32,8
جمهورية السودان	1,861,000	72,7	630,300	75
دولة جنوب السودان	699,000	27,3	209,700	25

المصدر: د.أيمن عبد الغني حمزة العوض، تداعيات انفصال جنوب السودان غلى الإقتصاد السوداني للفترة من 2000 إلى 2018م، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، جامعة النيلين، جمهورية السودان، المجلد 4، العدد 02، د2022/12/31، ص 81.

أما التأثير على الثروة الحوانية، فيمكن تحديده في التحليل الكمي المقارن لأعداد الحيوانات وإنتاج اللحوم ومشتقاتها والتصدير: يمكن القول أن هنالك تزايد في أعداد الثروة الحيوانية من الأبقار والضأن والماعز والإبل من عام 2000م إلى 2010م وتبلغ نسبة التزايد 17,27 بالمائة، وتبلغ جملة الثروة الحيوانية المفقودة عدد 37676 رأس، لتبدأ أعداد الثروة الحيوانية في التزايد خلال الفترة 2012 إلى 2018م، بمعدل نمو 3,2 بالمائة. كما يوجد تزايد لإنتاج اللحوم من العام 2000 إلى 2010م، لتنخفض عم 2011 بنسبة 23,27 بالمائة بسبب الانفصال عن الجنوب، ليتزايد الإنتاج خال الفترة 2012 إلى 2028م. كما تزايد إنتاج الألبان خلال الفترة 2000 إلى 2010م، باستثناء عام 2008 لينخفض الانتاج في عام 2012 بنسبة 42,80 بالمائة، أما الأسماك فتزايد إنتاج الأسماك خلال فترة 2000 إلى 2011م، باستثناء عام 2005، لينخفض في عام 2012 بنسبة 37,5 بالمائة ومن ثم يبدأ في التزايد حلال فترة 2013 إلى 2018م. أما الدواجن في السودان فتزايد في عام 2002م إلى 2018 غير متأثر بالانفصال بل حقق نسبة زيادة بلغت 288,88 بالمائة. تزايد إنتاج البيض خلال الفترة 2000 إلى 2013م بمعدل نمو 195,45 بالمائة باستثناء العام 2014م لتبدأ في التزايد خلال الفترة 2015 إلى 2028م.[1]

[1] د. أيمن عبد الغني حمزة العوض، مرجع سبق ذكره، ص75-100.

ساهم قطاع الثروة الحيوانية لعام 2011م بحوالي 21,2 في المتوسط من الناتج الإجمالي أي حوالي 50 بالمائة من مساهمة القطاع الزراعي وبحوالي 20 بالمائة من عائدات الصادرات غير البترولية إلى جانب مساهمته في الأمن الغذائي بتوفير اللحوم والأسماك والألبان ومشتقاتها والبيض إضافة إلى مساهمته في المصنوعات الجلدية، فيمكن القول أنه لم يتأثر السودان في انتاج اللجوم والألبان والدواجن والبيض جراء انفصال الجنوب...فقد السودان بانفصال الجنوب جزء من الثروة الحيوانية وتركزت في عدد الأبقار، إلا أنها لم تنعكس على إنتاج اللحوم والألبان بل زاد الإنتاج منها...[1]

ثانيا: تأثير التقسيم والنزاعات على الموارد المائية البنية التحتية:

وعليه نلاحظ أن النزاعات تؤثر على الاستثمار في البنية التحتية وتطويرها ومن أبرز الخدمات والجهات التي كان عليها التاثير واضح نذكر:

إستهداف المدارس: كان تأثير الحرب على التعليم مدمراً، حيث تم إغلاق ما لا يقل عن 10,400 مدرسة في المناطق المتضررة من النزاع، حيث كشفت اليونيسف في 9 أكتوبر 2023، أن ما يقدر بنحو 19 مليون طفل في السودان خارج استهداف مقاعد الدراسة مع اقتراب الصراع الوحشي من شهره السادس. في وقت فقد فيه 6.5 مليون شخص إمكانية الوصول إلى المدارس بسبب تزايد العنف وإنعدام الأمن في مناطقهم، كما أن هنالك أكثر من 5.5 مليون طفل يقيمون في مناطق أقل تأثراً بالحرب في إنتظار أن تؤكد السلطات المحلية ما إذا كان من الممكن إعادة فتح الفصول الدراسية. صرحت السيدة مانديب أوبراين، ممثل اليونيسف في السودان، أن "السودان على وشك أن يصبح موطنًا لأسوأ أزمة تعليمية في العالم". "لقد تعرض الأطفال لأهوال الحرب منذ ما يقرب من نصف عام. والآن، بعد أن أُجبروا على الإبتعاد عن فصولهم الدراسية ومعلميهم وأصدقائهم، أصبحوا معرضين لخطر الوقوع في الفراغ الذي سيهدد مستقبل جيل كامل". يؤدي إغلاق المدارس إلى تعطيل تعليم ملايين الأطفال، ولا يحرمهم من الفرص الأكاديمية فحسب، بل يحرمهم أيضًا من المهارات الاجتماعية والعاطفية

[1] د. أيمن عبد الغني حمزة العوض، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

الأساسية اللازمة للتعامل مع العنف والصدمات. علاوة على ذلك، تعمل المدارس كمراكز للخدمات الحيوية مثل التغذية والرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، والتي يصبح الوصول إليها جميعًا غير ممكن في أوقات النزاع.[1]

إنهيار البنية التحتية للرعاية الصحية: يعاني نظام الرعاية الصحية من حالة فوضى عارمة، مع توقف ما يقرب من 80٪ من المستشفيات عن العمل وذلك منذ مطلع أغسطس 2023. وأدت الهجمات المتعمدة على المرافق الصحية والمهنيين الصحيين إلى وقوع إصابات واسعة النطاق وعمليات إخلاء قسري. ومعلوم أن إنهيار البنية التحتية للرعاية الصحية يؤدي إلى تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية، كما يحرم الملايين من الوصول إلى الخدمات الطبية الأساسية. في ذات السياق أفاد أحدث تقرير عن الوضع الصحي في السودان، صدر في 26 أبريل 2023 عن اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، أن أكثر من 19 مستشفى في الخرطوم والمدن المحيطة بها أُضطرت لإجلاء مرضاها. وإعتبارًا من 26 أبريل، توقفت 59 مستشفى من أصل 82 مستشفى في الخرطوم والمدن المحيطة بها عن العمل، وتم إطلاق النار على ست سيارات إسعاف على الأقل، بينما مُنعت أخرى من نقل الجرحى أو المرضى في حالة حرجة، كما قُتل ما لا يقل عن 12 من العاملين في مجال الرعاية الصحية وطلاب العلوم الصحية. وحتى 22 أبريل، تبقى 15 مركزاً فقط قيد التشغيل من أصل 81 مركزاً للرعاية الأولية في ولاية الخرطوم. وخرجت ستة مراكز لغسيل الكلى من أصل 24 عن الخدمة.[2]

تعطيل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية: تسبب النزاع في خسائر جمة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. حيث إرتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من 11 مليون

[1] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF). "بيان اليونيسف: مرور أكثر من 200 يوم على الحرب يترك جيلاً من الأطفال في السودان على شفا الهاوية." بيان صحفي، 6 نوفمبر 2023. https://www.unicef.org/press-releases/19-million-children-sudan-out-school-conflict-rages-unicef-save-children.

[2] اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان. تقرير ميداني. 26 أبريل 2023. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10444969/

(نوفمبر 2022) إلى 15 مليون (نوفمبر 2023). لقد أصبح من المتعذر الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي ومرافق النظافة، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً على الصحة العامة.[1]

القصف الجوي وأزمة المياه: تسبب القصف الجوي والذخائر المتفجرة في أضرار جسيمة لأنابيب المياه ومحطات المعالجة، مما أدى إلى نقص حاد في إمدادات المياه، حيث واجه أكثر من 300 ألف شخص في الخرطوم نقصًا في المياه بين أبريل وأكتوبر 2023. وأدى الضرر الذي أصاب البنية التحتية إلى أمداد متقطع من خدمات المياه، مما أجبر المدنيين لإستخدام مياه نهر النيل التي يحتمل أن تكون ملوثة.[2]

إنتهاكات القانون الدولي: السودان طرف في طيف واسع من مواثيق حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، وإتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. إن الاستهداف المتعمد للمدارس يمثل انتهاكًا صارخًا للمعايير الدولية، بما في ذلك القرار 2601 (2021) الذي إعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي ينص على حماية المدارس والمدنيين المرتبطين بالمدارس أثناء النزاعات المسلحة.[3]

وأيضاً يشكل تدمير البنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومرافق المياه، أثناء النزاع في السودان، انتهاكًا واضحًا للقانون الإنساني الدولي. إن أطراف النزاع ملزمة بموجب اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني بحماية المرافق الطبية والعاملين فيها وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية. إن الهجمات المتعمدة على المستشفيات والعاملين في

[1] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) / ACAPS. تقرير موضوعي: Sudan: Impact of Current Conflict on WASH Needs. سبتمبر 2023. https://reliefweb.int/report/sudan/acaps-thematic-report-sudan-impact-current-conflict-wash-needs-11-september-2023.

[2] المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام (ACJPS). Sudan's War and its Devastating Impact on Infrastructure. 12 يناير 2024. https://web.acjps.org/sudans-war-and-its-devastating-impact-on-infrastructure/.

[3] منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR). "The Impartial Provision of Medical Care: Fact Sheet." 2023. https://phr.org/issues/health-under-attack/medical-impartiality/; مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. القرار 2601 (2021)، S/RES/2601 (2021)، 29 أكتوبر 2021.

مجال الرعاية الصحية مدانة بشكل لا لبس فيه بموجب هذه الاتفاقيات الدولية. تشرح صحيفة الوقائع الصادرة عن منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بشأن الحياد الطبي واجبات الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي باحترام التقديم المحايد للرعاية الصحية ومبدأ عدم التدخل في الخدمات الطبية في أوقات النزاعات المسلحة والاضطرابات المدنية. ويقع على عاتق الحكومات الالتزام بالحماية النزيهة للعاملين في مجال الصحة وتمكينهم من مداواة المرضى وعلاج المصابين دون تمييز.[1]

ثالثا: تأثير التقسيم والنزاعات على التجارة والتنوع التكنولوجي:

❖ التأثير على التجارة الخارجية من خلال:

أ- تدهور البيئة الإستثمارية وفقدان الثقة: فالنزاعات المسلحة تجعل من السودان منطقة لا تجذب الإستثمارات الأجنبية بإعتبار غياب الأمن وبالتالي الحد من فرص التجارة الخارجية، وأيضا التأثير السلبي على عقود التصدير والاستيراد، ويعزز تكاليف التأمين على الشحنات والمعاملات التجارية المتبادلة مع السودان.[2]

ب- تقييد الحركات وإلغاء المنافذ التجارية: تؤدي النزاعات المسلحة في السودان إلى باعتبار إغلاق المعابر الحدودية وبالتالي عرقلة حركة السلع والخدمات. فعلى سبيل المثال النزاعات في دارفور وجنوب كردفان أثرت سلبا على تصدير المنتجات الزراعية كالسمسم والصمغ العربي. وخاصة النزاع الأخير "نزاع القوات المسلحة وقوات الدعم السريع".[3]

ت- التعرض للعقوبات الإقتصادية وتراجع الشركاء التجاريين: فالنزاعات تدفع المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات اقتصادية وبالتالي العزلة التجارية. فبعد انفصال جنوب السودان، تأثر قطاع النفط، إذ فقد جزءا كبيرا من إيراداته النفطية نتيجة لضياع حقول النفط

[1] شارون آشا، المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، 2024/01/12، ص 1-2.

[2] صندوق النقد الدولي(IMF). "Sudan: Oil Sector Developments." IMF Country Report No. 20/73، مارس 2020، 5-7. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2020/073/article-A003-en.xml .

[3] Ojema, Aacha Sharon. “Sudan Peace Negotiations: The Urgent Need for Humanitarian Relief.” African Centre for Justice and Peace Studies (ACJPS). December 17, 2023. https://web.acjps.org/sudan-peace-negotiations-the-urgent-need-for-humanitarian-relief/

مع الدولة الجديدة. فبإنقسام السودان إلى شمال وجنوب تم فقدان حوالي 75 بالمائة من الإنتاج النفطي مما تسبب في ضغوط على الإقتصاد وأثر سلبا على التجارة الخارجية.[1]

ث- تدهور البنية التحتية اللوجستية: فالنزاعات المسلحة والإنقاسم في السودان أدى إلى تدمير الطرق والموانئ وبالتالي تعطيل عمليات التصدير والإستيراد وفقدان المنطقة للقدرة على الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.[2]

❖ التأثير على التنوع التكنولوجي من خلال:

أ- هجرة الكفاءات والعقول: فالنزاع المسلح يدفع بالمختصين في مجالات التكنولوجيا إلى الهجرة وبالتالي إضعاف القدرات التكنولوجية في البلاد والتنمية المحلية وهذا ما يمنع السودان من تطوير قطاعاتها الحيوية كالتعليم والصحة خاصة الزراعة.[3]

ب- ضعف الاستثمار في البحث والتطوير: فبدلا من تخصيص الحكومة لميزانية تؤمن بها الجانب التقني والفني الذي يدعم التنمية والتطوير، فيتم تخصيصها للدفاع والأمن. وعليه ضعف البحث العلمي والابتكار وتقليل فرص تبني تقنيات حديثة في السودان والاهتمام بالحروب والهجمات العسكرية والانقلابات...إلخ.[4]

ت- تقييد الوصول إلى التكنولوجيا العالمية: فالعزلة الدولية الناتجة عن النزاعات تعيق التبادلات التكنولوجية من الدول المتقدمة وتوقف المساعدات التي كانت تقدم تقنيات حديثة خاصة القطاع الزراعي والصحي في السودان.[5]

ث- تعطيل شبكات الاتصال والأنترنت: تؤدي الحروب إلى تدمير الشبكات التي تربط السودان بالعالم وحتى داخليا، مما يحد من نشر التكنولوجيا واستخدامها. وكذلك فإن

---

[1] International Monetary Fund, Sudan: Selected Issues, IMF Country Report No. 20/73 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2020). P28.

[2] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). Sudan Humanitarian Needs and Response Plan 2023. 2023 ، 15–20. https://www.acaps.org/en/countries/sudan.

[3] أيمن عبد الغني حمزة العوض. مرجع سبق ذكره، ص90-92.

[4] صندوق النقد الدولي (IMF). "Sudan: Selected Issues." IMF Staff Country Reports10 ،2020 ،. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2020/073/article-A003-en.xml.

[5] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF). "بيان اليونيسف: مرور أكثر من 200 يوم على الحرب يترك جيلاً من الأطفال في السودان على شفا الهاوية." بيان صحفي، 6 نوفمبر 2023. https://www.unicef.org/press-releases/19-million-children-sudan-out-school-conflict-rages-unicef-save-children.

غياب البنية التحتية الرقمية يعوق الشركات والمؤسسات من تبني واستخدام وحتى ابتكار الأدوات التكنولوجية لتحسين الإنتاج الزراعي.[1]

[1] المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام (ACJPS). Sudan's War and its Devastating Impact on Infrastructure. 12 يناير 2024، 2–3. https://web.acjps.org/sudans-war-and-its-devastating-impact-on-infrastructure/.

ملخص الفصل:

السودان، بلد يمتاز بتاريخ عريق يمتد لآلاف السنين، يشهد على حضارات عظمى مثل مملكة كوش التي كانت واحدة من أقدم الممالك في العالم. تجسدت تلك الحضارة في الأهرامات والمعابد، مما يعكس التقدم الفني والمعماري الذي تحقق في تلك الفترات. على مر العصور، عانت البلاد من العديد من التحولات السياسية والاجتماعية، بدءًا من الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، مرورًا بفترات الحكم الأجنبي التي شهدها خلال الاستعمار البريطاني المصري في القرن التاسع عشر، وصولاً إلى الاستقلال في عام 1956. ولكن الأحداث لم تتوقف عند هذا الحد، حيث واجه السودان تحديات عديدة، أبرزها النزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي أدت إلى تقسيم البلاد في عام 2011، وانفصال جنوب السودان، مما ألقى بظلاله على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يمتلك السودان ثروات طبيعية غنية تشمل الأراضي الزراعية الخصبة، حيث يعتبر نهر النيل شريان الحياة للزراعة، ويعزز من قدرة البلاد على إنتاج المحاصيل الأساسية مثل القمح والذرة والدخن، بالإضافة إلى المحاصيل النقدية مثل القطن والفول السوداني. كما أن الثروة الحيوانية تلعب دورًا مهمًا، حيث يُعتبر السودان من أكبر منتجي اللحوم والألبان في المنطقة. ولكن على الرغم من هذه الإمكانيات الهائلة، لا تزال البلاد تواجه تحديات جسيمة تتعلق بالأمن الغذائي. تعاني من نقص الاستثمارات في البنية التحتية، وضعف التقنيات الزراعية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

تتأثر قدرة السودان على تحقيق الأمن الغذائي بالعديد من العوامل، بما في ذلك التغيرات المناخية التي تهدد الزراعة وتؤدي إلى جفاف بعض المناطق. إن النزاعات الداخلية تساهم أيضًا في تدهور الأوضاع الزراعية، حيث يعوق النزوح القسري للأشخاص بسبب الصراعات القدرة على الزراعة والإنتاج. لتحقيق الأمن الغذائي، يحتاج السودان إلى استراتيجيات فعالة تعزز من تطوير القطاع الزراعي، بما في ذلك تحسين نظم الري، وتبني التقنيات الحديثة، وزيادة الاستثمارات في التعليم والتدريب للمزارعين.

الفصل الثاني

سياسات الأمن الغذائي في السودان بين الفرص والمعيقات

تقديم الفصل:

تعتبر سياسات الأمن الغذائي في السودان قضية معقدة وحيوية تتطلب اهتمامًا خاصًا، نظرًا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر فيها. يسعى السودان، الذي يتمتع بموارد طبيعية غنية وإمكانات زراعية كبيرة، إلى تحقيق طموحات كبيرة لتحسين إنتاج الغذاء وتوزيعه بشكل عادل. إلا أن البلاد تواجه العديد من التحديات التي تعيق هذه الجهود، منها النزاعات الداخلية المستمرة، والتغيرات المناخية التي تؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية ونقص الموارد المالية. كل هذه العوامل تساهم في تفاقم مشكلة الفقر وسوء التغذية، مما يجعل الأمن الغذائي هدفًا بعيد المنال. لذلك، من المهم أن نُدلهم في الأسباب وراء الفشل في تنفيذ السياسات الحالية، ونستكشف الحلول الممكنة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاستدامة في السودان على المدى الطويل.

المبحث الأول: سياسات الأمن الغذائي في السودان

تُعد سياسات الأمن الغذائي في السودان مسألة حيوية تلامس حياة ملايين المواطنين وتؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. يمتلك السودان إمكانيات زراعية هائلة، بفضل موارده الطبيعية الواسعة، إلا أن هذه الإمكانيات لم تُترجم إلى واقع ملموس في تأمين الغذاء للسكان. تعاني البلاد من تحديات متعددة تشمل النزاعات الداخلية، وتغير المناخ، والفقر، مما يعيق جهود تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين سلاسل الإمداد. كما أن السياسات الحالية غالبًا ما تفتقر إلى التنسيق الفعال والاستراتيجيات المستدامة. في هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى استعراض السياسات المتبعة في مجال الأمن الغذائي، وتحليل نقاط القوة والضعف فيها، واستكشاف السبل الممكنة لتحسين الوضع الحالي، لضمان مستقبل غذائي مستدام للسودانيين.

المطلب الأول: السياسات الحكومية لتنويع وتعزيز القدرات الزراعية

تُعتبر سياسات الأمن الغذائي في السودان جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى معالجة التحديات المتعلقة بتوفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي. نظراً لتنوع الثروات الطبيعية والموارد الزراعية التي يمتاز بها السودان، تسعى الحكومة إلى تطوير خطط شاملة تعزز الإنتاج الزراعي وتضمن استدامته. تتضمن هذه السياسات تعزيز القدرات الزراعية من خلال تحسين نظم الري والتقنيات الحديثة، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية. كما تشمل السياسات أيضاً تعزيز الوعي حول أهمية التغذية الجيدة، وتطوير برامج الدعم والإغاثة للمناطق الأكثر ضعفًا. من خلال هذه الاستراتيجيات، يأمل السودان في تحقيق استقرار غذائي يساهم في تحسين حياة المواطنين ورفع مستوى الأمن الاجتماعي والاقتصادي في البلاد[1].

[1] وزارة الزراعة والغابات السودانية، "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021–2030" (الخرطوم: وزارة الزراعة والغابات، 2021)، ص 12–18.

وضعت الحكومة السودانية عدة سياسات تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلاد. من أبرز هذه السياسات[1]:

- **تشجيع الزراعة المستدامة:** تعمل الحكومة السودانية على تشجيع الزراعة المستدامة من خلال تطوير تقنيات زراعية جديدة وتحسين إدارة الموارد المائية. تسعى هذه السياسات إلى زيادة الإنتاجية الزراعية مع الحفاظ على البيئة وتقليل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.

حيث أنه في إطار مشروع تعزيز مرونة القطاع الزراعي واستدامته في المنطقة العربية، نظمت "الإسكوا"، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة نقاش وطنية في السودان حول "تعزيز مرونة واستدامة القطاع الزراعي في مصر"، هي واحدة ضمن سلسلة من خمس حلقات نقاشية وطنية تستهدف خمسة بلدان عربية (السودان من بينها) وكان من مخرجاتها:

- تعزيز اعتماد تكنولوجيا حصاد المياه من خلال زيادة عدد الحفاير واستخدام الري التكميلي.
- تشجيع استخدام الأصناف والتقنيات الزراعية المرنة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية مثل البذور المحسنة والمقاومة للجفاف والحرارة، وإعتماد نظم ري حديثة والري التكميلي في المناطق المطرية ومناطق ندرة المياه.
- اتباع سياسات سعرية محددة لتمكين الوصول إلى الأسواق، وتوفير المعلومات التسويقية، وتشجيع الزراعات التعاقدية، وتنظيم القوانين، وزيادة الأعمال الزراعية على أصول سلاسل القيمة في الزراعة الغذائية (الإنتاج . التجميع . التجهيز – التسويق).

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، من أجل قطاع زراعي مرن ومستدام: السودان (الخرطوم: الإسكوا، 2021)، 8–14.

- سن القوانين المنظمة للنزاعات وتنظيمها وتشجيع توفير المدخلات من خلال الجمعيات التعاونية
- تفعيل دور الإرشاد الزرعي.
- تحسين السياسات التمويلية ورفع رأس مال المؤسسات المعنية بالقطاع الزراعي.
- تفعيل قوانين الاستثمار وخلق بيئة استثمار جاذبة.[1]

▪ **تنويع مصادر الغذاء:** تعتمد استراتيجية الأمن الغذائي في السودان على تنويع مصادر الغذاء. تشمل هذه الاستراتيجية تشجيع المزارعين على زراعة محاصيل متنوعة وتربية الماشية والأسماك، إلى جانب دعم المشاريع الزراعية الكبرى لزيادة الإنتاج المحلي[2].

▪ **تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية:** فتحت الحكومة السودانية المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاع الزراعي، بهدف تحسين التقنيات الزراعية، وزيادة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل. هذه الاستثمارات تشمل تطوير الأراضي الزراعية واستحداث مشاريع ريّ ضخمة[3].

تظهر التحليلات التي أجراها استعراض سياسة الاستثمار أنه على الرغم من وضع السودان إطارا تشريعيا منفتحا للاستثمار موضع التنفيذ، حيث تتسم العديد من القوانين والأنظمة بالعصرية والتماشي مع الممارسات السليمة، إلا أن المصاعب المتعلقة بالتنفيذ تبقى قائمة. ففي هذا الصدد، يتسبب ضعف المؤسسات أو غياب الأنظمة في عدد من المجالات، وخاصة العمالة والبيئة والتنافس، في إضعاف بيئة الأعمال.

ويتضاعف أثر هذه المسائل بسبب صعوبات التنسيق بين المستويين الاتحادي والولاياتي في الحكومة والصعوبات التي تعترض سبيل إنفاذ القانون في مجالات معينة، من

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، من أجل قطاع زراعي مرن ومستدام: السودان، الخرطوم، 5– 2021/10/6.

[2] World Bank ،Sudan Agriculture Sector Risk Assessment (Washington, DC: World Bank2022 ،)22 ، –25.

[3] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) ،Investment Policy Review: Sudan (New York and Geneva: United Nations2015 ،)5.

أبرزها الأرض ومكافحة الفساد. وفي هذا السياق، يصعب تخصيص الموارد اللازمة لتعزيز الإدارة العامة بسبب تدني الإيرادات المالية مقرونا بالنظام المالي مفرط السخاء والإنفاق الحكومي العالي على الأمن القومي. [1]

- **الاعتماد على التعاون الإقليمي والدولي:** يسعى السودان إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لزيادة موارده الغذائية، سواء من خلال استيراد المواد الغذائية أو الحصول على الدعم الفني والمادي لتنفيذ مشاريع زراعية كبرى. كما تم توقيع اتفاقيات مع مؤسسات دولية لدعم الأمن الغذائي في المناطق الأكثر تضررًا من النزاعات والتغيرات المناخية[2].

فالسودان عضو في منظمة الأمم المتحدة، والجامعة العربية، والإتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وتحالف الساحل والصحراء، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية(IGAD) ، واللجنة الاقتصادية لدول شرق وجنوب افريقيا(COMESA) ، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنطقة التجارة الحرة الافريقية، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، ولديه علاقات دبلوماسية مع معظم دول العالم، ويأمل أن يقوم من خلال هذه العلاقات بالنهوض بمصالحه وإعادة تأكيد هويته الجغرافية والمساهمة في تحقيق السلام في الإقليم وعلى المستوى الدولي. ولم يكتف السودان بإقامة العلاقات مع دول الغرب فقط وإنما فتح ابوابه على العالم بأسره وكون علاقات قوية مبنية على المصالح المشتركة مع دول أخرى مثل الصين، وكوريا، وروسيا، والهند، وماليزيا، واندونيسيا والدول الاسيوية والافريقية الأخرى، واستفاد من هذه العلاقات على مختلف المستويات. وتمثل هذه العلاقات القوية مع مختلف الدول القوة الأساسية للسياسة الخارجية السودانية...ويدعم السودان نظاماً دولياً يعزز العدالة والترابط بين البشر والتنمية المستدامة. [3]

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استعراض سياسة الاستثمار: السودان، نيويورك وجنيف، 2015، ص 5.

[2] سفارة جمهورية السودان في واشنطن، "السودان في الساحة الدولية"، تم الوصول في 21 نوفمبر 2025، https://sudanembassy.org/sudan-in-the-international-arena.

[3] الصفحة الرسمية لسفارة السودان في واشنطن العاصمة، "السودان في الساحة الدولية".

- **تحسين شبكات التوزيع والتسويق:** تعمل الحكومة على تحسين شبكات النقل والتوزيع في مختلف أنحاء السودان لضمان وصول المنتجات الغذائية إلى الأسواق بشكل أسرع وأكثر كفاءة. تمثل هذه السياسات خطوة نحو تقليل الفاقد من المحاصيل، وتحسين الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء[1].

المطلب الثاني: المشاريع الغذائية لمواجهة نقص الأمن الغذائي في السودان

تعتبر المشاريع الغذائية في السودان محوراً رئيسياً لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد. تشهد هذه المشاريع تنوعاً كبيراً، بدءًا من المبادرات الصغيرة التي يقودها المزارعون المحليون، وصولاً إلى البرامج الكبيرة المدعومة من قبل الحكومة والمنظمات الدولية. تركز هذه المشاريع على تحسين الإنتاج الزراعي من خلال إدخال تقنيات حديثة، مثل أنظمة الري الحديثة والزراعة العضوية، مما يسهم في زيادة الكفاءة والإنتاجية. كما تسعى المشاريع الغذائية إلى تعزيز سلاسل الإمداد والتوزيع، مما يساعد على تقليل الفاقد وزيادة الوصول إلى الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه المشاريع دورًا هامًا في توفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية. من خلال التركيز على الاستدامة والتنوع، تأمل السودان في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتعزيز قدرة البلاد على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

يتم التوجه إلى التركيز على الزراعة من أجل مواجهة التحديات الزراعية والاقتصادية، فجنوب السودان يمتع بموارد طبيعية وفيرة، والتي، إذا تمت إدارتها بعناية وشمولية، يمكن أن تساهم في ضمان حصول جميع سكانها على الأمن الغذائي والتغذوي. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذه الموارد أن تمكن البلاد من فطام نفسها عن اعتمادها الحالي وغير المستدام على عائدات النفط. وعلى النقيض من بعض جيرانها، تتمتع البلاد أيضًا بموارد مائية وفيرة. علاوة على ذلك، تظل تربية الماشية ومصايد الأسماك موجهة إلى حد كبير إلى الكفاف. ويمكن استخدام

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) ،Sudan Country Programming Framework 2023–2027 (Rome: FAO2023 ،)31 ، –34.

[2] Intergovernmental Authority on Development (IGAD). IGAD Regional Strategy for Food Security and Nutrition 2022–2030. Djibouti: IGAD, 2022.

الإيرادات الحالية من مبيعات النفط لمواصلة تطوير هذه القطاعات وتحويلها إلى فرص معيشة أكثر قابلية للاستمرار للأسر بالإضافة إلى أنظمة إنتاج موسعة مع إمكانية توليد إيرادات لتحل محل النفط مع مرور الوقت[1]. ويرد أدناه وصف لبعض القطاعات الرئيسية بهدف تحديد الفرص المستدامة للتنمية. [2]

كما أن الجنوب يتمتع بالانتاجية الوفيرة في حال تم الاستغلال الأمثل للزراعة، إذ أن أكثر من 90% من الأراضي صالحة للزراعة، وأكثر من 50% منها صالحة لإنتاج المحاصيل. وحتى الآن، تتم زراعة 4% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. الأسباب الرئيسية لانخفاض مستويات الزراعة هي الممارسات الزراعية البدائية، وغياب البنية التحتية، وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وأسواق القطاع الخاص. يشارك أكثر من 78% من سكان جنوب السودان في أنشطة زراعة الكفاف، ومع ذلك فإنهم يولدون 15% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. يعتمد ما يصل إلى 95% من السكان على الزراعة أو صيد الأسماك أو الرعي لتلبية احتياجاتهم الغذائية والداخلية. ومن خلال الاستثمارات القوية والموجهة، أصبح من الممكن تحقيق محاصيل وفيرة ويمكن أن تحسن سبل عيش الملايين من السودانيين.[3]

قبل الحرب بين عامي 1983 و2005، كان هناك العديد من المشاريع الزراعية قيد التنفيذ أو المخطط لها. ولا يزال بعضها يعمل حاليًا، وإن كان بقدرة منخفضة. ولدعم الأمن الغذائي والتغذية، من الممكن إعادة تأهيل هذه المخططات أو إحيائها، في حين يمكن أيضًا بدء مخططات جديدة. ستحتاج المخططات واسعة النطاق إلى استثمارات حكومية وأجنبية. ويتماشى تنشيط هذه المشاريع الزراعية مع الاستراتيجية الزراعية للحكومة، التي تركز على الاستثمار

[1] Leben Nelson Moro and Tong Deng Anei. "Key Considerations: Alleviating Chronic Food Insecurity in South Sudan." Social Science in Humanitarian Action Platform (SSHAP). Brighton: Institute of Development Studies, 2024, 8. https://doi.org/10.19088/SSHAP.2024.010.

[2] منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني، ليبن نيلسون مورو–تونغ دينغ آني، الاعتبارات الرئيسية: التخفيف من انعدام الأمن الغذائي المزمن في جنوب السودان، 2024، ص 8.

[3] Leben Nelson Moro and Tong Deng Anei. Ibid., 8–9

وتشجيع التجارة والإنتاج وخلق فرص العمل وتصدير مختلف المنتجات الزراعية[1] التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الفواكه والخضروات والعسل الطبيعي والجلود والبذور الزيتية والصمغ العربي. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن يكون هناك توازن بين المخططات الزراعية التي تعطي الأولوية للإنتاج على نطاق واسع والمحاصيل النقدية، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير، والمبادرات المصممة خصيصا لتعزيز سبل العيش والتغذية. وبالتالي، يمكن مراجعة المخططات الحالية أو البائدة وتكييفها لدعم هذه الأهداف، في حين يمكن أيضًا تعزيز المبادرات الجديدة تمامًا. وفي جميع الحالات، ينبغي أن يكون الهدف هو تشجيع العمليات والنتائج المستدامة والشاملة والمراعية للتغذية. على سبيل المثال، يجب وضع أحكام لضمان قدرة المرأة على الحصول على الاستحقاقات مباشرة؛ تتولى النساء رئاسة معظم الأسر المعيشية ويقومن بزراعة نسبة كبيرة من قطع الأراضي الصغيرة المزروعة يدوياً والتي توفر سبل العيش. ومن الممكن أيضا تعزيز الممارسات المستدامة، مثل التقنيات الزراعية الإيكولوجية والزراعة الذكية مناخيا، وكذلك مجموعة متنوعة من المحاصيل ذات القيمة الغذائية العالية للاستهلاك والأسواق المحلية. [2]

ويعرض الجدول التالي بعض مخططات الزراعة واسعة النطاق التي يمكن مراجعتها وإعادة فتحها في جنوب السودان.

[1] Ibid., 9–10.

[2] منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني، ليين نيلسون مورو–تونغ دينغ آني، مرجع سبق ذكره.

الجدول 3: المخططات أو المشاريع الزراعية في جنوب السودان.

المخطط او المشروع الزراعي	الوصف	الحالة
صناعة السكر في ملوط	تم التخطيط مبدئياً ليغطي مساحة 35,000 فدان أو 14,700 هكتار لزراعة وانتاج قصب السكر المروي في ولاية أعالي النيل. وتم زراعة 42 هكتار بين عامي 1979 و1980. وبدأ بناء البنية التحتية للري في عام 1979، ولكنه توقف لأن الحرب بدأت في عام 1983. وكانت هناك مخططات لإعادة البدء في المشروع قبل استقلال البلاد عام 2011، وذلك بمساعدة شركة كنانة السودانية. وكان من المفترض لبدء التشغيل الأولي أن يكون له قدرة على انتاج 40,000 طن من قصب السكر. وكان من المفترض ان تزيد القدرة إلى 110,000 طناً ، والتي ستكون كافية لتلبية من 50% إلى 60% من استهلاك السكر في البلاد.	غير قابل للعمل
مخطط أويل للأرز	مخطط أويل للأرز يقع على الضفة الجنوبية لنهر لول في ولاية شمال بحر الغزال. وتم تأسيسه في عام 1944 من قبل المسؤولين الاستعماريين البريطانيين. وتم توسيع المخطط في عام 1976 من قبل حكومة السودان وبمساعدات دولية. وكان في ذروته في ثمانينات القرن العشرين. واستفاد من المخطط حوالي 1000 مزارع مستأجر، ولكن توقفت العمليات في عام 1986. تم إعادة تأهيله جزئياً في عام 2007. وتم تنفيذ مشروع إعادة تأهيل شمل مساحة 4500 هكتار في عام 2010. وتم توسيع المساحة إلى 6500 هكتار ليستفيد منها حوالي 2000 أسرة. وفي عام 2012، تم زراعة حوالي 600 هكتار بالأرز، وتضاعفت المساحة المزروعة بالأرز في عام 2013. وتعتمد الزراعة على الري بالفيضانات شبه الطبيعية، وذلك بدون التأثير على حجم المياه التي تصل إلى النيل، حيث أن هذا الري يستخدم المياه التي من شأنها أن تتبخر.	يعمل جزئياً
مشروع منغالا أو مانجالا للسكر والصناعات الزراعية	يقع في ولاية وسط الاستوائية و، وهذه المحطة التجريبية تم تأسيسها في خمسينات القرن العشرين لزراعة قصب السكر. وانتقل الإنتاج إلى شمال السودان بعد استقلال السودان في عام 1956، وذلك إلى مكان ذي ظروف أقل ملاءمة بكثير وتطلب ري بكميات كبيرة من الماء.	غير قابل للعمل
مصنع واو لتعليب الخضروات والفاكهة	يقع في واو، وكان لمضخة الري قدرة على سقي فدان واحد أو 0,42 هكتار فقط. ولا تزال إمكانية إطلاق المشروع قائمة.	غير قابل للعمل
مشروع بنيكو التجريبي للأرز	يقع في ولاية جونقلي. وتم زراعة حوالي 125 هكتار من الأرز خلال عامي 1980 و1981 باستعمال الري، وذلك بعائد أقصى قدره 4,5 طناً لكل هكتار.	غير قابل للعمل
مشروع شاي أعالي تالانجا	كان من المخطط زراعة الشاي في مساحة 500 هكتار في ثمانينات القرن العشرين، بما يشمل 85 هكتار مزروعة من قبل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في ولاية شرق الاستوائية. وتم انجاز المرحلة الأولى بزراعة 80 هكتاراً من الشاي و30 هكتاراً من الحبوب، ولكن أدت الحرب إلى إنهاء المشروع.	غير قابل للعمل

المصدر: منصة العلوم الاجتماعية في العمل الانساني، ليبن نيلسون مورو–تونغ دينغ آني، 2024، ص 09.

المطلب الثالث: الاستجابات الداخلية والخارجية لنقص الأمن الغذائي في السودان

تتعدد الاستجابات الداخلية والخارجية لنقص الأمن الغذائي في السودان، حيث تسعى الحكومة والجهات المحلية إلى معالجة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي من خلال تطوير استراتيجيات قصيرة وطويلة الأمد. على الصعيد الداخلي، تمثل زيادة الاستثمار في الزراعة وتبني تقنيات حديثة من أبرز الجهود المبذولة، بالإضافة إلى تعزيز برامج الإغاثة والمساعدات الغذائية للمناطق الأكثر تضرراً. كما تسعى الحكومة إلى تحسين نظم الري والبنية التحتية الزراعية، مع التركيز على بناء قدرات المزارعين من خلال التدريب والتعليم. [1]

أما على الصعيد الخارجي، فقد لعبت المنظمات الدولية مثل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الفاو دوراً محورياً في تقديم الدعم الفني والمالي للسودان، حيث تم تزويد البلاد بالمساعدات الغذائية خلال الأزمات. تسهم هذه المنظمات أيضاً في تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية ورفع الوعي حول الأمن الغذائي[2]. بالإضافة إلى ذلك، هناك دعوات لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز التجارة الزراعية بين الدول.

بذلك، فإن الاستجابات المشتركة من الداخل والخارج تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق الأمن الغذائي في السودان، على أمل أن تؤدي هذه الجهود إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتعزيز الاستقرار في البلاد.

1. الإجراءات الحكومية:

اتخذت الحكومة تدابير لمواجهة انعدام الأمن الغذائي المزمن في البلاد. فوزارة الزراعة والأمن الغذائي هي الوكالة الحكومية المكلفة بشكل مباشر بضمان وجود الغذاء والأمن التغذو . فمهمة هذه الوزارة هي "تطوير الزراعة من خلال ضمان وضع بنية تنظيمية فعالة يديرها طاقم

[1] World Bank. Sudan Agriculture Value Chain Development Project – Additional Financing. Washington, DC: World Bank, 2023, 4–7. https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P174209.
[2] World Food Programme. WFP Sudan Country Strategic Plan (2022–2024). Rome: WFP, 2022, 15–22. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000140738/download/.

عمل قادر على التخطيط، والتنسيق، والتنفيذ، والمراقبة، والتقييم لبرامج التنمية الزراعية ". وهناك وزارة أخر ى لديها دور رئيسي في تحسين انتاج الغذاء في جنوب السودان، وهي وزارة الثروة الحيوانية والسمكية، والتي لديها مهمة "حماية، وتعزيز، واستغلال، وتطوير، الموارد الحيوانية والسمكية على وبالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة الشؤون الإنسانية أساس مستدام من أجل الوصول إلى الازدهار الاجتماعي والاقتصادي لشعب جنوب السودان ".وإدارة الكوارث تعتبر هيئة وضع سياسات مكلفة بالإشراف على العمل الانساني، وتعتبر لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل الذراع التشغيلي لهذه الوزارة.

استمرت وزارة الزراعة والأمن الغذائي في الدفاع عن شركاء التنمية، والتعاون معهم، لمواءمة سياساتهم، واستراتى جياتهم، وخططهم، وميزانياتهم، مع الوكالات الحكومية في جنوب السودان. وتوفر الوزارة إشرافا مباشرا على مشاريع بقيمة 370،000 دولار أمريكيا وتشمل هذه المشاريع ثمانية مشاريع مستمرة ممولة من الجهات المانحة، بالإضافة إلى مشروعين في طور الإعداد. والمشاريع المستمرة هي: مشروع الاستجابة الطارئة للجراد، ومشروع سبل العيش الزراعية القادرة على الصمود، ومشروع دعم صمود سبل العيش في جنوب السودان، ومشروع شبكة أمان جنوب السودان، ومشروع الأسواق الزراعية والقيمة المضافة وتطوير التجارة، والبرنامج متعدد الأطراف من أجل بناء القدرة على الصمود بشأن الأمن التغذوي وتعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لأزمة الغذاء[1]، وبرنامج الإنتاج الغذائي الطارئ في جنوب السودان. أما المشروعان قيد الإنجاز فهما: المؤسسة الريفية للتنمية الزراعية(READ) ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية 12 منحة.

لدى حكومة جنوب السودان رؤية واضحة المعالم ضمن أجندة مستقبلية تضع الأولوية لبناء "أمة مزدهرة، ومنتجة، ومبتكرة"، وذلك بمساهمة من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال الدولة تفتقر إلى الموارد لتحقيق هذه الرؤية، وقامت بتخصيص ميزانية محدودة جدا للقطاع الزراعي. والدولة أيضا مثقلة

[1] Moro and Anei, “Key Considerations,” 7.

بالتحديات التي تواجهها. والمانحون الدوليون عادة ليس لديهم ثقة في الوكالات الحكومية في جنوب السودان بسبب السجلات قصيرة المدى، وآليات المساءلة غير المختبرة، بالإضافة إلى حالات سوء الاستخدام.[1]

2. اجراءات المنظمات الدولية:

هناك العديد من المنظمات الانسانية العاملة في جنوب السودان. وتقدم هذه المنظمات المساعدات المنقذة للحياة للسكان، وتساعد في بناء القدرات من أجل دعم المجتمعات الضعيفة. ومن بين أكبر الوكالات الانسانية التي تتعامل مع قضايا الغذاء، برنامج التغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)[2].

يركز برنامج التغذية العالمي على مجالات خمسة حيوية تشمل – توزيع المساعدات الغذائية، ودعم جهود الصمود المناخي، وتوفير التحويلات النقدية، وتوفير الوجبات المدرسية، وبالشراكة مع يون ى سيف، دعم التغذية وعلاج الأطفال والأمهات الذين يعانون من سوء التغذية. ففي عام 2023 كانت تقديرات برنامج التغذية العالمي تشير إلى وجود 7,7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأكدت المنظمة ب أنها استطاعت توفير المساعدات لـ 5,6 مليون شخص خلال العام السابق في أرجاء البلاد. وعلاوة على ذلك، أبلغت المنظمة ب أنها نجحت في دعم 500,000 شخصا بشكل شهري موجودين في مناطق لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الجو. ومنظمة "الفاو" في جنوب السودان لها الدور القيادي في "تنسيق ومراقبة التدخلات الانسانية في قطاعي الزراعة والماشية، بالإضافة إلى جمع معلوماتً بأول حول الأمن الغذائي، والتغذية، والموارد الطبيعية، وتحليل تلك المعلومات ونشرها[3] ".

---

[1] منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني، ليبن نيلسون مورو–تونغ دينغ آني، الاعتبارات الرئيسية: التخفيف من انعدام الأمن الغذائي المزمن في جنوب السودان، 2024، ص 7.

[2] Ibid., 8; World Food Programme. WFP South Sudan Annual Country Report 2023. Rome: WFP, 2024, 5–12.https://reliefweb.int/report/south-sudan/wfp-south-sudan-annual-country-report-2023-country-strategic-plan-2019-2024.

[3] Ibid.

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك منظمة "الفاو" في التدخلات الخاصة بالطوارئ، والتنمية، عن طريق توفير المحاصيل خفيفة الوزن، والخضروات، وأدوات صيد الأسماك، للمساعدة في إنتاج الأغذية ذات القيم الغذائية العالية من أجل الاستهلاك والبيع. كما تجري الفاو تطعيمات للماشية وعلاجات بيطرية لحماية الأصول الضرورية لكسب العيش. وتوفر القسائم لتعزيز التغذية وقدرات توليد الدخل لأسر النازحين والمجتمعات المضيفة الضعيفة. كما تشارك الفاو في التدخلات بعيدة المدى، والتي تركز على المحاصيل، والماشية، وصيد الأسماك، ومنتجات الغابات، وتفاعل هذه التدخلات مع البيئة.

بالرغم من جهود الوكالات الانسانية، فما زال تتوجد تحديات هائلة. فعلى سبيل المثال، وكما ذكر أعلاه، فقد اضطر برنامج التغذية العالمي إلى وقف المساعدات الغذائية لـ 1,7 مليون شخصاً سودانيا جنوبيا في عام 2022 عندما كانت معدلات سوء التغذية في أعلى مستوياتها بسبب تحويل تمويلات المانحين إلى الأزمة في أوكرانيا. وفي أكتوبر عام 2022، أعلن البرنامج عن نقص في التمويل قدر ب . 536 مليون دولاراً أمريكيا خلال فترة ستة الشهور لتالية، بينما لم تصل المساعدات الغذائية إلا إلى 40% من السكان المستهدفين. وعلاوة على ذلك فإن الأشخاص المستهدفين من المساعدات لم يستلموا إلا نصف حصصهم، مما زاد من ترسيخ انعدام الأمن الغذائي، والذي تفاقم بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية نتيجة الحرب الروسية–الأوكرانية، وبسبب الآثار الناجمة عن تغير المناخ على شكل الفيضانات المحلية، والجفاف، والصراع[1].

[1] منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص08.

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي السوداني (دراسة حالة الاستثمارات السعودية والقطرية)

يُعد الاستثمار الأجنبي أحد العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستدامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. يعكس تدفق الاستثمارات الأجنبية رغبة المستثمرين في الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في بلدان أخرى.

وفي هذا المبحث، سنستعرض مفهوم الاستثمار الأجنبي، أنواعه، فوائده، التحديات المرتبطة به، وأهمية السياسات الحكومية في تعزيز بيئة استثمارية جاذبة. يُشير إلى استثمار الأموال والموارد من قبل الأفراد أو الشركات في بلد آخر بهدف تحقيق عائد مالي. يتضمن هذا الاستثمار إنشاء مشروعات جديدة، أو شراء حصص في شركات قائمة، أو تقديم القروض واستثمار في البنية التحتية. فيُعتبر الاستثمار الأجنبي عاملًا مهمًا لتحسين الأداء الاقتصادي، ويعكس قدرة الدولة على جذب الأموال من الخارج. يمثل الاستثمار الأجنبي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتقديم الحوافز اللازمة، يمكن للدول تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في خلق فرص عمل، وتحفيز النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا. لذا، يتوجب على الحكومات أن تواصل العمل على تحسين السياسات والبيئة المحيطة بالاستثمار لتحقيق الأقصى من الفوائد وتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، توجب الإطلاع على بعض حالات الاستثمار الخارجي في السودان وتم التركيز على حالتي السعودية وقطر ومساهمتهما في الحد من نقص الأمن الغذائي في السودان.

المطلب الأول: دراسة حالة الاستثمارات السعودية في القطاع الزراعي السوداني

تُعتبر الاستثمارات الزراعية السعودية في السودان ركيزة أساسية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث تركز هذه الاستثمارات على استغلال الموارد الزراعية الغنية التي يمتاز بها السودان. يسعى المستثمرون السعوديون إلى تنفيذ مشروعات زراعية كبيرة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج الزراعي، مستفيدين من الأراضي الخصبة والمياه الوفيرة

في البلاد. تشمل هذه المشاريع زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، والذرة، والفواكه، مما يساهم في تحسين مستوى الإنتاج المحلي ويعزز قدرة السودان على تلبية احتياجاته الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الاستثمارات الزراعية على تطوير البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك أنظمة الري والتخزين، مما يساعد في تقليل الفاقد وزيادة كفاءة الإنتاج. من خلال هذه المشاريع، تُعزز السعودية دورها كشريك استراتيجي في دعم التنمية المستدامة في السودان، مما يسهم في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين. كما تمثل هذه الاستثمارات خطوة مهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين، وتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي.[1]

أهم الاستثمارات:

تشهد العلاقات السعودية – السودانية، تطوراً إيجابياً متجدداً ومتصاعداً، منذ الإطاحة بنظام العهد السابق في أبريل> 2019. حيث تبرز السعودية كدولة داعمة للتغيير في السودان وكإحدى الدول التي تربطها علاقات وثيقة معها، وباعتبارها إحدى أهم الدول الداعمة لها لتجاوز الصعوبات الاقتصادية. وقد شكّلت مباحثات الزيارة التي قام بها وفد رسمي واقتصادي سعودي إلى السودان، حيث عقد الملتقى السوداني– السعودي للاستثمار، فرصة بارزة واستثنائية للسودان من أجل طرح عدد هام من المشاريع الاستثمارية ولا سيّما في مجالات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية والبنى التحتية والنقل والطاقة[2]. استقبل رئيس مجلس الوزراء **د. عبد الله حمدوك** وفد الاستثمار السعودي الذي ترأسه وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي بحضور وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي، الزراعة والغابات، الاستثمار والتعاون الدولي، الري والموارد المائية، ومستشار رئيس الوزراء للشراكات الدولية عمر قمر الدين وسفير المملكة العربية السعودية لدى السودان السفير على بن حسن جعفر...

[1] Woertz, Eckart. Oil for Food: The Global Food Crisis and the Middle East. Oxford: Oxford University Press, 2013, 145–168.

[2] أوشي، ناهد. "السودان والسعودية: مرحلة تعاون متجددة وفرص استثمارية متنوعة وواعدة." مجلة الاقتصاد والأعمال، 14 سبتمبر 2021. https://www.iktissadonline.com/node/6893.

أبرز المشاريع:

تواجد مزارع ضخمة للأعلاف حول العاصمة الخرطوم، مثل مشروع السليت الذي يزرع 32 ألف فدان، إضافة إلى مساحات أخرى بولاية نهر النيل بشمال البلاد تستثمر فيها شركات سعودية مثل مجموعة «الراجحي» السعودية التي تنتج نحو 100 ألف طن أعلاف، وشركة «نادك» السعودية التي تدير مزرعة في كردفان غرب البلاد تصل مساحتها إلى 60 ألف فدان[1].

مشاريع إنتاج وتسويق وتصنيع الصمغ العربي بولايات حزام الصمغ العربي بمساحة 1450 ألف فدان بتكلفة كلية للعام الأول 500 مليون دولار، بجانب مشروع هشابة للإنتاج الزراعي والحيواني، ومشروع جبل مرة للتنمية الزراعية وإنشاء منشآت حصاد مياه وزراعة الذرة والفول السوداني والفواكه بتكلفة 850 مليون دولار[2].

في مجال الثروة الحيوانية والسمكية:

– تضمنت المشاريع مجمعا متكاملا لصادرات اللحوم الحمراء والمنتجات الحيوانية في ولايات كردفان، ولاية نهر النيل بمساحة مليون فدان وبتكلفة 700 مليون دولار، بجانب مشاريع الاستزراع السمكي، وإنشاء مسالخ آلية حديثة.[3]

في مجال الاستثمار بقطاع الصناعة:

– ضمت المشاريع مجمع المنتجات الجلدية، ومصانع صغيرة لإنتاج السكر ومشروع لصناعة النسيج، ومشروع صناعة الأدوية البشرية والبيطرية.

[1] Al-Rajhi International for Agricultural Investment. "Annual Report 2022." Riyadh: Al-Rajhi Group, 2023.

[2] وكالة الأنباء السودانية (سونا). "طرح 124 مشروعاً استثمارياً أمام رجال الأعمال السعوديين." 22 سبتمبر 2021.

[3] Ministry of Investment, Republic of the Sudan. "Investment Opportunities in Agriculture and Livestock – Saudi-Sudanese Forum 2021." Khartoum, 2021.

في مجال الري:

– ضمت مشروع أعالي عطبرة الزراعي، ومشروع ري شرق الرصيرص، وفي إطار مشاريع التنمية العمرانية والطرق والجسور، فقد تم طرح عدد من المشروعات.

في مجال النقل والبنى التحتية:

– تضمنت مشاريع سكك الحديد في عدد من ولايات السودان، وتأهيل وتحديث الورش، وشركة الخطوط البحرية السودانية المحدودة (الناقل الوطني البحري).

في مجال الاتصالات والتحول الرقمي:

– مشروع إعمار لتغطية المناطق المتأثرة بالنزاعات والحروب.[1]

في قطاع الطاقة والنفط:

– ضم عددا من المشاريع الاستثمارية وتطوير خط 12 لنقل المنتجات النفطية (بورتسودان – الخرطوم)، كما احتوت المشاريع على عدد من المجالات في قطاع الكهرباء والمعادن وإنشاء المناطق والأسواق الحرة.[2]

واتفقت وزاره الطاقة والنفط السَودانية مع شركة ارامكو السعودية على إمداد السودان بالمشتقات النفطية والتي بدأت فعلياً في توريد الشحنات.[3]

[1] أوشي، ناهد. "السودان والسعودية: مرحلة تعاون متجددة وفرص استثمارية متنوعة وواعدة." مجلة الاقتصاد والأعمال (Al-Iktissad Wal-Aamal)، 14 سبتمبر 2021. https://www.iktissadonline.com/node/6893

[2] مجلس الغرف السعودية. "فعاليات الملتقى السعودي السوداني للاستثمار." الرياض، 21–22 سبتمبر 2021. https://fsc.org.sa/events/saudi-sudanese-investment-forum-2021.

[3] مجلة الاقتصاد والأعمال، ناهد أوشي، "السودان والسعودية – مرحلة تعاون متجددة وفرص استثمارية متنوعة وواعدة"، الخرطوم.

المطلب الثاني: دراسة حالة الاستثمارات القطرية في القطاع الزراعي السوداني

تُعتبر الاستثمارات الزراعية القطرية في السودان جزءًا مهمًا من العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث يسعى كلاهما إلى تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. تمتلك قطر رؤية استراتيجية لتنويع استثماراتها، بينما يمتلك السودان أراضٍ زراعية واسعة وموارد طبيعية غنية تؤهله ليكون مركزًا مهمًا للإنتاج الزراعي في المنطقة في هذا الفصل، سنستعرض تفاصيل دقيقة حول جوانب الاستثمارات الزراعية القطرية في السودان، بما في ذلك المجالات، المشاريع، الفوائد، التحديات، والفرص المستقبلية.

أهم الاستثمارات:

فحسب الموقع الرسمي لسفارة دولة قطر في السودان فإن " العلاقات القطرية السودانية هي مستمرة في تميُّزها وتطورها بفضل اهتمام القيادة العليا في البلدين الشقيقين، منذ افتتاح السفارة في العام 1972م بتمثيل دبلوماسي كامل، ولم تقتصر العلاقة على جانبها الدبلوماسي، بل تعدتها إلى كافة المجالات سياسياً تمثَّلت في تنسيق المواقف في المحافل الدولية والإقليمية، والزيارات المتبادلة، وغير ذلك من المشاركات على كل المستويات، يؤكد ذلك اهتمام قطر بالمسائل المتعلقة باستقرار السودان وإقرار السلام والتنمية، وعلى وجه الخصوص المبادرة القطرية بشأن قضية دارفور وتتويج ذلك بالتوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في الإقليم وما تبع ذلك من مشروعات الإعمار والتنمية، عبر مبادرة قطر لتنمية دارفور، ويجدد المسؤولون السودانيون في مناسبات عديدة تمسكهم بالدوحة كمنبر وحيد لاستكمال السلام في دارفور، ورفضهم لمحاولات بعض الجهات إيجاد منبر بديل اقتصادياً تمثل الاستثمارات القطرية في السودان نسبة كبيرة من الاستثمار الخارجي في السودان، من خلال المؤسسات القطرية، مثل بنك؛ قطر الوطني ، شركة الديار العاملة في المجال العقاري، شركة وِدام، شركة حصاد العاملة في مجال المشروعات الزراعية، شركة بروة العقارية، قطر للتعدين، بجانب عدد من الأفراد المستثمرين في المجال الزراعي والتجاري..." [1]

[1] موقع سفارة دولة قطر في الخرطوم، "العلاقات القطرية السودانية"، دون تاريخ.

وعليه فإن العلاقات تشهد تطورًا مستمرًا، حيث بدأت الاستثمارات القطرية في القطاع الزراعي بالازدياد بعد عام 2008. وقد تم توقيع عدة اتفاقيات تعاون تتعلق بالزراعة والموارد المائية، مما يعكس اهتمام قطر بتوسيع محفظتها الاستثمارية في السودان[1].

ومن ابرز ما قدمت قطر للسودان مايلي:

- مشروع (حصاد): حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين قطر والسودان في 2008/7/23م في الخرطوم لإنشاء شركة للاستثمار الزراعي برأسمال 100 مليون دولار أمريكي، وأقيم خط كهرباء ناقل للمشروع. [2]

ملاحظة: تأسست شركة حصاد الغذائية التي تعمل في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية قبل 10 أعوام، أي في عام 2008، كإحدى شركات جهاز قطر للاستثمار بهدف دعم الاقتصاد القطري من خلال إدارة نشاط تجاري ذي ربحية مستدامة يعمل على تأمين مصادر الغذاء، وقد اتخذت الشركة نموذجاً استثمارياً يعتمد بشكل أساسي على الاستثمار في الأسواق العالمية المتميزة بهدف توفير مصادر الغذاء لدولة قطر وذلك بتلبية المتطلبات المحلية. منذ عام 2011، أقامت شركة حصاد مشروعاً زراعياً ضخماً في محلية أبوحمد التابعة لولاية نهر النيل "شمال السودان" وتقارب مساحته نحو (270) ألف فدان تتم فيه زراعة الحبوب المختلفة والعلف ويرادف ذلك تربية الثروة الحيوانية في المنطقة، بشراكة مع مجموعة (أرتيقا) السودانية على أن تكون النسبة المخصصة لحكومة السودان حوالي 75% والباقي (25%) للحكومة القطرية. وساهم مشروع حصاد الزراعي منذ أن بدأ انتاجه الفعلي قبل 6 سنوات في تحقيق نهضة واضحة بمحلية أبوحمد حيث تم زراعة جزء من المساحة الممنوحة للشركة كما تقوم المجموعة بتنفيذ مشروع كهرباء للمنطقة بتكلفة تقدر بأكثر من 200 مليون دولار وذلك لتقليل تكلفة الإنتاج وحل مشكلة الكهرباء التي تؤرق أهالي المنطقة. كما منحت حكومة الولاية الشمالية

[1] Hassad Food Company. “Hassad Food Strategic Report 2008–2023.” Doha: Qatar Investment Authority, 2023.

[2] موقع لوسيل، شوقي مهدي، "سفيرنا لدى الخرطوم لـ'لوسيل': التعدين والمواشي والزراعة أبرز الاستثمارات القطرية في السودان"، 2021/03/14. https://lusailnews.net/article/14/03/2021/ لوحظ يوم 2025/11/11.

المجاورة لولاية نهر النيل ـ شركة حصاد نحو 20 ألف فدان للاستثمار في القطاع الزراعي، واعتبر مدثر عبدالغني وزير الاستثمار السوداني السابق أن مشروع حصاد بالولاية الشمالية سيشكل إضافة كبيرة للاستثمار الزراعي في البلاد. وتسهم شركة حصاد في شركة ودام الغذائية التي تستثمر في السوق السودانية وتعمل في مجال توفير اللحوم الحمراء الحية والمذبوحة. وقد كشفت ودام الغذائية عن تغطيتها لنسبة 80% من السوق المحلي بقطر من الماشية الحية السودانية. [1]

- تطوير نظم وممارسات غذائية مستدامة عن طريق وضع برنامج وطني لبناء القدرة على الصمود من أجل تعزيز الأمن الغذائي على الأجل المتوسط كي تشكل جزءا من استراتيجية طويلة الأجل، وتنفذ بالتزامن معها لعالج االستتباب الكامنة والأساسية للجوع وسوء التغذية ومسائل المساواة والشمول.[2]

- دعم قدرات إنتاج اللأغذية عن طريق تحديد سبل زيادة إنتاج المزارعين أصحاب الحيازات الصتتغيرة وتخفيض تكاليف الأغذية عن طريق تحسين السبل المادية أمام المزارعين لدخول الأسواق وتحسين تكاليف الأسواق وكفاءتها، مع التركيز على النساء المزارعات.[3]

- التغذية والصحة اللتان ستجري معالجتهما أساسا من خلال الخطة الاستراتيجية الوطنية للتغذية 2014–2028 التي يجري تحديثها بدعم من "البرنامج"، ومن خلال إطار مبادرة تعزيز التغذية 2015 بهدف القضاء على سوء التغذية عبر نهج متعدد القطاعات.[4]

---

[1] محمد جامع، موقع عربي بوست، "قطر تضاعف استثماراتها الزراعية في السودان.. ما الذي تسعى لفعله هناك؟"، 2018/07/17. https://arabicpost.net/opinions/2018/07/17/ لوحظ يوم 2025/11/12.

[2] World Food Programme. Project of the Qatar Strategic Plan for Sudan 2019–2023. Rome: WFP Executive Board, Second Regular Session, 26–30 November 2018, 9–10. https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP-0000101234.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

- الأمن الغذائي من خلال برنامج الانعاش الزراعي في مرحلته الأولى 2008-2011 ومرحلته الثانية 2012-20014 كجزء من استراتيجية زراعية طويلة الأجل للفترة 2003-2027. [1]

[1] برنامج الأغذية العالمي، المجلس التنفيذي، مشروع الخطة الاستراتيجية القُطْرية للسودان 2019-2023، الدورة العادية الثانية، روما، 26-2018/11/30، ص 9-10.

المبحث الثالث: مهددات الأمن الغذائي في السودان (العوامل المناخية والسياسية والشراكية)

يمثل الأمن الغذائي تحديًا معقدًا يتأثر بعدد من العوامل الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. تتطلب معالجة هذه المهددات استراتيجيات شاملة تعزز من القدرة على تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاجية، تعزيز التعاون الدولي، وتطوير سياسات مستدامة. من الضروري أن تعمل الدول على تعزيز قدرتها على مواجهة هذه المهددات لضمان توفير غذاء كافٍ ومغذي لجميع المواطنين. وكان لا بد النظر في مجموعة من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي أبرزها ما يلي:

المطلب الأول: العوامل السياسية

بشكل يمكن وضعها على النحو الآتي وهو ما ينطبق كثيرا على السودان:

النزاعات والحروب:

- **تدمير البنية التحتية الزراعية** :النزاعات المسلحة تؤدي إلى تدمير الأراضي والمزارع، مما يعرقل الإنتاج الزراعي ويزيد من انعدام الأمن الغذائي[1].
- **تهجير السكان** :النزاعات تؤدي إلى تهجير المزارعين من أراضيهم، مما يُقلل من الإنتاج الزراعي[2].

السياسات الحكومية:

- **عدم الاستقرار السياسي** :يمكن أن تؤدي الظروف السياسية غير المستقرة إلى عدم وجود سياسات زراعية فعالة، مما يؤثر سلبًا على الأمن الغذائي[3].

[1] Food and Agriculture Organization and World Food Programme. FAO-WFP Early Warning Analysis of Acute Food Insecurity Hotspots. Rome: FAO/WFP, 2023, 18–25.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

- **دعم الحكومة** :عدم توفير الدعم الكافي للمزارعين يُعيق التنمية الزراعية ويقلل من القدرة على تحقيق الأمن الغذائي[1] .

أما السودان بشكل خاص فهي تعاني من:

أ- <u>الحروب الداخلية:</u>

تسبب النزاعات بين الجيش الحكومي وقوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان والجماعات المتمردة تحديا كبيرا للأمن والأمن الغذائي في المنطقة، وعلى الرغم من توقيع الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية الرئيسية على اتفاق سلام في عام 2018، إلا أنه لا تزال هناك مجموعات تواصل شن الحرب ضد القوات الحكومية. ويشمل ذلك مجموعة صامدة من جبهة الإنقاذ الوطنية تتمركز بشكل رئيسي حول مقاطعة ياي بولاية وسط الاستوائية وفي أجزاء من ولاية غرب الاستوائية، ومعارك متقطعة بين الجماعات المسلحة الأخرى بالوكالة، إما المتحالفة مع الحكومة أو الجماعة المتمردة المسلحة الرئيسية (الحركة الشعبية لتحرير السودان). وكانت هناك محادثات متقطعة مع الجماعات الرافضة، ولم تحقق سوى نجاحا محدودا[2].

وتشكل الصراعات بين الطوائف أيضًا تحديًا طويل الأمد، وقد أصبحت أكثر فتكًا في السنوات الأخيرة بسبب انتشار الأسلحة بين السكان. وتظهر بيانات عامي 2020 و2021 تزايد أعداد المدنيين الذين يقعون ضحايا لحوادث العنف التي يرتكبها مدنيون مسلحون. وتظل هذه الصراعات مستمرة، خاصة بين المجتمعات التي تربي الماشية، والتي كثيرا ما ينخرط بعضها في سرقة الماشية وسرقة الماشية. كما يمكن أن تؤدي الرغبة في الانتقام، ونقص الفرص الاقتصادية للشباب، والتنافس على الموارد بين الرعاة والمجتمعات الزراعية إلى إثارة العنف. وفي عام 2022، تم الإبلاغ عن أكثر من نصف حوادث العنف المسجلة في البلاد في ولايات واراب وجونقلي وشرق الاستوائية، التي تضم عددًا كبيرًا من مربي الماشية. منذ التوقيع على

[1] Food and Agriculture Organization and World Food Programme.ibid.
[2] Moro, Leben Nelson, and Tong Deng Anei. "Key Considerations: Alleviating Chronic Food Insecurity in South Sudan." Social Science in Humanitarian Action Platform (SSHAP). Brighton: Institute of Development Studies, 2024, 4–7.

اتفاقية R-ARCSS في عام 2018، كانت الميليشيات المجتمعية أيضًا مسؤولة عن معظم حوادث العنف والوفيات بين المدنيين. وتتسبب هذه الصراعات الطائفية في آثار سلبية هائلة على سبل العيش، بما في ذلك فقدان الماشية والموارد الأخرى، وتعطيل الأنشطة الزراعية. كما كانت الصراعات الطائفية مدفوعة جزئياً بالتغيرات في هياكل الحكم الرسمية. قبل عام 2015، كان جنوب السودان يضم 10 ولايات مقسمة إلى مقاطعات، payams و بوما كوحدات للحكومة المحلية، بالإضافة إلى منطقتين إداريتين (منطقة أبيي الإدارية الخاصة ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى). وفي عامي 2015 و2017، تغير هذا الهيكل إلى 28 ولاية ثم 32 ولاية على التوالي. أعاد الرئيس سلفا كير ميارديت الهيكل مرة أخرى إلى 10 ولايات وثلاث مناطق إدارية (أبيي وبيبور وروينج) في أوائل عام 2020. وأدى ذلك إلى إقالة عدد كبير من الحكام ومفوضي المقاطعات وحاملي المناصب الدستورية من الولايات البائدة. . أدى ذلك إلى خلق فراغ في السلطة على مستوى الولايات والمقاطعات وزيادة الصراعات الطائفية حيث تقاتل المدنيون المسلحون بسبب خلافات حول قضايا مثل أراضي الرعي ومداهمة الماشية على نقاط المياه والقتل الانتقامي. وعلى الرغم من تعيين المحافظين والمفوضين الجدد في أواخر عام 2020، إلا أن الصراعات الطائفية التي بدأت في الفترة الانتقالية أصبحت بالفعل راسخة بعمق. وعلى الرغم من أن العنف بلغ ذروته في الفترة من 2020 إلى 2022، إلا أنه انخفض تدريجياً منذ ذلك الحين، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن الأطراف المتصارعة سياسيًا في الاتفاق احترمت في الغالب وقف إطلاق النار[1].

[1] Moro, Leben Nelson, and Tong Deng Anei. Ibid.

الشكل 5: أعمدة بيانية توضح عدد ضحايا وحوادث الصراع العنيف في السودان، 2019-2023.

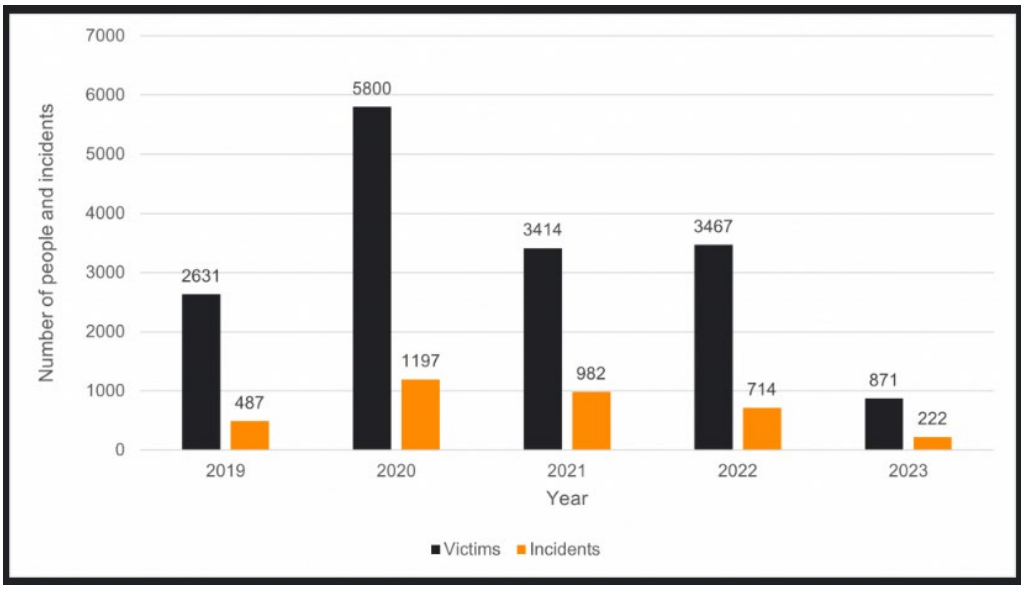

المصدر: منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني، ليبن نيلسون مورو، تونغ دينغ آني، 2024، ص 05.

ب- الحروب الخارجية:

بعض التحديات التي يواجهها جنوب السودان يتم مفاقمتها بأحداث تحدث في الخارج، وبشكل خاص الحروب المستمرة في السودان، وأوكرانيا، والشرق الأوسط .

- **حرب السودان، من أبريل عام 2023 إلى الآن:** استمر جنوب السودان في الاعتماد اقتصاديا على السودان منذ أن انفصل عنه في عام ،2011 وبالتالي فإ ن الحرب المستمرة في السودان أثرت علىً الدولة الجنوبية بصورة مباشرة. فعلى سبيل المثال، يصدر جنوب السودان النفط الخام عبر أنابيب تمر عبر السودان إلى محطات في بورتسودان. وأن خطر تعطيل هذا النشاط – وبالتالي العوائد التي يوفرها – يبقى مرتفعا ، كما تعطلت التجارة عبر الحدود بشدة، وخاصة في الولايات المحاذية للسودان والتي يسكنها حوالي 50% من سكان البلاد، والذين يعتمدون على البضائع والخدمات القادمة من السودان. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن مغادرة اللاجئين والعائدين من السودان إلى جنوب السودان فاقم من التحديات الانسانية القائمة، وساهم في الإنتاجية الزراعية المنخفضة[1].

- **حرب أوكرانيا، من فبراير عام 2022 إلى الآن:** كما هو حال كثير من الدول ذات الدخل المنخفض والتي تعتمد على المساعدات المقدمة من المانحين، فإن جنوب السودان يتأثر بالصراع المستمر فقد أثرت الحرب بشدة على أسعار الحبوب وتدفقها عالميا، وبخاصة إلى الدول ذات الدخل المنخفض. وتوضح التقارير بأن الصراع في أوكرانيا. لا يزال له تداعيات سلبية على السلع الزراعية والوصول إلى الغذاء في منطقة القرن الأفريقي .المثال، أوقف برنامج الأغذية العالمي الدعم الذي يقدمه لـ 1,7 مليون شخص في جنوب السودان في عام 2022 نتيجة تحويل المانحين للتمويل وعلاوة على ذلك، وبالرغم من تصدير النفط الخام، يحتاج جنوب السودان إلى استيراد الوقود. فكما هو الحال مع دول أخرى في المنطقة، فقد شهد جنوب السودان ارتفاعات ملحوظة في أسعار الوقود، وارتفاع في معدلات التضخم. وقد وضع ذلك عبئا سر الأكثر فقرا، مما يؤثر على قدرتهم على تأمين الغذاء. ففي شرق أفريقيا بشكل عام، تستمر العملات في الانخفاض مقابل الدولار الأمريكي، ويشهد الجنيه الجنوب سوداني القدر الأكبر من هذا الانخفاض[2].

- **الصراعات في الشرق الأوسط، من أكتوبر عام 2023 إلى الآن:** للصراعات المستمرة في الشرق الأوسط، بما يشمل الهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر، أثر اقتصاديا سلبيا على سلاسل التوريد،وبما يشمل تصدير النفط الخام من جنوب السودان واستيراد الغذاء إلى داخل البلاد. وستؤثر الآثار المضاعفة للصراعات على اقتصادات الدول الفقيرة، ومن بينها جنوب السودان غير الساحلي، والذي يعتمد اقتصاديا على النفط الخام المنقول عبر البحر الأحمر..[3]

---

[1] International Crisis Group. “The War in Sudan and Its Regional Fallout.” Africa Report No. 321. Brussels: ICG, 2024, 12–18.

[2] Food Security Information Network (FSIN). Global Report on Food Crises 2023. Rome: FSIN, 2023, 44–48.

[3] منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني، ليبن نيلسون مورو–تونغ دينغ آني، الاعتبارات الرئيسية: التخفيف من انعدام الأمن الغذائي المزمن في جنوب السودان، 2024، ص 7.

المطلب الثاني: العوامل المناخية

تُعد المهددات المناخية من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في السودان، حيث تتأثر الزراعة، التي تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، بتغيرات المناخ بشكل كبير. تعاني البلاد من تقلبات حادة في أنماط الأمطار، مما يؤدي إلى فترات من الجفاف الشديد أو الفيضانات المفاجئة، ما يؤثر سلبًا على إنتاج المحاصيل ويدمر الأراضي الزراعية. كما أن ارتفاع درجات الحرارة وتغير الظروف المناخية يساهمان في انتشار الآفات الزراعية والأمراض، مما يهدد المحاصيل ويقلل من إنتاجية المزارعين. هذه التحديات المناخية تضع ضغوطًا إضافية على الأمن الغذائي، حيث يُعاني العديد من السكان من انعدام الأمن الغذائي ونقص المواد الغذائية الأساسية.

<u>تأثير العوامل المناخية على الأمن الغذائي في السودان:</u>

جنوب السودان معرض بشدة للصدمات المناخية. فالمؤشر العالمي لمخاطر المناخ يصنف الدولة بأنها من بين أكثر الدول عرضة لتلك الصدمات فقد سجلت الدولة فيضانات واسعة النطاق نتيجة لتكرار حدوث المخاطر الطبيعية، والتي تشمل الفيضانات، والجفاف، والأوبئة المرتبطة بالمناخ. في كل عام. وحسب منظمة يونيسيف، " ففي السنوات الأخيرة تأثرت نصف المقاطعات في جنوب السودان بالفيضانات[1]. وكان سكان ولايات جونقلي، والوحدة، وأعالي النيل الأطثر تضررا بما يمثل 75% من السكان المتضررين ".وتتزايد الآثار السلبية للفيضانات. وتشمل الوفاة، ونزوح الأشخاص والحيوانات، وتضرر البنية التحتية، وتعطيل التجارة والزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وقد نزح بعض الرعاة إلى مناطق زراعة المحاصيل، مما أدى إلى صراعات مع المجتمعات المحلية، وخاصة في ولايات شرق الاستوائية، ووسط الاستوائية، وغرب الاستوائية نتيجة لأنماط الطقس غير المنتظمة في جنوب السودان، فقد استمر الجفاف في التأثير على أجزاء من ولاية شرق الاستوائية ومناطق أخرى،

[1] Moro, Leben Nelson, and Tong Deng Anei. "Key Considerations: Alleviating Chronic Food Insecurity in South Sudan." Social Science in Humanitarian Action Platform (SSHAP). Brighton: Institute of Development Studies, 2024, 5–6.

وكان هناك هطول أقل من المتوسط للأمطار خلال الموسم الزراعي لعام 2023 .وهذا يتفق مع التوقعات التي وفرها مركز تنبؤ وتطبيقات المناخ (ICOAC) في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) ، والذي توقع بأن أجزاء من جنوب السودان ودول أخرى في القرن الأفريقي ستحصل على امطار غير كافية في عام 2023. لذلك فإن الظروف الأكثر جفافا من المتوسط، والنقص الحاد في هطول الأمطار في جنوب السودان، يؤثران سلبا على الانتاج الزراعي. موديا إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسوء التغذية، والحاجات المتزايدة للمساعدات الإنسانية في عام 2024[1].

وفي عام 2020، واجه جنوب السودان، بالإضافة إلى دول أخرى في منطقة القرن الأفريقي الكبرى، غزوا للجراد وهو الأول منذ سبعين عاما. فقد تم تدمير المحاصيل وأراضي الرعي. وكانت أكثر المجتمعات تأثرا في ولايات وسط الاستوائية، وشرق الاستوائية، وجونقلي، وبحر الغزال الشمالي، واعالي النيل ، ومن المحتمل ان تسوء الأمور المتعلقة بالجراد في المستقبل، حيث قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار المتغيرة بسبب تغير المناخ، إلى توسيع الموائل المناسبة للجراد وإضعاف الأنظمة الزراعية. [2]

كما يبقى جنوب السودان معرضا بشكل خاص للصدمات المناخية لأن معظم السكان يعتمدون على زراعة الكفاف، وهناك وصول محدود للأسواق، إلا أن ذلك قد يشكل فرصا أيضا. فالكثير من الناس يعتمدون على أنفسهم إلى حد كبير، وبالتالي فهم غير معرضين لصدمات الأسعار الخارجية واضطرابات التجارة. ويعني ذلك بأ نه من المحتمل أن تعزز التحسينات العادلة والمناسبة للسياق، والتغييرات، قدرة هؤلاء السكان على الا ستجابة بشكل مناسب للأمن الغذائي. [3]

[1]Moro, Leben Nelson, and Tong Deng Anei. Ibid.

[2] منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[3] المرجع نفسه، ص 06.

المطلب الثالث: العوامل الشراكية

يمثل الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات التي تواجه السودان، وهو يشمل توافر الغذاء، إمكانية الحصول عليه، استقراره، وجودته. تتأثر قدرة السودان على تحقيق الأمن الغذائي بعدة عوامل داخلية وخارجية، من بينها العلاقات التجارية والدبلوماسية التي تجمعه بالدول الأخرى. يرتبط السودان بعلاقات مع العديد من الدول، سواء من خلال التبادل التجاري أو الاستثمارات المباشرة في قطاع الزراعة. تلك العلاقات تسهم في دعم قدرته على توفير الغذاء، لكن في الوقت نفسه، يمكن أن تضعه في موقف هش إذا تأثرت تلك العلاقات بأي تقلبات، ومن بين النقاط التي يمكن التركيز عليها في اعتبار هذه العوامل الشراكية ناجحة أو غير ناجحة أي أنها قد تمثل تهديدا للأمن الغذائي في السودان، يجب أن ننظر إلى:

1. **<u>التعاون التجاري وتأثيره على الأمن الغذائي:</u>**

السودان يستورد جزءًا كبيرًا من احتياجاته الغذائية من دول أجنبية، خاصة القمح والزيوت النباتية والأرز. من بين أبرز الشركاء التجاريين في هذا السياق روسيا وأوكرانيا، وهما من أكبر المصدرين للقمح إلى السودان. يعتمد السودان على استيراد القمح بشكل خاص بسبب عدم قدرته على إنتاج كميات كافية لتلبية الطلب المحلي. أي اضطراب في العلاقات التجارية مع هذه الدول أو الأزمات الجيوسياسية، كما حدث في الحرب الروسية الأوكرانية، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء أو نقص في الإمدادات، مما يؤثر سلبًا على الأمن الغذائي في السودان.[1]

في المقابل، السودان يصدّر العديد من المنتجات الزراعية إلى أسواق دولية، بما في ذلك السعودية، الإمارات، ومصر. الصادرات الزراعية توفر دخلًا حيويًا للحكومة السودانية، لكنها قد تؤثر على توفر الغذاء محليًا في بعض الأحيان إذا تم توجيه الجزء الأكبر من الإنتاج نحو التصدير.

[1] Food Security Information Network (FSIN). Global Report on Food Crises 2024. Rome: FSIN, 2024, pp.38–42.

2. الاستثمار الزراعي الأجنبي وأثره على الإنتاج الغذائي:

لدى السودان أراضٍ زراعية شاسعة وخصبة، ما يجعله وجهة جاذبة للاستثمارات الزراعية الأجنبية. دول مثل الإمارات، قطر، السعودية، وتركيا قامت بضخ استثمارات كبيرة في القطاع الزراعي السوداني من خلال مشاريع زراعية تهدف إلى تصدير المنتجات إلى أسواقها.[1]

وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات توفر فرص عمل وتعزز الاقتصاد، إلا أن التركيز على الصادرات يمكن أن يضر بالأمن الغذائي المحلي، حيث يتم تصدير جزء كبير من الإنتاج الزراعي إلى الخارج بدلاً من تلبية الاحتياجات المحلية.

كما أن الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى زيادة اعتماد السودان على الشركات والمستثمرين الأجانب للتحكم في قطاع حيوي مثل الزراعة، وهو ما قد يعرض البلاد لمخاطر طويلة الأجل في حالة حدوث تقلبات في السوق العالمية أو تغييرات في السياسات الخارجية.[2]

3. نقل التكنولوجيا والتعاون التقني:

أحد أبرز التحديات التي تواجه السودان في قطاع الزراعة هو نقص التكنولوجيا الحديثة التي تزيد من إنتاجية المحاصيل وتعزز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. دول مثل الصين والهند تسهم في نقل التكنولوجيا الزراعية إلى السودان. الصين، على وجه الخصوص، قدمت تقنيات ري حديثة وتحسينات في إنتاجية المحاصيل من خلال برامج تعاون تقني، وهو ما يسهم في تحسين جودة الإنتاج وزيادة كمياته.[3]

[1] Woertz, Eckart. “The Global Food Crisis and the Gulf’s Quest for Africa’s Agricultural Assets.” In Land and Hydropolitics in the Nile River Basin, edited by Emil Sandström et al., 124–145. London: Routledge, 2016.
[2] Cotula, Lorenzo, et al. Land Deals in Africa: What Is in the Contracts? London: IIED, 2016, 35–42.
[3] Cheru, Fantu, and Renu Modi, eds. Agricultural Development and Food Security in Africa: The Impact of Chinese, Indian and Brazilian Investments. London: Zed Books, 2013, 88–110.

على سبيل المثال، التكنولوجيا المستخدمة في تحسين جودة بذور المحاصيل وتقنيات إدارة المياه قد تساعد في تقليل آثار التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي، مما يعزز الأمن الغذائي على المدى الطويل.[1]

4. الدعم المالي والسياسي من الدول الصديقة:

إلى جانب التعاون التجاري والاستثمار، فإن الدعم المالي والسياسي من الدول الأخرى يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الأمن الغذائي في السودان. السعودية والإمارات قدمتا دعمًا ماليًا كبيرًا للسودان في شكل مساعدات تنموية واستثمارات مباشرة في البنية التحتية الزراعية. هذا الدعم يسهم في تحسين قدرات السودان على إنتاج وتوزيع الغذاء محليًا.[2]

كما أن العلاقات مع الولايات المتحدة شهدت تحسنًا ملحوظًا بعد رفع العقوبات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، مما فتح الباب أمام السودان للوصول إلى أسواق دولية جديدة واستيراد المعدات الزراعية والمواد الغذائية الضرورية. تلك العلاقات تساعد على استقرار الإمدادات الغذائية وتحسين الاقتصاد بشكل عام.[3]

5. التحديات الجيوسياسية وتأثيرها على الأمن الغذائي:

التغيرات في السياسة الدولية والجغرافيا السياسية تؤثر بشكل كبير على قدرة السودان على تأمين احتياجاته الغذائية. النزاعات الدولية، العقوبات الاقتصادية، والتوترات الإقليمية قد تضع السودان في موقف صعب من حيث القدرة على استيراد المواد الغذائية الأساسية أو الحفاظ على استقرار أسواقه الداخلية.[4]

على سبيل المثال، التوترات مع إثيوبيا حول سد النهضة يمكن أن تؤثر على إمدادات المياه في السودان، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الزراعة، وبالتالي على الأمن الغذائي.

---

[1] Ibid.
[2] United States Department of State. “Lifting of Sudan Sanctions Fact Sheet.” Washington, DC: State Department, 2020.
[3] Ibid.
[4] FEWS NET. "Sudan’s Worsening Food Security Emergency Leads to a Risk of Famine in Some Areas." February 2024. https://fews.net/east-africa/sudan/food-security-outlook/february-2024. Vu le 22/11/2025.

كذلك، النزاعات الداخلية في السودان وتدهور الأوضاع الأمنية قد تؤدي إلى نزوح السكان من المناطق الزراعية وتعطيل الإنتاج الغذائي. وحتى الحرب الروسية الأوكرانية كان لها تأثير على الأن الغذائي للسودان باعتبار أنها من أكبر منتجي الحبوب.[1]

6. أثر السياسات الداخلية والخارجية على توزيع الغذاء:

إلى جانب التعاون الدولي، تلعب السياسات الداخلية في السودان دورًا محوريًا في تحديد كيفية استغلال هذه العلاقات لدعم الأمن الغذائي. سياسات الدعم الزراعي، تنظيم الصادرات والواردات، وبرامج التوزيع الداخلي يجب أن تركز على ضمان توفر الغذاء لجميع المواطنين بشكل عادل. هناك حاجة إلى تحسين التخطيط الزراعي الوطني وضمان أن تكون الاستثمارات الأجنبية موجهة بشكل يحقق فوائد مباشرة للسكان المحليين.[2]

وعليه فإن معضم العلاقات الشراكية للسودان قد لا تكون في صالحها خصوصا في ظل الإعتماد الكبير على ما تقدمه لها هده الدول وضعف الإرادة السياسية والقرارات المتخذة من أجل الحفاظ على الأمن الغذائي في المنطقة وعلى المدى الطويل، فالاستثمارات والتكنولوجيا والحروب الداخلية إن لم تؤطر في إطار يحمي الأمن القومي والاستقرار السياسي، الأمني وحتى الرفع من مستوى الانتاج والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فقد تكون نهاية حتمية لسلة غذاء العالم، وحتى الحروب الخارجية والتغييرات الجيوسياسية في العالم تؤثر على الأمن الغذائي في السودان وهذا ما يضع المنطقة في خطر أمني بمختلف فروعه.[3]

[1] Salman, Salman M. A. “The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile Basin: Implications for Transboundary Water Cooperation.” Water International 46, no. 6 (2021): 845–863.
[2] de Waal, Alex, and Atta El-Battahani. "Hunger in Sudan’s Political Marketplace." Occasional Paper No. 32. Somerville, MA: World Peace Foundation, April 2022. P20-28.
[3] Ibid.

ملخص الفصل:

في الختام، تُعد سياسات الأمن الغذائي في السودان عنصرًا محوريًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وضمان رفاهية السكان في ظل التحديات العديدة التي تواجه البلاد. فالتغيرات المناخية، النزاعات الداخلية، التدخلات الخارجية وضعف البنية التحتية تمثل عقبات كبيرة تتطلب استراتيجيات شاملة ومستدامة لمعالجتها. تسعى الدولة من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، تشجيع الاستثمارات، وتحسين شبكات التوزيع إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد وضمان توفير الغذاء بشكل مستدام. كذلك، يُعد التعاون مع المنظمات الدولية والدول المجاورة وغير المجاورة ركيزة أساسية لدعم هذه الجهود. ومع أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب حلولًا طويلة الأمد ومرونة في التعامل مع الأزمات، فإن الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة والتكيف مع التغيرات المناخية يشكلان خطوات جوهرية نحو هذا الهدف. إن نجاح هذه السياسات مرهون بإرادة سياسية قوية وشراكة فعالة بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، مما سيضع السودان على مسار أكثر استقرارًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتحسين جودة الحياة لجميع مواطنيه.

كما أن الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي بالسودان تشكل فرصة كبيرة لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل وفرة الأراضي الخصبة والموارد المائية. تساهم هذه الاستثمارات في نقل التقنيات الحديثة، توفير فرص عمل، وتحسين البنية التحتية الزراعية، مما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستثمارات يتطلب بيئة تشريعية مستقرة، وضمان حقوق المجتمعات المحلية، وتوجيه الاستثمارات نحو مشروعات ذات أثر إيجابي على الأمن الغذائي الوطني. من خلال تحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية الوطنية والأجنبية، يمكن للسودان الاستفادة من هذه الاستثمارات في تحقيق اكتفاء غذائي مستدام وتعزيز دوره كمورد زراعي إقليمي ودولي.

كما أن الأمن الغذائي في السودان يعوقه تداخل العوامل السياسية، المناخية، والشراكية، مما يستلزم جهودًا شاملة ومنسقة لتحقيق استدامة في إنتاج وتوفير الغذاء. على المستوى

السياسي، تتسبب النزاعات المسلحة والصراعات الداخلية، مثل تلك في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، في نزوح السكان وتدمير الأراضي الزراعية، ما يؤدي إلى تعطيل الأنشطة الإنتاجية وعرقلة الاستثمارات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تضعف عدم الاستقرار السياسي ثقة المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، ويؤثر على تنفيذ سياسات فاعلة للأمن الغذائي. أما على الصعيد المناخي، فإن السودان يواجه تحديات متزايدة، التي تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي. لذا، يصبح التكيف مع التغيرات المناخية أمرًا ضروريًا، من خلال تبني تقنيات زراعية حديثة، تحسين إدارة الموارد المائية، وزيادة مرونة المجتمعات الزراعية في مواجهة الأزمات. من جهة تلعب الشراكة بين الحكومة، القطاع الخاص، والمنظمات الدولية دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي. إذ لا يمكن الاعتماد فقط على جهود الحكومة دون إشراك الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني في توفير التمويل، إدخال التقنيات الحديثة، وبناء شبكات توزيع فعالة. كما تُعد الشراكات الإقليمية والدولية أساسية لتأمين الدعم الفني والمالي، سواء من خلال برامج التعاون أو المساعدات الطارئة للمناطق المتضررة من النزاعات والكوارث المناخية. لذلك، فإن تحقيق الأمن الغذائي في السودان يتطلب رؤية استراتيجية تتكامل فيها الأبعاد السياسية والمناخية والشراكية. ويستلزم ذلك تعزيز الاستقرار السياسي عبر تسوية النزاعات، تبني سياسات زراعية مرنة تراعي التقلبات المناخية، وإقامة شراكات فعالة تضمن تدفق الاستثمارات والموارد.

ومن خلال هذه الجهود المتضافرة، يمكن للسودان تحقيق اكتفاء غذائي مستدام، تحسين مستويات المعيشة، والحد من التبعات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات، بما يعزز التنمية الشاملة والاستقرار طويل الأمد في البلاد.

الفصل الثالث

ثنائية عدم الاستقرار الأمني-السياسي والأمن الغذائي في السودان

تقديم الفصل:

عدم الاستقرار الأمني والسياسي في السودان له تأثيرات عميقة ومتشعبة على الأمن الغذائي، حيث يُعتبر عاملاً رئيسيًا في تفاقم الأزمات الإنسانية وتدهور الظروف المعيشية. النزاعات المسلحة المستمرة، وخاصة في المناطق التي تعاني من صراعات مثل دارفور وجنوب كردفان، تؤدي إلى تدمير البنية التحتية الزراعية، حيث تُفجر الحقول وتُدمر المعدات الزراعية. هذه الأضرار تجعل من الصعب على المزارعين الوصول إلى أراضيهم وزراعة المحاصيل، مما يؤثر بشكل مباشر على مستويات الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن يؤدي إلى انتشار الخوف وعدم الاستقرار، مما يُعيق المزارعين عن القيام بأنشطتهم اليومية. يواجه المزارعون مخاطر من السرقات والتعديات على ممتلكاتهم، مما يُثنيهم عن الاستثمار في زراعتهم أو حتى زراعة محاصيلهم. وهذا يعزز من دائرة الفقر وسوء التغذية، حيث تزداد الحاجة إلى المساعدات الغذائية في المناطق المتضررة.

الواقع أكثر تعقيدًا بسبب النزوح القسري للسكان، حيث تفرّ الأسر من مناطق الصراع إلى مناطق أكثر أمانًا، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الموارد الغذائية في المناطق المضيفة. هذه المجتمعات تعاني بالفعل من نقص في الموارد، ويؤدي تدفق النازحين إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة التوترات المحلية.

كما أن غياب الاستقرار السياسي يُعيق وضع سياسات فعالة لدعم الزراعة وتعزيز الإنتاجية. تفتقر الحكومة إلى القدرة على تنفيذ برامج تنموية شاملة تركز على تحسين الأمن الغذائي، بسبب عدم وجود رؤية واضحة أو استراتيجيات فعالة. التدهور الاقتصادي الناجم عن هذه الأوضاع يجعل من الصعب على الأسر تحمل تكاليف الغذاء، مما يساهم في انتشار سوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء.

في هذا السياق، يظهر التأثير المتبادل بين الأبعاد الأمنية والسياسية والأمن الغذائي كحلقة مفرغة. انعدام الأمن يؤدي إلى نقص الغذاء، ونقص الغذاء يساهم في تفاقم الصراعات، مما يستدعي استجابة شاملة تعتمد على الحوار والمصالحة. يجب أن تشمل هذه الاستجابة

أيضًا استثمارات في البنية التحتية الزراعية وتحسين وسائل النقل والتخزين، بالإضافة إلى توفير الدعم للمزارعين لتعزيز الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي. إن معالجة هذه الأزمة تتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية لإيجاد حلول مستدامة تعزز من استقرار السودان وتحسن من الوضع الأمني والغذائي في البلاد. وعليه لابد من معرفة ألى أي مدى يمكن أن يأثر الاستقرار الأمني والسياسي على الأمن الغذائي في منطقة السودان.

المبحث الأول: تطورات الأزمة السياسية والأمنية السودانية (نزاع القوات المسلحة –قوات الدعم السريع)

تتواصل تطورات الأزمة السياسية والأمنية في السودان مع تصاعد النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة المعاناة بين المدنيين. بدأ النزاع في أبريل 2023، حينما تصاعدت التوترات بين الطرفين نتيجة للخلافات حول دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني، وهو ما كان جزءًا من عملية انتقالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار. وقد تحول هذا النزاع إلى مواجهات مسلحة عنيفة، أدت إلى تدمير البنية التحتية في العديد من المناطق، ودفعت الآلاف إلى النزوح من منازلهم بحثًا عن الأمان[1].

وكان لتطورات هذا النزاع المسلح العنيف أثار مباشرة على خريطة الرعاية الغذائية والصحية، حيث تم تدمير الأسواق والمرافق الصحية، مما زاد من تفشي الفقر وسوء التغذية بين السكان. ومع استمرار النزاع، يظهر الخوف من تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية، مما يعقد جهود المجتمع الدولي والمحلي الرامية إلى إيجاد حل شامل للأزمة، ويجعل من الصعب تصور مستقبل مستقر للسودان. إن الوضع الراهن يتطلب استجابة عاجلة ومتكاملة لضمان حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى إيجاد آلية للحوار بين الأطراف المتنازعة لإنهاء النزاع وتحقيق السلام المستدام، ولفهم العلاقة بين الاستقرار الأمني–السياسي والامن الغذائي في منطقة السودان لابد من فهم جذور وأسباب بعض النزاعات الراهنة والتي كان لها التأثير على هذا الاستقرار[2].

[1] Human Rights Watch "النزاع السوداني يسبّب أكبر نزوح داخلي في العالم." January 31, 2024. نظر https://www.hrw.org/ar/news/2024/01/31/sudan-conflict-fuels-worlds-largest-internal-displacement يوم 2025/11/20.

[2] نفس المرجع.

المطلب الأول: "القوات المسلحة" و"قوات الدعم السريع"

تُشكّل القوات المسلحة السودانية والقوات شبه العسكرية المعروفة باسم قوات الدعم السريع الركيزتين الأساسيتين للمنظومة الأمنية في السودان، وتتداخل أدوارهما بشكل كبير في رسم ملامح الواقع السياسي والعسكري للبلاد[1]. ترجع جذور القوات المسلحة النظامية إلى فترة ما بعد الاستقلال، حيث أُسست كمؤسسة وطنية تهدف إلى صون السيادة وحماية الحدود، وقد خاضت على مدار عقود طويلة حروباً أهلية ونزاعات حدودية متعددة، مما جعلها تتمتع بتراكم خبرات قتالية واسعة وبنية هرمية راسخة. أما قوات الدعم السريع فقد أُنشئت في عام 2013 بموجب قانون رسمي كقوة معاونة للجيش، لكنها في الواقع تطورت من الميليشيات القبلية المعروفة باسم «الجنجويد» التي استخدمها نظام عمر البشير لقمع التمرد في إقليم دارفور منذ العام 2003. ورغم الغرض الرسمي المُعلن لكلتا القوتين وهو حماية الأمن القومي، فإن العلاقة بينهما ظلت مشحونة بالتوتر منذ سنوات، نتيجة تداخل المهام والصلاحيات وتنافس القيادات على النفوذ السياسي والموارد الاقتصادية. هذا التوتر بلغ ذروته خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018، حيث تحولت الخلافات حول دمج قوات الدعم السريع في الجيش النظامي إلى صراع مفتوح في أبريل 2023. وبالتالي، تعكس هذه الديناميكية المتشابكة واحدة من أبرز التحديات البنيوية التي تعيق تحقيق الاستقرار المؤسسي في السودان، وتؤكد الحاجة الملحة إلى إصلاح شامل للمنظومة الأمنية عبر حوار وطني جاد يضع حداً لتعدد مراكز القوة العسكرية.[2]

[1] شيماء محيي الدين. «الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية». مجلة الدراسات الأفريقية والعربية 46، ع. 1 (يناير 2024): 343–379.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحات.

الفرع الأول: القوات المسلحة

نزاع القوات المسلحة في السودان يمثل نقطة تحول حاسمة في تاريخ البلاد، حيث نشأ نتيجة تصاعد التوترات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وهو ما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة في أبريل 2023. وتعود جذور هذا النزاع إلى الخلافات حول هيكلة القوات المسلحة ودمج قوات الدعم السريع في الجيش، وهو أمر كان جزءًا من اتفاقية سياسية تهدف إلى الانتقال نحو الديمقراطية بعد فترة طويلة من الحكم العسكري. ومع تفجر النزاع في أفريل 2023، شهدت البلاد مواجهات عنيفة في مناطق متعددة، مما أسفر عن مقتل الآلاف وتهجير الملايين، بالإضافة إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية. تفاقمت الأوضاع الإنسانية، حيث بات العديد من السكان في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية والصحية، مما يعكس تعقيدات المشهد السياسي والأمني السوداني.[1]

وتعتبر "القوات المسلحة" الطرف الرئيسي في الصراع الدائر في السودان منذ منتصف إبريل من عام 2023، والتي تشمل القوات الجوية والجيش والبحرية. ويتولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان قيادتها بوصفه القائد العام للقوات المسلحة.

ويأتي الجيش السوداني في المرتبة الـ 47 لإحصاءات عام 2021. وجدير بالذكر أن القوات المسلحة السودانية تضم أكثر من 200 ألف شخص وتتمتع بميزة نسبية على قوات الدعم السريع، وذلك نظرا لامتلاكها قوة جوية وأسلحة ثقيلة ودبابات وناقلات جنود مدرعة. ومن جهة أخرى، تنخرط القوات المسلحة السودانية في العديد من المصالح التجارية، بما في ذلك إنتاج المنتجات الزراعية والأسلحة والذخيرة على نطاق واسع، فضلاً عن الأعمال المصرفية.[2]

[1] شيماء محيي الدين. مرجع سبق ذكره، ص354.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفرع الثاني: قوات الدعم السريع

قوات "الدعم السريع" في السودان تشكل وحدة شبه عسكرية نشأت في الأصل لمواجهة التمرد في دارفور، وقد تم تأسيسها عام 2013 كجزء من جهود الحكومة لمكافحة النزعات المسلحة في البلاد. تتمتع هذه القوات بتسليح قوي وقدرات عسكرية مرتفعة، مما جعلها تلعب دورًا محوريًا في العديد من الصراعات الداخلية. وعلى الرغم من كونها قوة مدعومة من الحكومة، إلا أن قوات الدعم السريع أصبحت تنافس القوات المسلحة السودانية في النفوذ والسلطة، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين الطرفين[1]. يرتبط اسم "قوات الدعم السريع" بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان خلال النزاعات، مما أثر سلبًا على صورتها محليًا ودوليًا. في الآونة الأخيرة، تصاعدت حدة الصراع بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الأمنية والسياسية في البلاد وزيادة المعاناة الإنسانية بين المدنيين. يمثل وجود هذه القوات تحديًا كبيرًا لتحقيق الاستقرار والسلام في السودان، ويزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى الانتقال نحو نظام ديمقراطي مستدام[2].

"قوات الدعم السريع" هي قوة شبه عسكرية يقودها الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي).

ولقد تطورت هذه القوات من ميليشيا إثنية ذات أغلبية عربية بارزة في 3مناطق دارفور وكردفان .وفي السابق، كانت قوات الدعم السريع هي المجموعة العسكرية المخصصة تحت رعاية حكومة السودان والتي تخوض الحرب في دارفور تحت مسمى ميليشيا "الجنجويد". الجدير بالذكر أن قوات الدعم السريع قد نشأت بدعم مباشر من النظام السوداني السابق برئاسة البشير، ففي أعقاب التمرد الذي اندلع في دارفور عام 2003، ارتأى البشير أن ينأى بنفسه وبالجيش عن الدخول في الصراع ضد المتمردين، واعتمد على قوات الجنجويد المتمركزة في دارفور، والتي نجحت إلى حد بعيد في مواجهة المتمردين في

[1] United Nations Security Council. "Final Report of the Panel of Experts on the Sudan." S/2023/990, December 14, 2023, paras. 120–175

[2] United Nations Security Council.ibid.

دارفور. وفي عام ،2013 تحولت الجنجويد إلى قوات الدعم السريع، والتي تم الاعتراف بها رسمياً من جانب البشير، وأصبحت لها مواردها المالية المستقلة، إلى أن تضخمت وأصبحت بمثابة دولة داخل الدولة في السودان .وحتى يوليو2023 قدر عدد أفراد قوات الدعم السريع بحوالي 100 ألف عضو. ولقد تمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على عدد من المعسكرات الهامة يقدر عددها بنحو 11 معسكر رئيسي داخل العاصمة السودانية، إلى جانب سبعة معسكرات تنتشر في دارفور وبعض الولايات الأخرى. ولقد ساهمت ظروف نشأة قوات الدعم السريع وطبيعة المهام التي أوكلت لها من قبل في تزويد أفراد قواتها بخبرات قتالية لاسيما في حرب المدن (أو حرب العصابات كما يطلق عليها أحياناً).[1]

وبالنسبة لتمويل قوات الدعم السريع، فإنه يعتمد اعتمادا كبيرا على الذهب، حيث يسيطر حميدتي علىعدد من مناجم الذهب، كما تعتبر شركة الجنيد بمثابة الذراع الاستثمارية لقوات الدعم السريع. وجدير بالذكر أن السودان تحتل المركز الثالث عشر عالمياً في إنتاج الذهب، كما تحتل المركز الثالث أفريقيا بعد غانا وجنوب أفريقيا، وخلال عام 2022، بلغت صادراتها من الذهب نحو 2.5 مليار دولار، أي ما يعادل 45% من الصادرات الوطنية للسودان في ذات العام. وتتركز مناجم الذهب في مناطق الشمال الشرقي والوسط وكذا في دارفور. [2]

المطلب الثاني: جذور، أطراف وأسباب النزاع

تعود جذور النزاع في السودان إلى مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية المعقدة التي تداخلت عبر العقود. تعود الصراعات إلى فترة الاستعمار، حيث تم تقسيم البلاد إلى مناطق تُدار بطرق مختلفة، مما ساهم في تعزيز الانقسامات بين الشمال والجنوب. بعد الاستقلال في عام 1956، تفاقمت التوترات نتيجة للتمييز السياسي والاقتصادي،

[1] شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، 354–355.

[2] د. شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص354–355.

حيث سعت الحكومات المتعاقبة إلى تعزيز الهيمنة على السلطة من قبل فئات معينة، مما أدى إلى شعور بالتمييز لدى الجماعات الأخرى. كما أن النزاعات حول الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والأراضي الزراعية، زادت من حدة التوترات، خاصة في المناطق الريفية. تضاف إلى ذلك القضايا العرقية والدينية، حيث تنوعت المجتمعات في السودان بشكل كبير، مما أدى إلى تنافسات وصراعات. على مدى السنوات، أدت هذه العوامل إلى اندلاع حروب أهلية، مما ترك أثرًا عميقًا على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وخلق بيئة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، مما يتطلب معالجة شاملة للجذور والأسباب المترابطة للنزاع.[1]

أ- جذور النزاع:

لقد شهد مطلع شهر أبريل من عام 2023 الكثير من الأحداث التي بدت بمثابة مقدمات للصراع الذي تصاعدت وتيرته وتزايدت حدته، الأمر الذي أدى إلى دخول أطراف أخرى في هذه المعادلة الصراعية في ظل تعقد وتشابك المشهد السياسي السوداني. ولذا يصبح التعرف على مقدمات وأطراف ال من الأهمية بمكان، صراع أمرا وذلك على النحو التالي:

- **أولاً: مقدمات الصراع في السودان:**

إن المتأمل لتحركات مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة السودانية خلال الفترة السابقة لتفجر الصراع يدرك دونما عناء أن ثمة تصعيد لوتيرة الأحداث دخل بموجبه كل من عبد الفتاح البرهان قائد القوات المسلحة السودانية، ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع، فيما يشبه "المباراة الصفرية" التي يبتغي من وراءها كل طرف الحصول على كافة المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب الطرف الآخر. وفيما يلي أبرز

[1] مركز العهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. "تحليل معمق للأزمة السودانية: الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية." Accessed November 22, 2025. https://aaiiss.net

مقدمات الصراع التي تم رصدها قبل تفجر الصراع فعلي أرض الواقع انطلاقاً من العاصمة السودانية الخرطوم:[1]

1. تحركات عسكرية لقوات الدعم السريع في الخرطوم: بشأن قيام قوات الدعم السريع بنقل بعض تداولت وسائل الإعلام السودانية أخبارا المركبات من مناطق حدودية إلى العاصمة، حيث تم نقل بعض المركبات التابعة إلى قوات الدعم السريع من محلية الزرق على الحدود الليبية وكانت في طريقها إلى الخرطوم في 11 أبريل عام 2023 وذلك في محاولة من قوات الدعم السريع لنشر قواتها بالقرب من المدينة. ولعل هذا ما بررته قوات الدعم السريع على لسان أحد المسئولين في الحركة أن حميدتي قرر نقل معدات حربية من شمال دارفور إلى ا لأية ظروف طارئة الخرطوم تحسبا لأي ظروف طارئة.

2. ردود فعل القوات المسلحة السودانية إزاء تحركات الدعم السريع في العاصمة: قبل تفجر الصراع بأيام قليلة، بدت هناك تحركات غير معتادة من جانب كلا الطرفين استعدادا للحرب، ففي 13 أبريل 2023 لاحظت القوات المسلحة السودانية في الخرطوم وأجزاء أخرى من البلاد، وانتشرت قوات الدعم السريع بالقرب من الاصمة وقاعدة مروي الجوية، ولعل هذا ما اعتبره الجيش السوداني بمثابة خطوة غير قانونية محفوفة بالمخاطر، لما قد تؤدي إليه من مواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع .وعلى الجانب الآخر، تمركزت دبابات تابعة للجيش السوداني في الخرطوم وشيدت سورا خرسانيا في المنطقة المحيطة بمقر وزارة الدفاع .

3. تدهور أمني واضطرابات داخلي في دارفور: شهدت دارفور تصاعدا في أعمال العنف خلال الأيام الثلاثة السابقة لتفجر الصراع في السودان، حيث هاجم مسحون عددا من المناطق، الأمر الذي أسفر عن مقتل عدد من السكان وتشريد آخرين، ولعل هذا ما دفع ولاية غرب دارفور إلى إعلان حالة الطوارئ لمدة شهر، كما أعلن خميس عبد الله أبكر حاكم الولاية

[1] شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 351–352.

فرض حظر التجوال المسائي لمدة أسبوعين. ليس هذا فحسب، بل إن حالة التدهور والانفلات الأمني امتدت لتطال عناصر من الجيش السوداني وكذا من قوات الدعم السريع... [1]

➢ **ثانيا: أطراف الصراع في السودان:**

بدأ الصراع في السودان كمواجهة عسكرية بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في العاصمة السودانية الخرطوم. وبمرور الوقت، توسع القتال إلى ماهو أبعد من الخرطوم واجتذب جهات فاعلة إضافية، بما في ذلك الجماعات المتمردة والميليسيات القبلية سواء المدعومة من أي من الطرفين أو التي تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة ولديها أجندات مستقلة تعمل لصالحها. وفيما يلي عرض لأبرز الأطراف التي يمكن رصدها، والتي ظهرت بوضوح على مسرح الأحداث في المشهد السوداني منذ تفجر الصراع في السودان. ومن أهم أطراف النزاع كما سبق الذكر القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بالإضافة إلى أطراف أخرى وهي:[2]

1–<u>الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال / فصيل الحلو:</u>

مع تطور الصراع وتمدده في السودان، بدأت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الجمع السريع حملة تعبئة وطنية لتجنيد قوات جديدة، وسط تقارير عن انشقاق بعض الجنود من الجيش النظامي وانضمامهم إلى قوات الدعم السريع في إقليم دارفور، والعكس. ولقد بدا بوضوح وجود طرف داعم ومساند لقوات الدعم السريع وهو فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان –قطاع الشمال، والذي أعلن أنه انخرط في الصراع بسبب الانفلات الأمني الذي سببه الصراع، وكذا لحماية المدنيين. وبالفعل فقد تمكن فصيل الحلو من السيطرة على مناطق كبيرة في جنوب كردفان والتيل الأزرق.

[1] د. شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص351–352.

[2] Chatham House. "How a transnational approach can better manage the conflict in Sudan." December 4, 2023.https://www.chathamhouse.org/2023/12/how-transnational-approach-can-better-manage-conflict-sudan.

2–ميليشيات الكبابيش:

تعتبر ميليشيات الكبابيش ضمن الأطراف الفاعلة في الصراع، وهي مجموعة من البدو الرحل من رعاة الإبل العرب الذين يسكنون شمال كردفان، والذين حملوا السلاح لحماية المدنيين ضد هجمات قوات الدعم السريع– خاصة بالقرب من المناطق الواقعة على طول الطريق بين أم درمان وبارا. وفي 22 يوليو 2023، اشتبك أفراد ميليشيا الكبابيش مع قوات الدعم السريع بالقرب من رهيد النوبة في شمال كردفان، كما انضمت ميليشيات قبلية عربية أخرى من مجتمعات دار حامد وجومة إلى الصراع ضد قوات الدعم السريع في سعيها لدرء نفوذ وامتداد هذه القوات في ولاية شمال كردفان، وبعد الاشتباكات، قامت مليشيات الكبابيش مع مليشيات دار حامد وجومة، بإغلاق طريق بارا – أم درمان في منطقة رهيد النوبة، وهو طريق تهريب البضائع المنهوبة من الخرطوم وكذا طريق نقل التعزيزات من دارفور وكردفان إلى العاصمة. ولقد أثارت هذه الخطوة قتالاً جديدا مع قوات الدعم السريع، التي أفادت التقارير أنها فقدت 10 مركبات عسكرية لصالح الكبابيش. وفي هذا الإطار، كثف فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال هجماته ضد القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان، بينما كثفت ميليشيات الكبابيش القتال ضد قوات الدعم السريع في شمال كردفان. [1]

3–بعض الحركات المسلحة في دارفور (حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان:

في تطور لافت للأحداث في السودان، أعلنت بعض الحركات المسلحة في دارفور خروجها عن الحياد وانحيازها الواضح لقوات الجيش السوداني. ولعل من أبرز تلك الحركات حركة العدل والمساواة بزعامة وزير المالية جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان بزعامة مني أركو مناوي حاكم إقليم دارفور ، الذين أعلنوا المشاركة إلى جانب الجيش السوداني في العمليات العسكرية، وذلك في بيان مشترك صدر يوم الخميس الموافق 16 نوفمبر

[1] د. شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص357–358.

2023 ،أعقبه مؤتمر صحفي مشترك بين إبراهيم ومناوي في بورتسودان الواقعة شرق البلاد، أعلنوا خلاله مساندتهم للقوت المسلحة السودانية مبررين ذلك بحجة عدم السماح بأن تكون دارفور بوابة لتفكيك السودان. جاء ذلك على خلفية تمكن قوات الدعم السريع من السيطرة على عدد من المواقع الهامة في الولايات الخمس لإقليم دارفور، الأمر الذي دفع زعماء الحركات سالفة الذكر إلى إعلان ذلك خوفاً انحيازهما للجيش السوداني، وذلك خوفا على نفوذهما في إقليم دارفور، بعد أن سيطرت قوات الدعم السريع على 80 %منه، وحاصرت مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور .وجدير بالذكر أن فصائل من الحركتين في دارفور قد أعلنت انضمامها للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع، وذلك بحجة العمل على تحقيق الأمن واستعادة الاستقرار في إقليم دارفور وحماية المواطنين في المنطقة، ولعل هذا ما يعد مؤشرا لوجود بوادر انقسام داخل صفوف الحركتين. [1]

- **ثالثا: أسباب النزاع:**

❖ **العوامل الداخلية المسببة للصراع في السودان:** ساهمت جملة من العوامل الداخلية في تصعيد الأوضاع في السودان حتى وصلت إلى الصراع الذي سرعان ما انتشر عبر مختلف الأقاليم السودانية وتعقدت أطرافه على النحو السالف بيانه. ولعل من أبرز الأسباب الداخلية للصراع ما يلي:

1- <u>الميراث التاريخي والسياسات الأمنية لنظام البشير:</u> يرجع البعض جذور الصراع الحالي في السودان إلى السياسات الأمنية لنظام البشير، والذي عمل على بث الفرقة داخل صفوف المؤسسة العسكرية وتقسيمها إلى مراكز قوى متنافسة مع بعضها البعض، حيث وظف قوات الدعم السريع (ميليشيا الجنجويد سابقا) أثناء الصراع في دارفور لموازنة نفوذ الجيش، بحيث يضمن عدم تمكن أي من الفصائل العسكرية من الإطاحة به. ولعل ذلك مرده إلى عدم ثقة البشير في الجيش الذي يعتبر أقوى مؤسسة في السودان، والذي قاد الكثير من الانقلابات العسكرية في الماضي. وبالرغم من استعانة البشير

[1] المرجع نفسه، ص 357، ص 358، ص 359.

بقوات الدعم السريع عام 2019 لمحاولة السيطرة على الانتفاضة التي أطاحت به، إلا أن هذه القوات لم تستمر في الدفاع عن حكمه، وتحالفت مع الجيش للإطاحة به. ومن ناحية أخرى، فقد تسببت سياسات البشير في تعظيم نفوذ المؤسسة العسكرية، ومع انفصال جنوب السودان عام2011، خسرت السودان نحو ثلاثة أرباع ثروتها النفطية، والتي أصبحت في حوزة الدولة الوليدة في الجنوب. ومنذ ذلك الحين، انشغل رجال المؤسسة العسكرية –سواء قوات الجيش أو قوات الدعم السريع – بتراكم الثروة من خلال جني أرباح النفط، فضلا عن السيطرة على بعض الأنشطة التجارية الرئيسية ذات الصلة بإنتاج وتصدير اللحوم، وتهريب الذهب، وغير ذلك من ممارسات زادت من حرص المؤسسة العسكرية والمنتمين لها على الحفاظ على سلطاتهم حتى يتسنى لهم الحفاظ على ثرواتهم ومكتسباتهم الاقتصادية والمادية[1].

حاصل القول أن نظام البشير قد أنشأ أجهزة دولة موازية تتمتع بنفوذ وقوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، الأمر الذي عزز من فكرة إنشاء ميليشيات يمكنها استغلال التناقضات بين هذه الأجهزة المتنافسة. وبعد سقوط نظام البشير، حرصت الميليشيات المسلحة الموجودة في السودان، وعلى رأسها قوات الدعم السريع، على الاستفادة من حالة الفوضى التي مرت بها السودان في تعزيز مكاسبها، وحرصت على إبقاء ميليشياتها تحت إمرتها، مع اكتسابها شرعية قانونية لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها، واستغلت سيطرتها على بعض الأقاليم في التربح من خلال أعمال السلب والنهب للمخازن والمؤن الغذائية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الدولية وغير ذلك من أعمال. وفي هذا الإطار تعززت الشبكات الأمنية للميليشيات المسلحة وتحولوا من برنامج لإعادة الدمج والتسريح – كان يفترض بموجبه نقل عناصر من هذه الميليشيات في الجيش والشرطة وأجهزة الأمن حسب قدراتهم وتسريح الباقي وتأهيلهم للانخراط في الحياة المدنية – إلى ما سمي القوات المشتركة لحماية المدنيين محصلة كل ذلك أنه تم الاعتراف بالميليشيات كقوات حكومية تقوم بتنفيذ مهام الجيش والشرطة والأمن في مناطق مختلفة، بالاشتراك مع عدد محدود من

[1] شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 369–370.

وحدات القوات الحكومية الرسمية، الأمر الذي ساهم في تعزيز سيطرتهم الأمنية على العديد من المدن التي لم يكن بإمكانهم دخولها من قبل. [1]

2-التنافس على السلطة بين أفراد المكون العسكري: يرى الكثير من المحللين أن الخلاف الذي دب بين البرهان وحميدتي إنما يرجع بالأساس إلى التنافس بينهما على السلطة والنفوذ، الأمر الذي دفع كل طرف منهما إلى حشد رجاله من أجل الإطاحة بالطرف الآخر، وذلك بغية الاستئثار بالسلطة والاستحواذ على الثروة. ولعل هذا ما بدا جلياً من خلال بعض القرارات والمواقف التي اتخذها كلا الطرفين خلال الفترة السابقة على الصراع، حيث قام البرهان بالإفراج عن موسى هلال، وهو عم حميدتي الذي ينافسه في قيادة القبائل العربية في دارفور، والذي كان في السجن بتعليمات من الرئيس السوداني السابق عمر البشير. ليس هذا فحسب، بلً إن الب بعدم السماح بسفر أي من أعضاء مجلس السيادة بدون إذن رهان أصدر أمرا منه، الأمر الذي اعتبره حميدتي بمثابة محاولة لتقزيمه وتقليص نفوذه ومنعه منً على هذه القرارات، قام حميدتي بالسفر ممارسة أدوار سياسية في ملفات هامة. وردا إلى تركيا من دون موافقة البرهان، كما قام بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الجانب التركي. ولعل هذا ما أثار حفيظة البرهان كما أثار مخاوفه من تحركات حميدتي ومساعيه لتعزيز سلطاته في الدولة. [2]

3-الخلاف حول بعض بنود الاتفاق الإطاري: يرجع جانب كبير من الخلاف بين البرهان وحميدتي إلى اختلاف الرؤى والتصورات بينهما فيما يتعلق بتطبيق بعض بنود الاتفاق الإطاري. وجدير بالذكر أن هذا الاتفاق الإطاري قد تم توقيعه في الخامس من ديسمبر عام 2022 بين أفراد المكون العسكري في السودان، وعلى رأسهم البرهان وحميدتي، وعدد من القوى المدنية وفي مقدمتها ائتلاف إعلان الحرية والتغيير. ولقد تم توقيع هذا الاتفاق بعد ضغوط إقليمية ودولية من كل من الآلية الثلاثية في السودان (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد)، إلى جانب المجموعة الرباعية المكونة من بريطانيا والولايات

[1] د. شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص369-370.

[2] نفس المرجع، ص370-371.

المتحدة الأمريكية والسعودية والإمارات. وتضمن الاتفاق أربعة أجزاء رئيسية ضمت المبادئ العامة، وقضايا ومهام الانتقال، وهياكل السلطة الانتقالية، والأجهزة النظامية. [1]

- **العوامل الخارجية المسببة للصراع في السودان:** منذ انتهاء حكم نظام البشير عام 2019، ازداد الوضع السياسي في السودان تعقيدا حيث تولت المؤسسة العسكرية النصيب الأكبر من إدارة المرحلة الانتقالية، واستمر هذا الوضع حتى عام 2019، عندما أطاح عبد الفتاح البرهان بالحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك، الأمر الذي ساهم في انفراد المكون العسكري بالسلطة وتعاظم سيطرته على مفاصل الدولة. وفي هذا الإطار، استغلت بعض الدول العربية والغربية تطلعات كل من البرهان وحميدتي من أجل تحقيق مصالحها لاسيما فيما يتصل بالوصول إلى ثروات السودان. ولعل هذا ما يستوجب عرض أبرز المؤثرات الخارجية التي أثرت على أطراف الصراع وأدت إلى تأزم الوضع بينهما حتى وصل إلى المواجهة العسكرية.[2]

1–السياسات الأمريكية تجاه السودان وتعقيد الوضع الداخلي السوداني: يرى عدد من الباحثين أن العامل الخارجي كان من بين مسببات الصراع الدائر في السودان حالياً، ذلك أن السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى صنع السلم ووضع حد للصراعات التي شهدتها السودان أدخلت السودان في دوامة من الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية ولم تحقق أهدافها المرجوة بحال. وبالنظر إلى الموقف الأمريكي من الصراع الدائر في السودان حالياً يمكن القول أن الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية على القوى المدنية من أجل التوقيع على اتفاق تقاسم السلطةً عام 2019، والذي نص على تولي العسكريين الحكم لمدة 12 شهرا، يتولى بعدها المدنيون السلطة لمدة 18 شهر كان لها أبلغ الأثر في إضافة المزيد من التعقيد على الأوضاع الداخلية في السودان، الأمر الذي زاد من صعوبة تسليم السلطة للمدنيين، بل على العكس فقد منح رجال المؤسسة العسكرية المزيد من الوقت من أجل حشد صفوفهم للقتال، وهو ما أدخل السودان في حلقة مفرغة من الصراعات

[1] نفس المرجع، ص 371.

[2] شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 373.

مبعثها حرص المكون العسكري على الاستمرار في الاستئثار بالسلطة والحيلولة دون تسليمها للمدنيين. ولعل هذا ما دفع البعض إلى القول بأن التعامل الأمريكي مع الأزمة السودانية لم يسفر عن أية نتائج إيجابية تذكر، بل على العكس فقد زاد المشهد ا وساعد على تهيئة الفرصة المناسبة لتمكين المؤسسة العسكريةً السياسي تعقيد بفصائلها المختلفة، الأمر الذي تطور لاحقاً حتى وصل إلى الصراع المتصاعد والمنتشر في مختلف الأقاليم والولايات السودانية[1].

2– <u>الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع</u>: لقد ساهمت بعض السياسات التي انتهجتها كل من روسيا والإمارات في توفير الدعم المستمر لقائد قوات الدعم السريع، الأمر الذي زاد من حرصه على توسيع نفوذه المالي والإثراء الذاتي، من خلال السيطرة على مورد الذهب الذي لعب دور محوريا في تعميق العلاقات بين قائد قوات الدعم السريع ودولة الإمارات التي قامت بشراء إنتاج السودان من الذهب بالكامل خلال النصف الأول من عام 2022. ولقد تمكن حميدتي ٍ من استغلال عوائد الذهب الكبيرة والاستفادة منها ضفاء في إعادة بناء ميليشياته واضفاء الطابع المؤسسي عليها. ليس هذا فحسب، بل إن صلات قائد قوات الدعم السريع مع قائد شركة فاجنر الروسية للخدمات الأمنية ساعدت في تسهيل عمليات تهريب الذهب مقابل تقديم خدمات تدريبية وتسليح للدعم السريع من جانب قوات فاجنر الروسية، كما ساهمت في بناء شبكة علاقات دولية تمكن حميدتي من خلالها من زيارة روسيا في فبراير عام 2022 جراء مباحثات مع وزير خارجية روسيا واعلان تأييده لروسيا في حربها ضد أوكرانيا. كل هذا وغيره ساهم في وجود أطراف خارجية تربطها مصالح قوية بقوات الدعم السريع، الأمر الذي دفعها إلى تقديم الدعم لهذه القوات في مواجهة القوات المسلحة السودانية وزاد من تعزيز موقفها في الصراع الدائر في السودان منذ أبريل 2023. [2]

[1] شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص373–374.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: تطورات النزاع

شهد مسرح الأحداث في السودان تطورات متلاحقة منذ منتصف شهر أبريل عام 2023، قامت خلالها كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بتصعيد الهجمات تجاه بعضهم البعض، الأمر الذي أسفر عن وقوع الكثير من الضحايا من المدنيين، فضلاً عن الكثير من الخسائر في البنية التحتية السودانية[1]. وفيما يلي عرض لأبرز تطورات الصراع خلال الفترة التي تلت إقالة حميدتي من مجلس السيادة:

1- <u>إقالة حميدتي واستمرار التصعيد:</u> في خطوة اعتبرها المحللون تصعيدية، أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان في 22 مايو 2023 إقالة الفريق محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع من منصبه كنائب لرئيس مجلس السيادة الانتقالي، وكلف مالك عقار عضو المجلس وقائد "الحركة بالقيام بمهام نائب رئيس المجلس خلفاً الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال "ولعل لاختيار مالك عقار خلفاً البرهان لحميدتي. لحميدتي ما يبرره، فمن جهة أراد تجنب انحياز الحركات المسلحة إلى جانب قوات الدعم السريع، وذلك من خلال اختيار عقار بوصفه قائدا لواحدة من هذه الحركات. ومن جهة ثانية، أراد البرهان استثمار علاقات عقار الداخلية والإقليمية من أجل حشد موقف دبلوماسي إقليمي داعم للجيش السوداني. ومن جهة ثالثة، فإن تعيين مالك عقار يعد بمثابة خطوة من جانب البرهان من أجل إعادة هيكلة المؤسسات السياسية من خلال إحاطة نفسه بعدد من الموالين له وتصعيدهم على قمة المؤسسات السياسية في الدولة. وليس أدل على ذلك من سلسلة التعيينات التي أقرها البرهان خلال ذات الفترة. وبتأمل انعكاسات قرار إقالة حميدتي، يمكن القول إن هذا القرار يزيد من صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية للصراع، بل على العكس فقد زاد من تمسك كل طرف بفكرة الحسم العسكري في إطار "المباراة الصفرية" بينهما. ولعل هذا ما يضيف المزيد

[1] Council on Foreign Relations. “Power Struggle in Sudan.” Global Conflict Tracker. Accessed November 22, 2025. https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/power-struggle-sudan.

من التعقيد على الصراع الدائر في السودان ويجعل من إمكانية عودة المشهد السياسي في السودان لما كان عليه قبل تفجر الصراع في 15 أبريل مسألة شبه مستحيلة. [1]

2-<u>إطلاق حملات لتجنيد الشباب واحتدام القتال على جبهات متعددة:</u> كانت العاصمة الخرطوم مسرحاً لقتال عنيف منذ بداية الصراع الذي تصاعد وامتدت آثاره إلى مختلف الولايات السودانية. وبعد فترة طويلة من القتال وخسائر كبيرة في صفوف الجانبين، شرعت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في حملات تجنيد تستهدف المدنيين. وقامت قوات الدعم السريع بمبادرة لتجنيد الشباب من أحياء مايو وسوبا في الخرطوم، ومنح مكافآت مالية للمجندين المحتملين. علاوة على ذلك، أعلنت العديد من الإدارات الأهلية – المؤسسات التقليدية التي تنظم الحكم بين المجتمعات – بما في ذلك الرزيقات والسلامات والفلاتة، عن دعمها لقوات الدعم السريع في وسط دارفور[2]. وبالمثل، فقد تعهد زعماء محليون آخرون من جنوب دارفور بالولاء لقوات الدعم السريع، وطلبوا من أعضائهم الانضمام إلى القتال ضد القوات المسلحة السودانية.

ومن جانبها، حشدت القوات المسلحة السودانية الدعم من جماعة أنصار السنة المحمدية الإسلامية، وكل من جماعة الرشايدة وعشيرة هادنداوا (من جماعة البجاالإثنية)، الذين أعلنوا دعمهم للقوات المسلحة السودانية، كما أعلنوا أنهم سيرسلون آلاف المتطوعين للانضمام إلى الجيش. وكذلك فقد أفادت التقارير أن دعوة الفريق البرهان للمواطنين للانضمام إلى صفوف الجيش في 27 يونيو 2023 قد أثارت استجابة كبيرة من آلاف المتطوعين في ولايات مختلفة، بما في ذلك الجزيرة والقضارف ونهر النيل والولايات الشمالية. ولقد كان لهذا الحشد الجماهيري السالف بيانه أبلغ الأثر في تصعيد الصراع من الجانبين، ففي يوليو 2023 وبعد مواجهة عدة انتكاسات في يونيو، تمكنت القوات المسلحة السودانية من استعادة السيطرة على جبل أولياء والمنطقة المحيطة بمقر القيادة العامة العسكرية في الخرطوم، بما في ذلك جسر النيل الأزرق وشارع النيل، كما سيطرت على قاعدة الشهيد

[1] د. شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص363.

[2] ACLED. "Conflict Watchlist 2024: Sudan: Setting the Stage for a Long War." Accessed November 22, 2025.

حمودة لقوات الدعم السريع قرب وادي سيدنا، واستولت على عشرات الدبابات والمدرعات بالإضافة إلى أسلحة وأجهزة اتصالات. وفي تطور مقلق للأحداث، أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع أجبرت مئات المدنيين على إخلاء منازلهم في جنوب الخرطوم، كما قامت بنقل السكان من المنطقة لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في تحويل المنطقة إلى منطقة عمليات عسكرية بالكامل، تم إنشاؤها كنقطة انطلاق لهجمات مستهدفة على قاعدة القوات المدرعة التابعة للقوات المسلحة السودانية في جنوب الخرطوم. وفي دارفور، سيطرت قوات الدعم السريع على مناطق إضافية خلال النصف الأول من شهر يوليو2023، الأمر الذي عزز سيطرتها في المنطقة. وفي 16 يوليو، سيطرت قوات الدعم السريع على مدينة كاس الواقعة في جنوب دارفور، وذلك بعد يومين متتاليين من الاشتباكات العنيفة مع القوات المسلحة السودانية، كما سيطرت قوات الدعم السريع على قاعدة اللواء 61 للقوات المسلحة السودانية، وأسرت العشرات من جنود القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك القائد، بالإضافة إلى المركبات العسكرية والمدافع ومستودعات الذخيرة. [1]

3- <u>فشل جهود تهدئة الأوضاع وتعثر إمكانية استعادة الاستقرار في السودان:</u> منذ تفجر الصراع في السودان، حاولت العديد من الأطراف الدولية العربية والغربية التدخل من أجل التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار. ولقد كانت السمة السائدة في هذا الصراع السوداني قيام أطراف الصراع بخرق الهدن التي تم الاتفاق عليها، وسط اتهامات متبادلة من كل طرف للطرف الآخر بخرق هذه الهدن، حيث بلغت الهدن التي تم اختراقها خلال الشهر الأول من تفجر الصراع (من 16 أبريل حتى 10 مايو) نحو7 هدن، الأمرالذي يعد مؤشرا لعدم رغبة الطرفين في الدخول في مفاوضات جادة ، وفي إطار وساطة أمريكية – سعودية، وتحت ضغوط أمريكية بفرض عقوبات على الأفراد المسئولين عن تهديد الاستقرار في السودان من الجانبين، انطلقت المفاوضات في مدينة جدة في 6 مايو 2023، وتم التوقيع على "إعلان جدة" في 11 مايو من ذات العام، وهو إعلان مبادئ تعهد خلاله الطرفان بالالتزام بضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات وحماية المرافق الخاصة والعامة، والسماح بالمرور السريع

[1] د. شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص364-365.

للمساعدات الإنسانية[1]. وبعد جولة ثانية من المفاوضات بين الجيش وقوات الدعم السريع في 20 مايو 2023، أعلنت الدولتان الراعيتان للمفاوضات التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار قصير الأمد لمدة سبعة أيام، ورغم ذلك لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق واستمر الطرفان في خرقه. وفي 31 مايو2023، أعلن الجيش السوداني تعليق مشاركته في محادثات جدة بحجة عدم التزام قوات الدعم السريع بما جاء في إعلان جدة. وفي الأول من يونيو عام 2023، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات اقتصادية على أفراد من الجيش وقوات الدعم السريع وبعض الشركات التابعة للجانبين. ولا تزال جهود إحلال السلم في السودان متوقفة بعد أن فشلت المحاولات العديدة لوقف إطلاق النار في الأشهر الستة الماضية في حلحلة الصراع ووضع أطرافه على طريق التسوية. والآن، تتداول الفصائل المتحاربة بشأن إنشاء قوات مراقبة دولية في جدة – على الرغم من أن الحكومة السودانية رفضت هذه الخطة في أغسطس 2023. وخلال الفترة منذ أغسطس حتى أكتوبر 2023، تمكنت قوات الدعم السريع من إحكام قبضتها وفرض سيطرتها على أجزاء كبيرة من غرب السودان، وكذا على مساحات واسعة من ولاية الخرطوم، فضلاً عن الاستيلاء على المزيد من الأراضي في شمال كردفان، بما في ذلك أم روابة، بالإضافة إلى حاميات عسكرية في زالنجي ونيالا ... تمكنت القوات المسلحة السودانية من السيطرة على عدد من المدن... والتي تشمل معظم مناطق وادي النيل والمحافظات والموانئ الشرقية للبلاد، بينما...قوات الدعم السريع، والتي تتضمن معظم منطقة غرب دارفور ومناطق من العاصمة السودانية (الخرطوم)، وأجزاء من شمال وغرب كردفان.

وفي هذا الإطار، تسيطر قوات ميني أركو مناوي على شمال دارفور، في حين تسيطر قوات الفصيل الآخر من جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور على المنطقة الجبلية الوسطى في دارفور، جبل مرة. أما بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع

[1] Emirates Policy Center. "Potential Consequences of Failure of Geneva Talks on the Future of Sudan's Conflict." Accessed November 22, 2025.

الشمال/ فصيل الحلو، فهي تسيطر على أجزاء كبيرة من جبال النوبة وبعض ولاية النيل الأزرق، على طول الحدود الجنوبية للبلاد مع جنوب السودان. [1]

الخريطة 7: السيطرة العسكرية على الأقاليم السودانية في نوفمبر 2023.

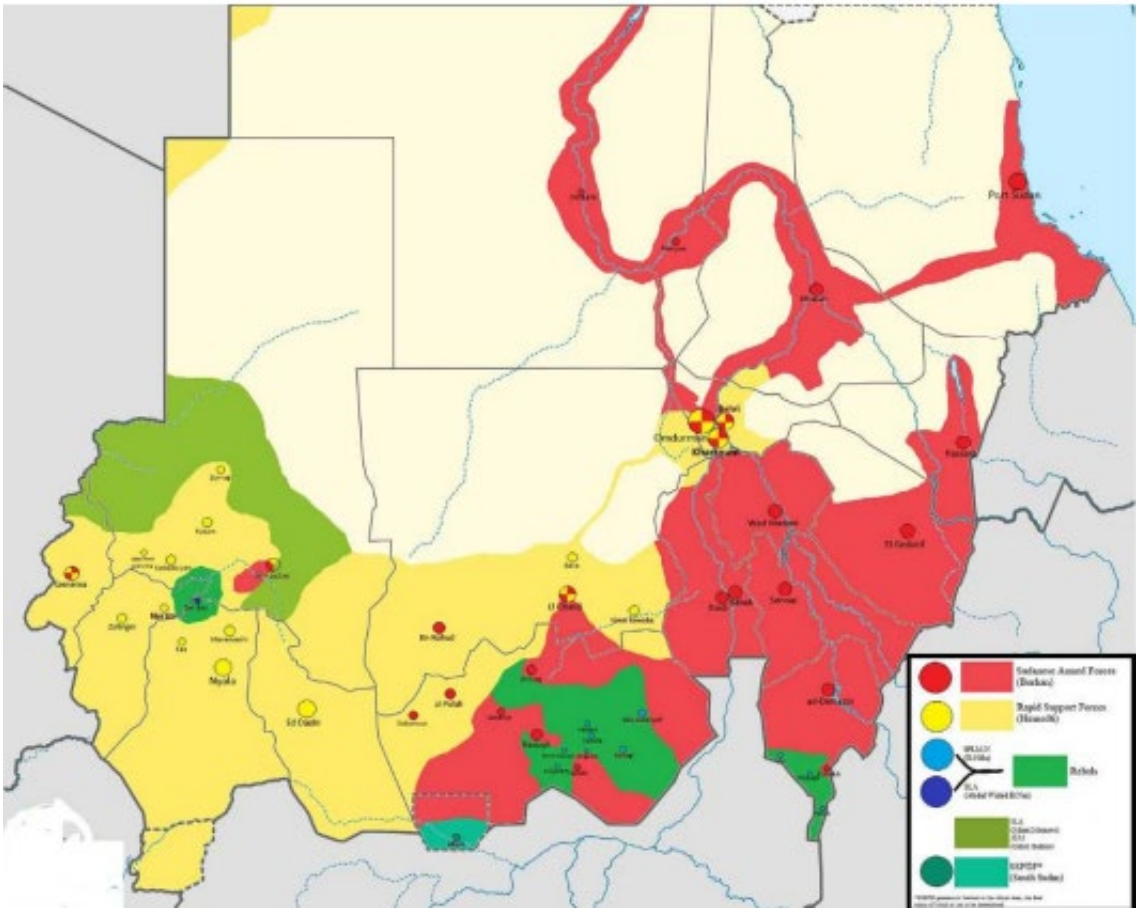

المصدر: د. شيماء محيي الدين، الصراع في السودان–الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد 46، عدد 1، جزء 1، جانفي 2024، ص 367.

ويبين الشكل أعلاه خريطة انتشار قوات النزاع السودانية، حيث يشير اللون الأحمر إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية، بينما يشير اللون الأصفر إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع، وتسيطر قوات مينى أركو مناوي على شمال دارفور، وقوات الفصيل الآخر من جيش تحرير السودان تسيطر على المنطقة الجبلية الوسطى في دارفور، جبل مرة. أما بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان فهي تسيطر

[1] د. شيماء محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص366–367.

على أجزاء كبيرة من جبال النوبة وبعض ولاية النيل الأزرق، على طول الحدود الجنوبية للبلاد مع جنوب السودان.

المطلب الرابع: التدخلات الخارجية للاطراف المتعاونة مع طرفي النزاع في السودان

أسهمت التدخلات الخارجية في النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع (RSF) في تأجيج الصراع وإطالة أمده. عدة جهات إقليمية ودولية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مسار الصراع ويمكن تحديدها كما يلي مع الأخذ بعين الإعتبار مجموعة التقارير الإخبارية والمعلومات المقدمة في عديد المواقع مثل: The washimgton institute - America English news Voice of - European army interoperability centre :

1. <u>الإمارات العربية المتحدة:</u> توجد تقارير تفيد بأن الإمارات ربما قدمت دعمًا لقوات الدعم السريع، بما في ذلك من خلال استخدام شبكة من الرحلات الجوية التي تنطلق إلى مناطق قريبة من دارفور في تشاد. رغم إنكار الإمارات لأي تورط عسكري مباشر، أثيرت شكوك حول دورها في إمداد الميليشيات بالأسلحة وربطها بأنشطة تجارية لتصدير الذهب عبر أسواقها المالية. فيُعتقد أن الذهب المستخرج من السودان يجري بيعه عبر الأسواق الإماراتية لتمويل أنشطة RSF ومجموعة فاغنر في أفريقيا.[1]

2. <u>مصر والسعودية</u>: كلا الدولتين تدعمان بشكل دبلوماسي قائد الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان، نظرًا لمصالح استراتيجية في استقرار السودان وحماية السواحل السودانية على البحر الأحمر. السعودية أيضًا استضافت جولات مفاوضات بين الأطراف المتحاربة في مدينة جدة[2].

3. <u>روسيا ومجموعة فاغنر</u>: يُعتقد أن مجموعة فاغنر الروسية، التي كانت نشطة في عدة دول إفريقية، تعمل بشكل وثيق مع قوات الدعم السريع، خاصة في مجالات تأمين عمليات

[1] The Washington Post. "The United Arab Emirates is facing growing international outrage over its involvement in Sudan's civil war." November 15, 2025.
[2] Xinhua News Agency. "Sudan's Transitional Sovereign Council welcomed the efforts of Saudi Arabia and the United States." November 22, 2025.

التعدين. كما يوجد تقارير إخبارية حول تسليم صواريخ مضادة للدروع ومعدات عسكرية أخرى إلى الميليشيات.[1]

4. إيران: انخرطت إيران في تجديد علاقتها مع السودان، حيث يُشتبه في أنها دعمت قوات البرهان بطائرات مسيرة استخدمت في النزاع.[2]

5. دور أوكرانيا: في خطوة غير متوقعة، تدخلت أوكرانيا أيضًا في النزاع عبر دعم قوات البرهان لمواجهة تأثير مجموعة فاغنر الروسية، التي تعمل لصالح قوات الدعم السريع.[3]

هذا التشابك في المصالح يعقد النزاع ويزيد من صعوبة التوصل إلى حلول سلمية، إذ تتداخل أجندات الدول الخارجية مع الديناميكيات الداخلية للنزاع في السودان، مما يؤدي إلى استمرار العنف وعدم الاستقرار في البلاد.

[1] Security in Context. "Emerging Stage for Great Power Competition: Russia's Influence in Sudan Amid Political Turmoil." Accessed November 22, 2025.
[2] Brussels International Center. "A New-Old Player in Town? Sudan–Iran Reconciliation and its Regional Implications." Accessed November 22, 2025.
[3] TRADOC Army. "Ukraine Launches Counteroffensive in Sudan and Across Africa to Minimize Russian Influence." Accessed November 22, 2025.

المبحث الثاني: واقع اللاأمن الغذائي في السودان (تقارير أممية – منظمة الأغذية والزراعة)

يعكس واقع انعدام الأمن الغذائي في السودان أزمة إنسانية عميقة تتفاقم بسبب مجموعة من العوامل المعقدة، بما في ذلك النزاعات المستمرة، والتغيرات المناخية، والضعف الاقتصادي. يعاني ملايين السودانيين من نقص حاد في الغذاء، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 15 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. النزاعات المسلحة، خاصة في المناطق التي تعاني من الصراعات مثل دارفور وجنوب كردفان، تؤدي إلى تدمير البنية التحتية الزراعية وتشريد السكان، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى الغذاء. التغيرات المناخية، مثل الجفاف والفيضانات، تُفقد المحاصيل، في حين أن غياب السياسات الحكومية الفعالة لدعم القطاع الزراعي يفاقم من الأزمة. الفقر والبطالة أيضًا يعززان من تفشي الجوع وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء.

وتتطلب معالجة انعدام الأمن الغذائي في السودان استجابة شاملة تشمل تعزيز الإنتاج الزراعي، وتحسين البنية التحتية، وتوفير المساعدات الإنسانية للمتضررين، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

المطلب الأول: تقارير حول انعدام الأمن الغذائي في السودان

تُعتبر التقارير الأممية للأمن الغذائي في السودان أدوات حيوية لفهم التحديات والتهديدات التي تواجه البلاد في مجال توفير الغذاء. تصدر هذه التقارير عن منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي، حيث تقدم تحليلات شاملة عن الحالة الغذائية للسكان وتحديد الفئات الأكثر تضررًا. تعكس هذه التقارير الأبعاد المتعددة للأمن الغذائي، بما في ذلك الأثر المباشر للنزاعات المسلحة، وتغير المناخ، والظروف الاقتصادية المتدهورة على إنتاج الغذاء وتوزيعه. تُعتبر هذه التقارير أيضًا مرجعًا مهمًا لصناع القرار، حيث توضح الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتلبية احتياجات السكان، وتطوير السياسات الزراعية المستدامة. من خلال تقديم بيانات دقيقة وتوصيات مدروسة، تساهم التقارير الأممية في تعزيز

الجهود المحلية والدولية لتحقيق الأمن الغذائي في السودان وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين[1].

1-تقرير منظمة الأغذية والزراعة:

حذر عبد الحكيم الواعر، المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وممثلها الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا بتاريخ 2024/09/10، من أن انتشار النزاع في السودان والتحديات التي تواجه إمكانيات الوصول إلى المتضررين والفيضانات واسعة النطاق تعيق بشدة جهود الاستجابة الطارئة للمنظمة في كافة أنحاء البلاد. ووفقاً لأحدث بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والتي نشرت في يونيو/حزيران، يواجه أكثر من نصف السكان (25.6 مليون نسمة) حالة الأزمة أو ظروفاً أسوأ (المرحلة الثالثة من التصنيف أو أعلى) بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول 2024، بالتزامن مع موسم العجاف. ويشمل ذلك 755 ألف شخص يعيشون مستويات كارثية من الجوع الحاد (المرحلة الخامسة من التصنيف) في 10 ولايات. وأكدت لجنة مراجعة المجاعة التابعة لمبادرة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن ظروف المجاعة (المرحلة الخامسة من التصنيف) قد امتدت لتشمل حالياً مخيم زمزم للنازحين داخلياً في ولاية شمال دارفور. وفي هذا السياق، حث السيد عبد الحكيم الواعر، الذي يتواجد حالياً في السودان لتقييم الوضع الميداني، بلدان العالم لإيجاد حل للأزمة المتفاقمة في السودان ودعم تدخلات المنظمة بقوله: "إن سرعة ونطاق تدهور انعدام الأمن الغذائي أمر مثير للقلق، كما إن التحديات التي تواجه إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين تتزايد يوماً بعد يوم. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للعمل إذا ما وحدنا جهودنا واتخذنا إجراءات فورية". وقد أدت الهطولات المطرية غير المسبوقة هذا الموسم إلى فيضانات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد، مما أعاق الجهود الإنسانية وتسبب في المزيد من موجات النزوح. وأشارت لوحة معلومات الفيضانات في السودان، إلى إن الأمطار الغزيرة والفيضانات قد أثرت منذ يونيو/حزيران على 90,300 أسرة (499,619 شخصاً) في 69 منطقة في 15 ولاية. وتواجه

[1] Integrated Food Security Phase Classification (IPC). "Sudan: IPC Acute Food Insecurity Snapshot (September 2025–May 2026 outlook)." November 11, 2025.

الزراعة وسبل العيش الريفية وأنظمة تسويق الأغذية تحديات كبيرة في ظل النزاع، حيث تعاني من أضرار واضطرابات جسيمة، مع عواقب متتالية على الأمن الغذائي. [1]

2–تقرير اليونيسيف:

تُظهِر توقعات جديدة مثيرة للقلق بخصوص الأمن الغذائي في السودان نُشرت اليوم أن السودان يواجه كارثة مجاعة مدمرة لم يسبق لها مثيل منذ أزمة دارفور مطلع العقد الأول من القرن الحالي، وذلك بحسب تحذيرات أطلقها مديرو ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة. فقد حذرت ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة وهي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي من التدهور السريع في أوضاع الشعب السوداني، وخصوصاً الأطفال، مع انهيار الأمن الغذائي جراء الحرب التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عام. وقد عمدت الوكالات المذكورة بشكل جماعي إلى حشد مساعدات إنسانية واسعة النطاق داخل السودان وفي البلدان المجاورة التي لجأ إليها أكثر من مليوني نسمة بحثاً عن الأمان. وهناك ضرورة ملحة لوقف فوري لإطلاق النار وتجديد الجهود الدولية – الدبلوماسية والتمويلية – وكذلك إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل مستدام، لتمكين توسيع نطاق أعمال الإغاثة الإنسانية والسماح للوكالات بإنجاز عملها بالسرعة المطلوبة. ووفقاً لأحدث بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أسفر التدهور السريع في الأمن الغذائي في السودان عن وصول 755,000 شخص إلى أوضاع كارثية (المرحلة 5 في التصنيف) حيث يلوح خطر المجاعة في 14 منطقة. وتوجد أسوأ الظروف في المناطق الأشد تضرراً من القتال والتي يتجمع فيها النازحون جراء المعارك. ويكابد قرابة 25.6 مليون شخص مستويات عالية من الجوع الحاد (المرحلة 3+ من التصنيف). وهذا يعني بالنسبة لنصف سكان السودان المتضررين من الحرب، أن عليهم الكفاح كل يوم لإطعام أنفسهم وأسرهم. هذه هي المرة الأولى، منذ إنشاء التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في عام 2004، التي يتم فيها تأكيد وصول السودان إلى الأوضاع الكارثية (المرحلة 5 من التصنيف). وعلى عكس أزمة دارفور

[1] المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "السودان: النزاعات والفيضانات وصعوبة الوصول إلى السكان المتضررين تعرقل جهود المنظمة لدعم القطاع الزراعي والاستجابة لانعدام الأمن الغذائي"، القاهرة، 2024/09/12.

قبل عشرين سنة، فإن الأزمة الحالية تشمل السودان بأكمله، حيث وصلت مستويات الجوع الكارثية حتى إلى العاصمة الخرطوم وإلى ولاية الجزيرة التي كانت سلة غذاء السودان ذات يوم. تُظهر هذه البيانات الجديدة أيضاً تدهوراً صارخاً لأوضاع سكان السودان مقارنة بآخر التوقعات (كانون الأول/ديسمبر 2023)، حيث بينت أن 17.7 مليون شخص يواجهون الجوع الحاد (المرحلة +3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وبين هؤلاء قرابة خمسة ملايين شخص وصلوا مستوى الطوارئ من الجوع (المرحلة الرابعة). ويُتوقع اليوم أن يصل 8.5 مليون شخص إلى مستويات المرحلة الرابعة[1].

يقول شو دونيو، المدير العام للفاو: "كشف التحليل الجديد للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي عن تدهور عميق وسريع في أوضاع الأمن الغذائي في السودان حيث تتعرض حياة الملايين من الناس للخطر. نحن نقوم الآن بإيصال البذار الضروري جداً لموسم الزراعة الرئيسي. فالوقت يمر بسرعة بالنسبة للمزارعين السودانيين. وتحتاج منظمة الأغذية والزراعة بشكل عاجل إلى 60 مليون دولار أمريكي لتغطية الأجزاء غير الممولة من خطة الوقاية من المجاعة لضمان قدرة السكان – وخصوصاً في المناطق التي يتعذر الوصول إليها – على إنتاج الغذاء محلياً وتجنب نقص الغذاء في الأشهر الستة المقبلة. علينا العمل بشكل جماعي، وعلى نطاق واسع، ودون معيقات من أجل إيصال المساعدات إلى ملايين الأشخاص الذين باتت حياتهم على المحك[2]."

وتقول سيندي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي: "يعمل فريق برنامج الأغذية العالمي في السودان ليل نهار وفي ظروف شديدة الخطورة لتقديم المساعدات المنقذة للحياة، لكن هذه الإحصاءات تؤكد أن الوقت اللازم لمنع المجاعة ينفد بسرعة. فمقابل كل شخص أوصلنا له المساعدة هذه السنة، هناك ثمانية آخرون بحاجة ماسة إلى المساعدة. نحن بحاجة ملحة لتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية وزيادة تمويلها حتى نتمكن من توسيع

[1] المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا – منظمة الأغذية والزراعة. "السودان: النزاعات والفيضانات..." القاهرة، 12 سبتمبر 2024

[2] نفس المرجع.

عملياتنا الإغاثية، ووقف انزلاق السودان نحو كارثة إنسانية تهدد بزعزعة استقرار المنطقة بأكملها."

وقالت كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف: "توضح البيانات الأخيرة الأثر المدمّر الذي يخلفه الصراع في السودان على أطفاله. فالجوع وسوء التغذية ينتشران بمعدلات مخيفة، وبدون تضافر دولي في العمل والتمويل، هناك خطر حقيقي بأن يخرج الوضع عن السيطرة. لا وقت لنضيّعه. فأي تأخير في إيصال المساعدات بلا قيود إلى السكان المعرضين للخطر سيعني خسارة في أرواح الأطفال." [1]

3–تقرير الأمم المتحدة:

بعد أربعة عشر شهرا من الصراع، يواجه السودان أسوأ مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد المسجلة هناك، حيث من المتوقع أن يواجه أكثر من نصف السكان – أي 25.6 مليون شخص – مستوى "الأزمة" أو ظروفا أسوأ خلال الفترة من حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2024.

وحذر التقرير من أن خطر المجاعة يلوح في 14 منطقة – مما يؤثر على كل من السكان والنازحين واللاجئين – في دارفور الكبرى وكردفان الكبرى وولايات الجزيرة وبعض النقاط الساخنة في الخرطوم، إذا تصاعد الصراع بشكل أكبر، بما في ذلك من خلال زيادة حشد الميليشيات المحلية الأمر الذي يعرقل التنقل وتقديم المساعدة الإنسانية وأنشطة التسوق وسبل العيش. وفقا للتقرير، يعد الوضع حرجا بشكل خاص بالنسبة للسكان المحاصرين في المناطق المتضررة من النزاع المباشر و/أو انعدام الأمن ونقص الحماية، لا سيما في ولايات دارفور الكبرى وكردفان الكبرى والخرطوم والجزيرة. ومن المحتمل أن يواجه ما لا يقل عن 534,000 من النازحين واللاجئين في المحليات والولايات المتضررة من النزاع والتي تتوفر عنها بيانات – يمثلون حوالي 20 بالمائة من السكان النازحين في السودان – مستويات حرجة أو كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 4 أو 5 من التصنيف المتكامل للأمن الغذائي). وتشير نتائج التقرير إلى تدهور صارخ وسريع في وضع الأمن الغذائي مقارنة بالتحديث السابق

[1] بيان صحفي – مدراء وكالات تابعة للأمم المتحدة، "السودان يواجه كارثة جوع غير مسبوقة"، موقع اليونيسف، 2024/06/27.

للتصنيف المتكامل الذي صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2023. حيث زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون مستوى "الأزمة" أو أعلى بنسبة 45 بالمائة (من 17.7 مليونا إلى 25.6 مليونا). كما زاد عدد الأشخاص في مرحلة (الطوارئ) بنسبة 74 بالمائة (+3.6 مليون). أما السكان الذين يواجهون مرحلة الكارثة فقد زاد عددهم من صفر إلى 755,000. [1]

المطلب الثاني: مستويات قياس غياب الأمن الغذائي في السودان

إن تفاقم الأوضاع نتيجة النزاعات المستمرة، أدى إلى نزوح كبير وفقدان الوصول إلى الأراضي الزراعية. كما تلعب الظروف الاقتصادية الصعبة، مثل ارتفاع معدلات التضخم ونقص العملات الأجنبية، دورًا كبيرًا في زيادة أسعار المواد الغذائية، مما يجعلها بعيدة عن متناول العديد من الأسر. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الزراعة تحديات تتعلق بتغير المناخ، مثل الجفاف والفيضانات، مما يُعيق الإنتاج الزراعي ويزيد من اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية. وتؤكد الاحصائيات والتقارير السابقة الذكر مدى غياب الأمن الغذائي في السودان إذ وصل مراحل حرجة تكاد توصف بالعدم.[2]

من خلال التقارير التي سبق تقديمها فإن تقرير منظمة الأمم المتحدة يركز على أن النزاعات هي من الأسباب التي أدت إلى تدني مستويات لأمن الغذائي في السودان والكوارث الطبيعية خاصة الفياضات إذ أن الجوع الحاد والمجاعة تنتشر بسرعة مهولة. أما تقرير اليونيسيف فيركز على أن السودان يعاني من مجاعة مدمرة خاصة الأطفال، وتحث على وقف إطلاق النار وتجديد الجهود الدولية باعتبار أن الأزمة الحالية تمس السودان بأكمله. أما تقرير الأمم المتحدة فيؤكد أن انعدام الأمن الغذائي يمس أكثر من نصف سكان السودان نتيجة لانعدام الأمن والنزوح. وعليه فإن مؤشر الأمن الغذائي في دولة تعتبر "سلة غذاء العالم" يدق ناقوس الخطر نتيجة لمزيج معقد من الأزمات السياسية والاقتصادية، النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية، ما أدى إلى انعدام الاستقرار الغذائي في جميع البلاد سواء شمالا أو جنوبا.

[1] الأمم المتحدة، "السودان يواجه أسوأ مستويات الأمن الغذائي على الإطلاق"، 2024/06/27.

[2] Integrated Food Security Phase Classification (IPC). "Sudan: IPC Acute Food Insecurity Snapshot (September 2025–May 2026 outlook)." November 11, 2025. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-ipc-acute-food-insecurity-snapshot-l-september-2025-may-2026.

فالجفاف والفياضات المتكررة ستؤدي حتما إلة تراجع نسبه الإنتاج الزراعي وخاصة المحاصيل الأساسية كالذرة والقمح وهذا ما يؤثر على سكان المناطق الريفية والذين يهتمون بشكل أساسي على الزراعة لتلبية حاجاتهم وحتى المراعي ستزول وتنخفض بسبب الفيضانات والجفاف وبالتالي التأثير على الثروة الحيوانية التي تساهم في الحفاظ على الأمن الغذائي. أما اقتصاديا، فتشهد السودان تضخما وتدهورا في قيمة العملة الوطنية، وبالتالي ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية ما ينتج لنا ضعف في القدرة الشرائية وغياب القدرة على توفير الحاجيات الأساسية وهذا يشمل حتى الدول الكبرى مثل الخرطوم، دون أن ننسى أن الإنتاج الزراعي المحلي في حد ذاته يشهد عجزا مهولا، فإضافة إلى الفيضانات والجفاف، أدى أيضا لإرتفاع في الأسعار إلى نقص القدرة على توفير الأسمدة والوقود، وبالتالي زيادة اللإعتماد على الواردات والتي بدورها تتأثر بالعقوبات الإقتصادية والعجز في العملة الصعبة. وهذا ما يفسر لنا في صورة واضحة الدرجة الصعبة والحرجة التي وصل إليها بلد مثل السودان الغني بمختلف الثروات الطبيعية[1].

وبالإضافة إلى تبديد الثروات الطبيعية وسوء التسيير في السلم والحرب وكل الأزمات الأمنية والاقتصادية التي أثرت على توفير الأمن الغذائي في السودان، فإن البلد يفتقر إلى بنية تحتية متطورة، فما الفائدة من توفر ثروات هائلة في ظل غياب الجانب التقني، الفني والإرادة السياسية من أجل توفير وسط يدعم الإستغلال الجيد والانتقال من الاستهلاك إلى مستويات جديدة من التصدير وتحقيق الإكتفاء الذاتي واقامة شراكات واستثمارات مربحة وتتماشى مع المصلحة الدولية والأمنية؟ فكل هذه النقاط ستؤدي حتما إلى عدم تنفيذ سياسات الأمن الغذائي وتحقيقه، وهو مازاد الأمر هشاشة دون تجاهل عامل استمرار النزاع في المنطقة الذي زاد من حدة ضعف الأمن الغذائي، ويؤدي النزاع المستمر وتصاعد العنف إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة حالة الأمن الغذائي سوءاً للسكان في العديد من المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. ومع محدودية الدعم الدولي، نتيجة الأوضاع السياسية المعقدة، أصبح السودان في مواجهة **أزمات غذائية متكررة**، حيث تتعرض الفئات الأضعف، مثل الأطفال، لخطر **سوء التغذية الحاد**، مما يهدد مستقبل أجيال بأكملها. وعليه يشكل الأمن الغذائي في

[1] Integrated Food Security Phase Classification (IPC). Ibid.

السودان تهديدا مستمرا، مؤثرا بذلك على البعد الإنساني، الإجتماعي، الإقتصادي والأمني خاصة.[1]

الخريطة 8: مستويات الأمن الغذائي في العالم لسنة 2021.

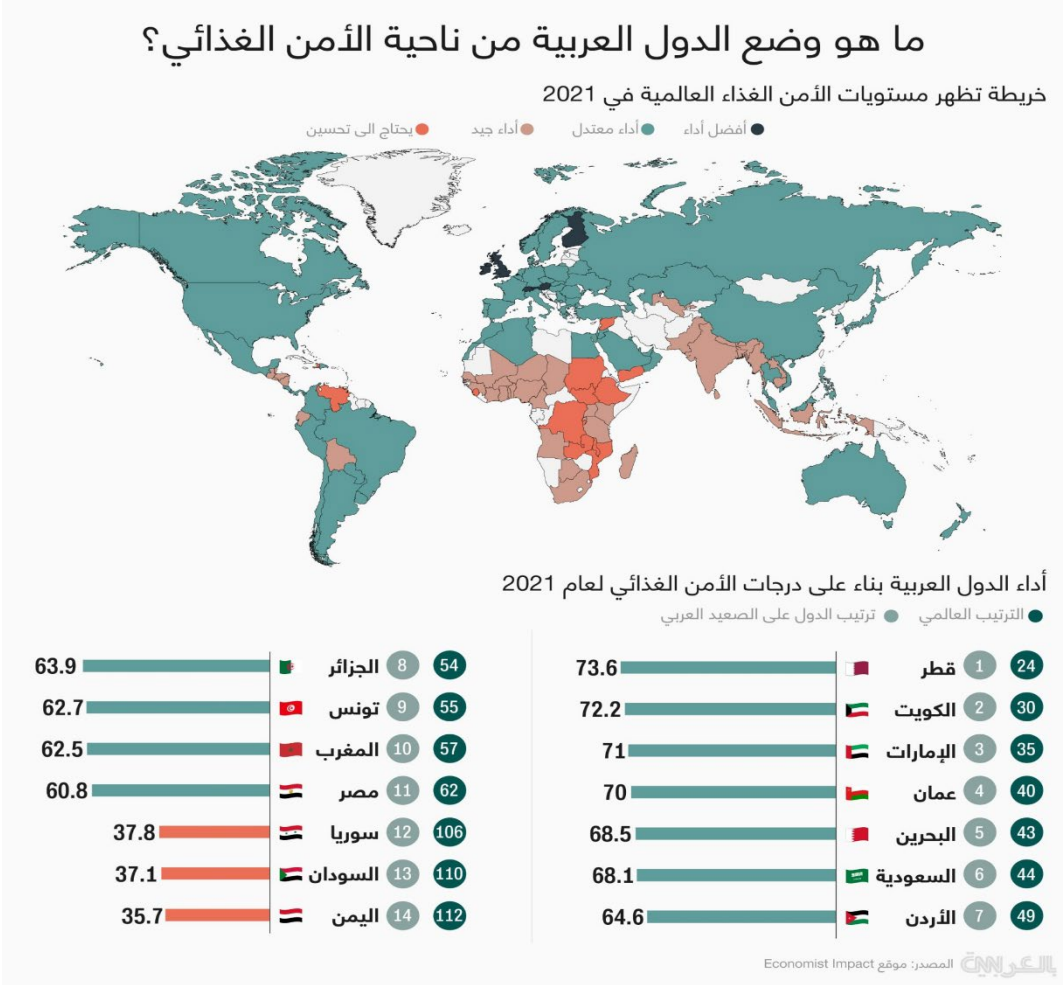

المصدر: CNN بالعربية، إقتصاد، ماهو ترتيب الدول العربية على مؤشر الغذاء العالمي؟ 2022/04/05.

إذ تظهر لنا الخريطة تصنيف الدول العربية ومن بينها السودان والتي تحتل المرتبة 110 عالميا والثالثة عشر عربيا، ونلاحظ أنها باللون الأحمر الذي يدل على آداء متدني المستوى والذي يحتاج إلى تحسين إن صح القول خطورة الوضع السوداني.

[1] Integrated Food Security Phase Classification (IPC). Ibid.

ملاحظة: وفقًا لأحدث بيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2021، التابع لـ"إيكونوميست إمباكت"، تصدرت قطر أعلى درجة على مؤشر الأمن الغذائي عربيا بدرجة 73.6. وكانت إيرلندا في المركز الأول عالمياً بدرجة 84.0. ويقيس المؤشر القضايا الأساسية للأمن الغذائي عبر 113 دولة. (مؤشر GFSI 2021 هو الإصدار العاشر الذي ينشره "إيكونوميست إمباكت" والذي يقوم بتحديث النموذج سنويًا لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي. ويأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) بعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل خلال عدة مقاييس، وهي تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في 113 دولة. مبني على 58 مؤشرًا فريدًا ليقيس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة).[1]

[1] CNN بالعربية، "ما هو ترتيب الدول العربية على مؤشر الغذاء العالمي؟"، اقتصاد، 2022/04/05.

المبحث الثالث: آفاق الترابط بين تطورات الأزمة الأمنية/السياسية والأمن الغذائي في السودان

تتسم آفاق الترابط بين تطورات الأزمة الأمنية–السياسية والأمن الغذائي في السودان بتعقيد شديد، حيث تتفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متداخل. تزايدت حدة الصراعات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية وتهجير أعداد كبيرة من السكان. هذا النزاع المستمر لا يؤثر فقط على استقرار البلاد، بل يعيق أيضًا الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي. تدمير البنية التحتية الزراعية ونقص الوصول إلى الأراضي يؤثران بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى نقص حاد في المواد الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الأسر للضغط المالي بسبب الأزمات الاقتصادية المستمرة، مما يحد من قدرتها على شراء الغذاء الكافي. لذلك، فإن معالجة الأمن الغذائي تتطلب رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية والأمنية، مع التركيز على ضرورة تعزيز الحوار والمصالحة لتحقيق استقرار دائم، والذي يعد شرطًا أساسيًا لضمان توفير الغذاء وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وتُظهر الأوضاع في السودان ارتباطًا وثيقًا بين تطورات الأزمة السياسية والأمن الغذائي، حيث تلعب الأحداث السياسية دورًا حاسمًا في تشكيل بيئة الأمن الغذائي. تعكس التوترات السياسية، مثل النزاعات الداخلية والانقلابات، تأثيرًا مباشرًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما يعيق قدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. تؤدي الأزمات السياسية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي من خلال زيادة النزوح وفقدان الوصول إلى الأراضي الزراعية، مما يُقيّد الإنتاج ويؤدي إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الغذائية. كما أن عدم الاستقرار السياسي يُعوق استثمارات القطاع الخاص في الزراعة، ويزيد من تعقيد جهود التنمية الزراعية المستدامة. في المقابل، يؤثر الوضع الأمن الغذائي على الاستقرار السياسي، حيث يؤدي تفشي الجوع ونقص الموارد إلى زيادة الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية، مما يخلق حلقة مفرغة من

الأزمات. ولتحقيق الأمن الغذائي الشامل، يتطلب الأمر استقرارًا سياسيًا يُتيح تنفيذ استراتيجيات فعّالة لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين سلاسل الإمداد.

المطلب الأول: تأثير الاستقرار السياسي على الأمن الغذائي

يوفر الاستقرار السياسي البيئة المناسبة لتطوير السياسات الزراعية والإقتصادية وتنفيذها بأكثر فعالية. فعدم الاستقرار السياسي في السودان أدى إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وضعفه ومحدودية الإستثمارات الداخلية والخارجية. ما يؤدي إلى ضعف الأمن الغذائي. وعليه فالاستقرار السياسي يعزز الإرادة والإرادة الفعالة في تسيير الموارد وتأسيس لعلاقات التعاون بين الأفراد والمؤسسات، وبالتالي توفيرا للغذاء وتجنبا للأزمات الغذائية.

ويمكن التركيز على نقاط معينة في هذا الإطار وهي كالآتي:

❖ **تأثير الإستقرار السياسي على السياسات الزراعية والإقتصادية:**

تسمح الحكومة المستقرة والفعالة بوضع خطط تنموية وسياسات زراعية مستدامة طويلة الأمد لتعزيز الإنتاج الزراعي، مثل جلب الإستثمارات الخارجية، الشراكات الخارجية لجلب التكنولوجيا الزراعية الحديثة، توفير الدعم المادي والمعنوي للمزارعين، تحسين طرق النقل، الإنتاج، التوزيع والتسويق... إلخ. أما غياب الإستقرار السياسي فيؤدي إلى تقلب السياسات وغياب البرامج التنموية وبالتالي نقص الإنتاج الزراعي المحلي وتوفير الواردات[1].

❖ **دور الإستقرار السياسي في جلب الإستثمارات الأجنبية:**

تتوقف عملية الإستثمار على مدى توفر الإستقرار السياسي والأمني، إذ لا يمكن تصور إنتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل إرتفاع المردودية المتوقعة من عملية الإستثمار، وقد أكدت الدراسات الميدانية العلاقة السلبية بين جلب الإستثمار وغياب الإستقرار السياسي في الدّول المضيفة. ومن بين مظاهر عدم الإستقرار السياسي التعاقب

[1] بن يطو محمد بلكعيبات مراد. "الاستقرار السياسي كضمان محفّز لجلب الاستثمارات – دراسة قانونية." مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع. 1 (2019/05/27): 217

السريع للحكومات مما ينعكس سلبا في عدم إستقرار السياسات الإقتصادية، وبالتالي عدم وضوح الخطوط العريضة لإقتصاديات ادول المضيفة، إضافة إلى إنتشار الخلافات السياسية وتحولها إلى عنف وإندلاع الحروب الأهلية. فإذا كان الوضع السياسي يتميز بوضوح قواعد اللعبة السياسية وكذلك الإستقرار على المستوى الإقليمي والداخلي، فيقدر ما تتحق المشاركة السياسية لأكبر فئات المجتمع عن طريق مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة، بقدر ما تكون الثقة المشتركة قاعدة في العلاقات بين الجماعات تميل معها التمايزات العرقية والطائفية إلى الإنصهار في الكيان الوطني الجامع، مما يشكل عاملا مشجعا لتحرير الطاقات وتنويع المبادرات...فالإستقرار السياسي هو إنعدام المنازعات الإقليمية التي تزيج من احتمالات قيام الحروب وغياب الإنقلابات العسكرية والإغتيالات السياسية وضرورة تقوية أسس الحكم على مفاهيم المشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومحاربة الفساد والبيروقراطية واحرتام حقوق الإنسان وتدعيم استقلال جهاز القضاء، مما ينعكس إيجابا في إطمئنان المستثمر الأجنبي.[1]

فالبلدان النامية بحاجة إلى الإستثمارات الأجنبية فإنها تسعى لجذب المزيد منها للمساهمة في تنفيد البرامج التنموية، ولكي يتم ذلك لا بج من تبديد مخاوف وشكوك المستثمرين الأجانب بخصوص المخاطر غير التجارية التي يمكن أن يتعرضو لها إذا ما قاموا باستثمار أموالهم في هذه البلدان، كما تعتبر فعالية السياسة الإقتصادية التي تدعم التوازنين الداخلي والخارجي بمثابة الإشارة الحقيقية للمستثمر الأجنبي على نجاح سلطات الجولة المضيفة وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية السليمة والضرورية والتي من شأنها تعزيز ربحية الإستثمارات الأجنبية والمحلية...كما أن الإطار السياسي وانفتاحه يسمح بتحسين ظروف الإستثمار ويحدد الوتيرة والسرعة في عملية الإصلاح...إن الإستقرار السياسي يشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية لأي بلد

[1] مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، بن يطو محمد بلكعيبات مراد، "الاستقرار السياسي كضمان محفّز لجلب الاستثمارات – دراسة قانونية"، العدد الأول، الأغواط – الجزائر، 2019/05/27، ص 217–218.

خصوصا النامية... وقد حققت هذه الإستثمارات فوائد هامة للدول النامية، من خلق فرص للشغل وكذا إرتفاع الصادرات ونقل التكنولوجيا والمهارات...[1]

وعليه، تعيق الاضطرابات السياسية والأمنية –كما هو واضح في الحالة السودانية– تدفق الاستثمارات، مما يؤدي إلى نقص التمويل الضروري لدعم الإنتاج الزراعي في بلد يعاني من نقص السيولة المالية.

❖ **تأثير الإستقرار السياسي على تطوير البنتية التحتية والنقل:**

يُسهم الاستقرار السياسي في **تطوير البنية التحتية** الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي، مثل شبكات الطرق، أنظمة النقل، ومستودعات التخزين. تساعد هذه البنية في **تسهيل نقل المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق** وتقليل الهدر الناتج عن ضعف التخزين.[2]

وفي السودان، أدى غياب الاستقرار السياسي في فترات عديدة إلى **انهيار البنية التحتية**، ما حال دون توزيع الغذاء بشكل فعّال وأدى إلى ارتفاع الأسعار. كذلك، يُمكن للحكومات المستقرة **توفير الوقود والمواد الأساسية** للمزارعين والرعاة، مما يضمن استمرار الأنشطة الزراعية دون انقطاع[3].

❖ **تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال حل النزاعات:**

في مناطق النزاع يتم تهجير المزارعين والرعاة من أراضيهم مما يعطل الأنشطة الزراعية ويقلل من الإنتاج المحلي. في المقابل يؤدي الإستقرار السياسي في الحفاظ على المناطق الزراعية وعدم الهجرة والنزوح أو تخلي المزارعين عن أراضيهم والحفاظ وتطوير الأنشطة

---

[1] بن يطو محمد بلكعيبات مراد، المرجع نفسه، ص 218.

[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations. " خمسة أشياء ينبغي معرفتها حول الأضرار اللاحقة بالزراعة والأمن الغذائي للسكان جراء النزاع في السودان." 15 April 2024. https://www.fao.org/emergencies/resources-repository/news/detail/5-things-you-should-know-about-how-conflict-in-sudan-is-devastating-agriculture-and-people's-food-security/ar

[3] Ibid.

الزراعية وبالتالي التعبير عن قدرة الجهات الفاعلة على إدارة الموارد الطبيعية بشكل عادل، والحفاظ كذلك على المناطق الرعوية[1].

فلقد أدى تصاعد النزاع في السودان خلال موسم الحصاد مما ساهم في إرتفاع مستويات الجوع بشكل مقلق للغاية، وفي فيفري 2024، كان ما يقرب من 18 مليون شخص يواجهون مستويات حادّة من الجوع، فيما يواجه ما يقرب من 5 ملايين منهم خطر المجاعة المحدق في حال استمر النزاع ولم يتم تقديم المساعدة الإنسانية. ولم يسلم الأطفال من ذلك. فوفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يعاني حوالي 3.5 ملايين طفل من سوء التغذية الحاد إلى الشديد ويواجه بعضهم خطر الموت. ولكنّ قيودًا شديدة تحول دون الوصول إلى الأغذية. وقد قضى النهب المتفشّي على الأسواق والمخزونات الغذائية. وأدى تعطّل طرق التجارة إلى نفاد الإمدادات مثل البذور والأسمدة ومبيدات الحشرات والوقود، في حين واصلت أسعار السوق ارتفاعها بشكل كبير. وعلى خلفية تضاؤل الدخل اللازم لشراء الأغذية والإمدادات، يواجه المزارعون والرعاة عقبات مهولة. [2] وهو ما يؤكد تأثير النزاعات على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في المنطقة.

❖ دور الإستقرار السياسي في تأمين الغذاء خلال الأزمات:

من نتائج الإستقرار السياسي كذلك الإدارة الفعالة للأزمات الغذائية، إذ تتمكن الحكومات المستقرة من التخطيط للطوارئ وتوفير مخزون إستراتيجي من المواد الغذائية. في السودان نلاحظ أن إنعدام الإستقرار السياسي أثر بشكل واضح إلى العجز الرهيب في قدرات الحكومة للإستجابة للأزمات الطبيعية والأمنية...إلخ، والذي نتج عنه نقص الغذاء، وهو ما تم تقديمه في شكل احصائيات سابقة الذكر وتقارير أممية تؤكد على عجز الحكومة السودانية عل توفير الغذاء خلال الأزمات والأخذ بقرارات وبرامج تحد من التدهور الرهيب لها. وحتى أن

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations.ibid.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، "خمسة أشياء ينبغي معرفتها حول الأضرار اللاحقة بالزراعة والأمن الغذائي للسكان جراء النزاع في السودان"، 2024/04/15.

المساعدات الخارجية التي تقدمها المنظمات الدولية تتعرض للنهب والفساد وبالتالي نقص المساعدات الدولية وعدم توزيعها بشكل عادل.[1]

❖ دور الإستقرار السياسي في الإستجابة للأزمات الغذائية:

من الواضح أن الإستقرار السياسي له تأثير إيجابي في الإستجابة للأزمات الغذائية، حيث يتم بناء مخزون استراتيجي من المواد الأساسية، وتفعيل خطط الطوارئ عند حدوث كوارث طبيعية أو إقتصادية. ففي السودان أدى ضعف الدولة إلى ضعف قدرتها على الإستجابة للأزمات كالجفاف والفياضانات مؤخرا، مما يزيد من نقص الغذاء خاصة وأن اعتماد سكان السودان أغلبه يكون من خلال الإنتاح الزراعي، وعليه فإن الإستقرار السياسي يمكن من تخصيص وتقسيم الموارد بشكل فعال وسرعة عمليات الإغاثة وإستقبال المساعدات الخارجية ووصولها فالوقت المناسب للمتضررين[2].

❖ تحقيق العدالة في توزيع الموارد:

إن العدل في توزيع الموارد الثروات الطبيعية يقلل من التفاوت التنموي بين الأقاليم وبالتالي حصص متساوية من الدعم الزراعي وهذا ما تستطيع الدول ذات الإستقرار السياسي من توفيره على عكس دولة السودان التي وفي ظل الغياب للإستقرار السياسي فيها فإن الموارد لا تقسم بعدل وفعالية بل تهمش مناطق على حساب أخرى وتتعرض للنهب والسرقة وبالتالي خلق حالة من الفوضى والإضطربات الإدتماعية بسبب النقص الحاد فالغذاء، وعليه فالإستقرار السياسي يضمن تنمية سليمة ومتوازنة وبالتالي القدرة على إقامة الأمن الغذائي وبشكل مستدام.[3]

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). "السودان: النزاعات والفيضانات وصعوبة الوصول إلى السكان المتضررين تعرقل جهود المنظمة لدعم القطاع الزراعي والاستجابة لانعدام الأمن الغذائي." القاهرة، 12 سبتمبر 2024.

[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations.ibid.

[3] في الاقتصاد السياسي لحرب أبريل 2023: هل السودان على أبواب مجاعة؟" مركز الجزيرة للدراسات، 29 سبتمبر 2025. https://studies.aljazeera.net/ar/article/6152. لوحظ يوم 2025/11/21.

المطلب الثاني: تأثير الأمن الغذائي على الاستقرار السياسي

إن الاستقرار الغذائي لا يقل أهمية عن الاستقرار السياسي، فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها في مأمن عن الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، كما يجب الإشارة أن الدول المتقدمة في ميدان الأمن الغذائي، اعتمدت على مبدأ "أمانة الأجيال" و هي "التنمية المستدامة"، و"سلوك أمانة الأجيال"، حيث نجد هذا المبدأ مسيطر على مستوى جميع النشطات التي تضمن الأمن الغذائي لمواطنها ولبلادهم، بينما سياسة الأمن الغذائي للبلاد، لا بد له أن يستثمر ما فيه من طاقات، يستثمر عقوله وسواعده ودقائقه كافة، وكل شبر من ترابه، تلك هي الرسالة التي يجب تحقيقها لإنشاء حركة اجتماعية، واقتصادية في إطار الاستدامة، حتى يستفيد منها أيضا الأجيال الحاضرة والمستقبلة[1].

ويمكن تحديد تأثير الأمن الغذائي على الإستقرار السياسي في النقاط الآتية:

❖ **المساهمة في الحد من النزاعات الاجتماعية والسياسية:**

وذلك من خلال توفير الحاجيات الأساسية وبالتالي توفير الأمن الغذائي ما ينتج عنه انخفاض مستويات الإحاجات والإضطرابات النفسية والفردية ثم الإجتماعية التي كانت تسببها الندرة في الموارد، ففي السوجان سببت الأزمات الأمنية والسياسية غلاء الأسعار وانهيار العملة وعليه عدم القدرة على تلبية الحاجيات الشعبية والتي أدت إلى الإطاحة بأنظمة الحكم مرارا وتكرارا وحدوث أزمات وصراعات أهلية، فالإستقرار الغذائي يساهم في الحد من التوتر السياسي والإجتماعي والتقليل من الأزمات السياسية وبالتالي توفير الإستقرار السياسي[2].

[1] المنظمة الدولية للهجرة (IOM). "عدد النازحين الداخليين في السودان في طريقه ليصبح أكثر من 10 ملايين والمجاعة تقترب." 6 يونيو 2024.

[2] د. إنعام سعد. "تأثير الحرب على وضع الأمن الغذائي في السودان." صحيفة مداميك, 9 ديسمبر 2023. https://www.medameek.com/?p=133197. لوحظ يوم 2025/11/21.

❖ **توطيد العلاقة بين الحاكم المحكوم:**

إن الأمن الغذائي يعزز من الثقة التي تكون بين الشعب والحكومة ومؤسساتها. حيث يعد تأمين الحاجيات الغذائية بشكل دائم وبأسعار معقولة من أحد أسباب دعم الشعب لصناع القرارات السياسية، ما يعزز شرعية النظام السياسي. والعكس صحيح، فعدم القدرة على تأمين الغذاء يقطع تلك الحلقة الواصلة بين احاكم والمحكوم، فالحاجة تقود إلى الإضطراب وبالتالي وجود بيئة مناسبة لتهديد الإستقرار السياسي[1].

❖ **التقليل من النزوح الداخلي والخارجي:**

إن تعدد الهجرة إلى بلد آخر أو النزوح من منطقة إلى أخرى بنفس البلد، قد يكون ترجمة لإنعدام الأمن الغذائي وانتشار التحديات الإجتماعية والإقتصادية. فالأزمات الغذائية والنزاعات المسلحة داخلية كانت أم خارجية تؤدي إلى نزوح أعداد هائلة من المواطنين بحثا عن العيش الكريم والقدرة على توفير الحاجيات الأساسية الغذائية ففي السودان أدت النزاعات والأزمات إلى نزوح الأشخاص من مناطقهم.[2]

إذ حذرت المنظمة الدولية للهجرة من أن عدد النازحين بسبب الصراع داخل السودان قد يصل إلى عشرة ملايين في الأيام المقبلة، حيث لا تنفك أسوأ أزمة نزوح داخلي في العالم أن تتعقد، مع تفاقم المجاعة والأمراض التي تلوح في الأفق إثر الصراع المدمر... وقالت إيمي بوب Emmy Bob، المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة "تخيل مدينة بحجم لندن تنزح. هذا هو الحال، لكنه يحدث تحت تهديد مستمر بتبادل إطلاق النار، والمجاعة والمرض والعنف العرقي والعنف القائم على النوع الاجتماعي". وأتبعت "إن الاحتياجات الإنسانية في السودان هائلة وماسة ويتعين الإيفاء بها فورًا، ومع ذلك لم يتم تقديم سوى 19 في المئة من الأموال التي

[1] "Breaking from the past? Environmental narratives, logics of power, and the (re)production of food insecurity in South Sudan." PMC (PubMed Central), 2024. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC11603521/. Vu le 21/22/2025.

[2] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). "Sudan faces worsening humanitarian catastrophe as famine and conflict escalate: UN experts." April 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/04/sudan-faces-worsening-humanitarian-catastrophe-famine-and-conflict-escalate. Vu le 21/11/2025.

طلبناها. مطلوب جهود دولية موحدة لتجنب المجاعة التي تلوح في الأفق." وفي المجمل، اضطر نحو 12 مليون شخص إلى الفرار من ديارهم في السودان، مع عبور أكثر من مليوني شخص الحدود إلى البلدان المجاورة، وخاصة إلى تشاد وجنوب السودان ومصر. [1]

❖ منع استغلال الأوضاع الغذائية لتأجيج النزاع:

يمكن للأطراف المشكلة للمجتمع المدني أن تستغل قلة الغداء لزعزعة استقرار النظام السياسي وقيام انقلابات ونزاعات سياسية أو اجتماعية، حول الموارد وتوفير الحاجيات. فالسودان لديه أكثر من مشهد لتطور ندرة الغذاء وارتفاع الأسعار إلى صراعات داخلية.

يؤدي النزاع المستمر وتصاعد العنف إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، ويتضاعف حجم المشكلة نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والصدمات المناخية والنزوح، طبقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة" الفاو "الأخير، بشأن الأداء الزراعي للسودان في موسم الصيف. علاوة على الدمار الهائل الذي أحدثه القتال بالبنى التحتية، أدت عمليات النهب واسعة النطاق للأسواق والبنوك ومخازن الأغذية الحكومية وغيرها إلى زيادة النقص في الخدمات الأساسية والمواد الغذائية وغير الغذائية في جميع أنحاء البلاد، مما فاقم حالة انعدام الأمن الغذائي الهشة وسوء التغذية[2].

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأمن الغذائي له بعد سياسي وعلاقة وطيدة مع الأوضاع المتعلقة بالرهانات السياسية. "فالدول المنتجة للغذاء في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين تستعمل ورقة الغذاء بهدف فرض التبعية الإقتصادية والهيمنة السياسية على البلدان التي تسعى لسد احتياجاتها من الغذاء، فقد دلت الحقائق التي لا تدع مجالا للشك أن العجز الغذائي في عالم اليوم يعني التبعية، التي تعني بدورها الخضوع لضغوط مصادر الغذاء، ومن ثم فإن ذلك يؤدي في المحصلة إلى التبعية السياسية وضعف الإستقلالية في القرار السيادي لبلد الإستيراد (فالمنطق يقول ن لا يملك قوته لا يملك إرادته). يعد الأمن الغذائي

[1] المنظمة الدولية للهجرة – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "عدد النازحين الداخليين في السودان في طريقه ليصبح أكثر من 10 ملايين والمجاعة تقترب"، 2024/06/06.

[2] موقع الجزيرة، سياسة – السودان، مزدلفة عثمان، "حرب وسرقة ونزوح.. السودانيون في مواجهة أزمة جوع كارثية"، 2023/12/31.

مسألة حيوية جدا لأي دولة أو أمة تسعى لتحقيق أمانيها القومية لأنه يمكن التغاضي عن متطلبات كثيرة إذا كان الحصول عليها يؤدي بإستقلال الدولة وسيادتها، ولكن لا يمكن التغاضي عن حاجة الشعب من الغذاء مهما كان الثمن المدفوع، لأن الأمة التي لا تستطيع توفير حاجتها من الغذاء تكون مهددة بمتاعب كبيرة وسط تنافس القوى العالمية، فمن البديهي أن للعجز الغذائي نتائج سلبية تنعكس على الميادين الإقتصادية والسياسية للدولة، إذ إن تخصص مبالغ مالية عالية لتغطية فاتورة سلعة الغذاء يعني استنزافا للموارد المالية وارهاقا للمديونية، وبالتالي تدني في خطط التنمية مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الجهات الحاكمة من قبل الشعب للمطالبة بتحسين واقعه الغذائي والمعيشي، ويتضح هذا جليا من خلال ما تعانيه الدول النامية، إد تتمثل في مجموعتها منطقة عجز غذائي تبحث عن وسائل لتغطية الواردات من خارج حدودها، وتتركز هذه الواردات في سلع رئيسية لا يمكن الإستغناء عنها باعتبارها سلعا ضرورية تمس احتياجات طبقات المجتمع كافة...لذلك فإن التحررالغذائي يعني ترسيخ التحرر الإقتصادي والاستقلال السياسي وبالتالي تدعيم الأمن القومي[1].

مما يتقدم يتضح بجلاء أن عدم توفر الغذاء في طليعتها الحبوب الرئيسية أصبحت قضية سياسية بقدر ماهي غذائية، إد أصبحت ترتبط إرتباطا وثيقا بالعزة والسيادة والإستقلالية، بل وترتبط بالتحرر من الضغوط والإبتزاز التي تمارستها الدول المصدرة لهذه السلعة المهمة... إن إنخفاض كمية الغذاء أو فقدانه النسبي سيؤدي إلى إرتفاع البطالة والأمية والجهل والتدهور في الأحوال البيئية وانتشار الأوبئة والأمراض واتساع الزحف الصحراوي على حساب الأراضي الزراعية، فضلا عن ارتفاع الهجرة من الريف إلى الحضر، الأمر الذي سيؤدي إلى هو الآخر إلى الضغط على البنى التحتية والخدمية والتوسع في الأراضي الزراعية المجاورة للمراكز الحضرية، فضلا عما قد تسببه تلك المؤشرات من تدهور في الإستقرار الأمني والأخلاقي وما

[1] مراد ناصر. سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية: حالة الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد، 05 ديسمبر 2010، ص 57.

ينجم عنها أحيانا من اضطرابات وانتشار الجريمة، وبالتالي تهديد الأمن والإستقرار داخل الدولة، وقد يصل الأمر إلى تهديد نظام الحكم إدا ما تفاقمت حالة إنخفاض كميات الغذاء".[1]

وعليه فإن العلاقة بين الأزمة السياسية–الأمنية والأمن الغذائي تتجلى في حلقة من التأثيرات المتبادلة التي تزيد من إشتباك الأزمات الإقتصادية والإجتماعية، فقد أثرت النزاعات المسلحة والإنقلابات السياسية وغياب الإستقرار السياسي والأمني في تراجع الإنتاج الزراعي لأسباب عديدة تم طكرها سابقا ويتم تلخيصها في نقص التمويل الحكومي والجعم السياسي، تهجير السكان والمزارعين من مناطقهم وأراضيهم الريفية والحضرية، وخاصة الريفية بإعتبار أنها تعتمد على الزراعة بشكل واسع. وأيضا ضعف البنية التحتية كالطرق وشبكات النقل وبالتالي إعاقة تنقل السلع والمنتجات الزراعية وبالتالي نقص المواد الغذائية وغلاء أسعارها. زد على ذلك العقوبات الإقتصادية الدولية وعجز العملية الوطنية أمام العملة الصعبة وتراجع قيمتها ما أدى إي التضخم، وكل هذا في ظل غياب سياسات حكومية لمجابهة التغييرات والتحديات التي تعمل على تفاقم أزمة الأمن الغذائي في السودان خاصة بالإستناد إلى تقارير المنظمات الدولية[2].

ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي في السودان لا بد من تحقيق الإستقرار السياسي والأمني وتوعية الحكومة في حد ذاتها بالمخاطر التي تترصد على بلد مثل السودان والتي ما كان من المفروض لها أن تكون من أسوء الدول آداءا بحكم مقدراتها الزراعية والغذائية الهائلة.[3]

وتشير أعمال Thomas Homer Dickson في بداية التسعينات –والذي حدد مجموعة من الخصائص والعوامل البيئية المؤثرة على الأمن القومي للدول واستقرارها–، وهذه الخصائص تتمثل في: النزاع بسبب النمو السكاني الكبير، النزاع بسبب ندرة الموارد البيئية، النزاع بسبب الهجرة والنزوح السكاني بدواعي بيئية وما يترتب عنها من مشاكل أمنية عديدة. نستنتج أن الإستقرار السياسي يؤثر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من

[1] مجلة العلوم القانونية والسياسية، عبد الأمير عباس عبد الحيالي وحسين عبد المجيد حميد، "دور الغذاء في النظام الدولي – دراسة حالة العراق أنموذجًا"، المجلد التاسع، العدد الأول، 2020، ص 13–15.

[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations. Ibid.

[3] Ibid.

خلال توفير الظروف المناسبة للحكومات ومؤسساتها وأشكال الزراعة بها، من أجل القيام بالنشاط التنموي بصورة ايجابية، ولقد أدت النزاعات والحروب الداخلية والخارجية في بعض الدول إلى استنزاف طاقات وأموال ضخمة، وأوقفت العديد من المشاريع التنموية بما تشملانه من قطاعات واسعة، كما ساهمت في زيادة وتعميق مشكلتي الفقر والجوع للسكان، بالإضافة إلى تفشي لأمراض والأوبئة..في هذا الإطار يمكن القول انه لا يوجد في العالم المعاصر إلا نوعان أصيلان من السلطة، هما سلطة النفط وسلطة الغذاء، وسلطة الغذاء أكثر أهمية في تعاملنا مع مختلف دول العالم، وهي السلطة التي يعبر عنها بالسلاح الأخضر.[1]

المطلب الثالث: توصيات

- ❖ الربط بين الجهات والمؤسسات المسؤولة والحاكمة من أجل تحقيق اتفاق سياسي شامل للحد من النزاعات المسلحة باعتبار إمكانية المشاركة الجماعية في العملية السياسية،
- ❖ تعزيز سياسات الأمن الغذائي، الإستثمارات وحتى الخطط الزراعية المستقبلية على نحو مستدام وفعال.
- ❖ الدعم المعنوي والمادي للمزارعين وأصحاب المناطق الرعوية من أسمدة، بذور، تقنيات حديثة...الخ،
- ❖ تشجيع الإستثمارات الخارجية بما يجلب الفائدة للوطن وتحت رقابة محكمة،
- ❖ توطيد العلاقات الخارجية الإقليمية والدولية من أجل جلب الخبرات والمهارات واستغلالها للنهوض بالقطاع الزراعي والإقتصادي لتأمين الحاجيات الغذائية والتقليل من الأزمة،
- ❖ قولبة وصياغة الأمثلة الخارجية بما يتماشى مع الوضع السوداني،

[1] خير الدين تواتي، الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019/2018، ص 32–33.

- ❖ العمل على تطوير البنية التحتية والأنظمة الزراعية كالري والنقل، من أجل تخفيف تكاليف الإنتاج والربط بين أسواق الإنتاج، أسواق التصدير، والأسواق المحلية،
- ❖ محاربة الفساد من أجل توفير المساعدات الغذائية للعائلات المتضررة بشكل عادل وفي الوقت المناسب،
- ❖ تقليل الإعتماد على الواردات والعمل على الحد من التضخم بدعم الإنتاج المحلي وتوسيع مشاريع الأمن الغذائي،
- ❖ تعزيز التعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية لتوفير المساعدات والإغاثات العاجلة وبناء قدرات الإنتاج المحلي على المدى الطويل،
- ❖ التنسيق مع المنظمات الإقليمية لدعم التكامل الزراعي وتسهيل التبادل التجاري في المنطقة.
- ❖ وضع حلول وسياسات تهدء من أوضاع النازحين داخليا،
- ❖ وضع استرتيجيات للسيطرة على الكوارث الطبيعية ومحاولة التأقلم مع تغيرات المناخ بتطوير النظم المتعلقة بذلك،
- ❖ التوسع في إستغلال الأراضي الزراعية لزيادة المساهمة في إجمالي الإنتاج المحلي، والتقليل من تصدير الثروة الحيوانية كلها،
- ❖ إجراء استكشافات واستغلال لمصادر بديلة للطاقة والدخل،
- ❖ وقف إطلاق النار والإهتمام بإقامة مفاوضات السلام لتحقيق السلام وعودة المزارعين لأراضيهم.

تعتبر هذه أهم التوصيات التي يمكن تقديمها للحد من أزمة الأمن الغذائي في السودان وتقليل الإحتكاك بين الأزمات السياسية والأمنية والغذائية.

ملخص الفصل:

في الختام، نستنتج أن الأمن الغذائي في منطقة السودان والإستقرار السياسي يشكلال علاقة تأثير وتأثر، غياب الإستقرار السياسي يؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي ويضعف الإقتصاد السوداني وبالتالي أزمة غذائية وعليه تعزيز الإضطرابات الإجتماعية والنزاعات الداخلية. بالمقابل، إن توفير وتحقيق الأمن الغذائي يساهم في تخفيف الضغوط الإقتصادية والإجتماعية ويحقق قدرا من السلام الغذائي والإستقرار السياسي والإقتصادي، فالأمن الغذائي المستدام كما إتضح سابقا أنه يعالج الأزمات السياسية ويمنع المشاكل الإجتماعية كالنزوح والهجرة وتوفير خاصة الأمن الإجتماعي عبر دعمه الإستقرار السياسي والأمني.

فيجب على دولة السودان وضع أجندة استثنائية في ظل الحروب والنزاعات المسحلة التي تشهدها حاليا "نزاع القوات المسلحة–قوات الدعم السريع" من أجل معالجة قضايا الثقة بين الحكومة والشعب وذلك يكون بداية من الإستغلال الفعال للموارد والثروات الطبيعية والتقسيم العادل لها وللمساعدات الخارجية والإشتراك في المنظمات الدولية بصورة سليمة من أجل جلب استثمارات سليمة للبلد وتحقيق نتائج سليمة بالطبع.

وقد أسفر النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع عن آثار كارثية على الأمن الغذائي والاستقرار السياسي في السودان، مما فاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية في البلاد. فقد أدت الاشتباكات المسلحة المستمرة إلى تعطيل الإنتاج الزراعي، خاصة في المناطق الريفية التي تشكل المصدر الرئيسي للغذاء. كما تسبب النزوح الجماعي للسكان في هجر الأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاج، مما أدى إلى ندرة المحاصيل وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. ومع تدمير سلاسل التوريد وإغلاق الطرق الرئيسية، بات إيصال السلع إلى الأسواق أكثر صعوبة، ما زاد من تفاقم أزمة الجوع وسوء التغذية.

وعلى الصعيد السياسي، أدى هذا النزاع إلى تعميق حالة الفوضى وعدم الاستقرار، إذ تفاقمت الانقسامات داخل مؤسسات الدولة، مما أضعف فرص التوصل إلى حل سياسي شامل. كما أنه عرقل جهود تشكيل حكومة انتقالية قادرة على وضع سياسات فاعلة لمعالجة الأزمات

الاقتصادية والاجتماعية. وأدى هذا الوضع إلى تآكل الثقة بين الأطراف السياسية، وفتح المجال أمام تدخلات خارجية وتأجيج النزاعات الأهلية في مناطق مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الأوضاع الأمنية المتدهورة على إيصال المساعدات الإنسانية التي يعتمد عليها ملايين السودانيين، ما زاد من معاناة الفئات الأكثر هشاشة، خصوصًا النازحين داخليًا واللاجئين في الدول المجاورة. إن استمرار هذا النزاع يشكل تهديدًا مباشرًا للسلام والتنمية المستدامة في السودان، حيث لن يتحقق الأمن الغذائي أو الاستقرار السياسي دون إنهاء الصراع وبدء مسار شامل للمصالحة وإعادة الإعمار.

أما على الصعيد الغذائي، أدى النزاع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع إلى تدهور خطير في الأمن الغذائي في السودان. فقد تسببت المعارك في تعطيل الإنتاج الزراعي في العديد من المناطق الرئيسية، لا سيما في ولايات دارفور وكردفان والنيل الأزرق، التي تعد من أهم مصادر المحاصيل والماشية. كما أدى النزوح الجماعي للسكان من هذه المناطق إلى تراجع الإنتاج، إذ اضطر العديد من المزارعين إلى هجر أراضيهم، وفقدوا موسم الحصاد، مما أدى إلى ندرة المحاصيل الغذائية. إضافة إلى ذلك، تضررت سلاسل التوريد بشدة بسبب إغلاق الطرق والمعابر، ونتج عن ذلك صعوبة نقل السلع من مناطق الإنتاج إلى الأسواق. كما تسببت الاشتباكات في شلّ الأسواق المحلية وتدمير المخازن والمرافق الزراعية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية. ووفقًا لتقارير المنظمات الإنسانية، يعاني الملايين من السودانيين من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع تزايد معدلات الجوع وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء. كما أن القيود الأمنية تعرقل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضررًا، ما يفاقم أزمة الغذاء في ظل اعتماد شريحة كبيرة من السكان على الإغاثة الدولية. وقد أدى التضخم وانهيار العملة الوطنية إلى جعل المواد الغذائية المستوردة أكثر تكلفة، مما فاقم معاناة الأسر التي باتت عاجزة عن تأمين احتياجاتها الأساسية.

وفي ظل استمرار النزاع، فإن أزمة الأمن الغذائي مرشحة للتفاقم ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية، يتم من خلالها استعادة الاستقرار، ودعم القطاع الزراعي، وفتح الطرق لتسهيل

نقل المواد الغذائية. إن تحسين الوضع الغذائي يتطلب أيضًا تعزيز التنسيق بين الحكومة الانتقالية المحتملة والمنظمات الدولية لضمان وصول المساعدات الفعالة في الوقت المناسب.

كما أن عامل التدخل الخارجي لا يجب أن يشكل حجر عثرة لانفراج الوضع السياسي والأمني في السودان، إد أن مصالح بعض الأطراف الخارجية لا تضع في أجندتها أولوية توقيف النزاع وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي إلا بما يخدم مصالحها الإقليمية.

وعليه تبقى مشكلة الأمن الغذائي والاستقرار السياسي مشكلتان جوهريتان في السودان، ومرتبطان بشكل معقد ومتبادل، وجب وضع الخطط والسياسات الرشيدة بما يتناسب مع البلد من اجل النهوض ببلد السودان، البلد الغني، البلد الذي وبالرغم من عمق الأزمات والتحديات مازال يطلق عليه "سلة غذاء العالم".

خاتمة واستنتاجات:

حاولت الدراسة التأكيد على العلاقة السببية المباشرة وغير المباشرة بين الأزمات السياسية والأمنية المزمنة في السودان وحالة التردي الغذائي في هذا البلد إلى حد الحديث عن حالة اللاأمن الغذائي في السودان، وهو ما بينته مختلف محاور الدراسة التي أكدت على مفارقة اللاأمن الغذائي في بلد كان مرشحا لأن يكون بمثابة "السلة الغذائية للوطن العربي"، وهي المفارقة التي يمكن فهمها إذا ما انطلق التحليل من أثر متغير انعدام الاستقرار السياسي والأمني المزمن على الرصيد الاستراتيجي الغذائي للسودان، لا سيما إذا أضيفت لهذه المعادلة المعقدة عوامل عدم الاستقرار المناخي (الجفاف/الفيضانات).

وقد أكدت الدراسة على إبراز الرصيد الاستراتيجي الغذائي للسودان، باعتباره مصدر ارتكاز أساسية لضمان الأمن الغذائي في هذا البلد، كما بينت الدراسة الخريطة الجيو–سياسية والأمنية غير المستقرة عبر سلسلة من الحروب والانقسامات، وهو ما أثر بصفة مباشرة على هذا الرصيد الغذائي الذي انتقل من اعتباره فرصة إلى حالة من التهديد باللاأمن الغذائي المزمن. وفي ظل تواصل النزاع في المنطقة ستبقى مؤشرات الأمن الغذائي منخفضة وفي حالة قابلة للتفاقم في حال لم يتم التوصل إلى حلول تخفض من حدة الأزمة.

وقد شهد السودان في الفترة بين 2023–2024 أزمات سياسية وأمنية غير مسبوقة، نتيجة الصراع بين **القوات المسلحة السودانية** و**قوات الدعم السريع**، مما أدى إلى تداعيات خطيرة على مختلف جوانب الحياة، لا سيما **الأمن الغذائي**. تسبب هذا النزاع المسلح في تعطيل النشاط الزراعي في العديد من مناطق الإنتاج الرئيسية مثل إقليم دارفور والنيل الأزرق، وهما من أهم المناطق الزراعية في البلاد، فساهمت عدة أطراف خارجية في تأجيج النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إما بدافع تحقيق مصالح جيوسياسية أو تأمين النفوذ الاقتصادي في المنطقة. بعض الدول قدمت دعمًا عسكريًا ولوجستيًا بشكل مباشر أو غير مباشر، بينما استغلت دول أخرى الصراع لتعزيز نفوذها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. هذه التدخلات لم تؤدِّ فقط إلى تعقيد النزاع وإطالة أمده، بل عرقلت أيضًا جهود التسوية السلمية.

وفيما يأتي أهم النقاط التي يمكن تأطيرها في سبيل فهم مدى تأثير الأزمات السياسية والأمنية على الأمن الغذائي في السودان:

1. التأثير على الحقول الزراعية وإتلاف مساحات شاسعة بالقصف والعمليات العسكرية المسلحة، وبالتالي تدمير المحاصيل الزراعية والتي تمثل عماد الإنتاج المحلي في السودان.
2. التأثير على الحياة المهنية للمواطنين النشطين في المناطق الريفية خاصة، وذلك بإعتبار إعتمادهم على الزراعة، وتم تهجيرهم وهروبهم من مناطق الصراع، والتي تفاقمت في فترة الحصاد، وبالتالي تراجع إنتاج مختلف المحاصيل خاصة الذرة، الدخن والفول السوداني.
3. التأثير على الطرق الرئيسية وسلاسل التوريد التي تربط مناطق الإنتاج الزراعي بالمناطق الحضرية والأسواق المحلية.
4. إرتفاع أسعار الغذاء بسبب قلة السلع الغذائية وانهيار العملة الوطنية والتسبب في التضخم.
5. نزوح الآلاف من السودانيين نحو مناطق بعيدة عن النزاعات المسلحة، مما أدى إلى إختلال التوازن بين منطقة وأخرى سواء في الغذاء أو الخدمات الأخرى، ما أدى إلى العجز الغذائي والإقتصادي.
6. عدم القدرة على إرسال المساعدات الغذائية القادمة من مختلف الهيئات الدولية بسبب المخاطر الأمنية. وعليه تعرقل هذه المخاطر والأزمات الأمنية عمل المنظمات الإنسانية والدولية.
7. انتشار سوء التغذية والمجاعات خاصة بين الأطفال والنساء.
8. غياب التفاهم والتنسيق الحكومي ومختلف الهيئات الأساسية.

9. الإعتمادات على المساعدات والواردات بسبب ضعف الإنتاج الزراعي وعدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي.
10. التدخلات الخارجية مقبرة للمصالح الوطنية حيث يغيب الحوار بين الأطراف السودانية، ودعم المجتمع الدولي والإقليمي من أجل الوصول إلى حل سياسي يحقق الاستقرار ويمنع تحويل السودان إلى ساحة صراع بالوكالة.
11. الإهتمام بالتحديات الأمنية وإهمال الجوانب التنموية، وبالتالي الإتجاه نحو الإنقسامات، التدخلات الخارجية، الحروب، التبعية...إلخ.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نفهم مدى أهمية ضمان الاستقرار السياسي والأمني لتحقيق الأمن الغذائي في السودان، مع وضع أسس حكومية جديدة وفعالة لإرساء سياسات أمن غذائي ناجعة، تدعمها آليات تمويل شراكية إقليمية ودولية فعالة.

وقد دفع السودان ثمن حالة التقسيم والاضطراب السياسي والأمني المتراكمة عبر مختلف مراحل الاستقلال والتقسيم والصراع، وهي "حالة مفارقة " لبلد له كل مقومات الإقلاع الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي إلى حد التصدير، ليكون السودان بذلك "مثالا مؤلما" لما يمكن أن يصل إليه بلد فقد سيادته الأمنية والسياسية رغم مقوماته الاقتصادية والغذائية وحتى الثقافية والفكرية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب السماوية

1. القرآن الكريم، سورة قريش، الآيات 3-4.

ثانياً: الوثائق الرسمية والتقارير الدولية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) تقرير التنمية البشرية 1994. ترجمة عربية رسمية. القاهرة: المجلس القومي للترجمة، 2005.
2. برنامج الأغذية العالمي. مشروع الخطة الاستراتيجية القُطْرية للسودان 2019–2023. المجلس التنفيذي، الدورة العادية الثانية، روما، 26–2018/11/30.
3. البنك الدولي. "فهم الفقر: تحديث الأمن الغذائي – ما هو الأمن الغذائي وكيف يدعم البنك الدولي الأسر الأكثر ضعفًا؟."
4. الهيئة العامة للإحصاء السودانية. الكتاب الإحصائي السنوي 2022. الخرطوم، 2023.
5. الهيئة العامة للأرصاد الجوية السودانية. التقرير المناخي السنوي للسودان 2022–2023. الخرطوم: وزارة الري والموارد المائية، 2023.
6. الهيئة العامة للجيولوجيا والمناجم السودانية. "دليل الرواسب المعدنية في السودان ." gmgsudan.gov.sd، 2023.
7. الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية السودانية. خريطة المعادن في ولايات البحر الأحمر ونهر النيل وكسلا. الخرطوم: وزارة المعادن، 2023.
8. منظمة الأمم المتحدة للطفولة" .(UNICEF) بيان اليونيسف: مرور أكثر من 200 يوم على الحرب يترك جيلاً من الأطفال في السودان على شفا الهاوية." بيان صحفي، 6 نوفمبر 2023.
9. منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي. إطار عمل الأمن الغذائي والتغذية. ترجمة عربية رسمية، 2021..

10. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" .(FAO) خمسة أشياء ينبغي معرفتها حول الأضرار اللاحقة بالزراعة والأمن الغذائي للسكان جراء النزاع في السودان." 15 أبريل 2024.
11. وزارة الخارجية السودانية. دليل السودان الدبلوماسي 2023. الخرطوم: إدارة الإعلام والنشر، 2023.
12. وزارة الزراعة والغابات السودانية. "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021–2030." الخرطوم: وزارة الزراعة والغابات، 2021.

ثالثاً: الكتب

1. أحمد، أحمد يوسف. الأمن الدولي في عالم متغير. ط 3. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2020.
2. أبو شوك، أحمد إبراهيم. الثورة السودانية (2018–2019): مقاربة توثيقية – تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. إبراهيم، عبد الله علي. جغرافيا السودان السياسية والطبيعية. ط 3. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2023.
4. بوجمعة فوضيل وعبد المجيد فوضيل. ضوابط الحرب: دراسة مقارنة بين قواعد القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي. مذكرة ماستر منشورة. جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2019/2018.
5. بوتول، غاستون. هذه هي الحرب. ترجمة مروان القنواتي. بيروت–باريس: دار منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1981.
6. بوزان، باري . People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era. 2nd ed. Boulder: Lynne Rienner, 1991.

7. جابر، محمد عابد وآخرون. موسوعة المفاهيم السياسية والاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
8. الجاويش، محمد حافظ إسماعيل. القانون الدولي العام. ط 12. القاهرة: دار النهضة العربية، 2020.
9. دير، أمينة. أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي. رسالة ماجستير منشورة. جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.
10. روزكرانس، ريتشارد . The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World. New York: Basic Books, 1986.
11. سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية. ط 9. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة، 2021.
12. الصيني، محمد عثمان. تاريخ السودان الحديث والمعاصر: من الثورة المهدية إلى ما بعد الانفصال. ط 3. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2022.
13. عكروم، ليندة. تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط. بسكرة: دار ابن بطوطة، 2011.
14. فاطمة، باسل بكدي ورابح حمدي باشا. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2022.
15. كلاوزفيتس، كارل فون . On War. Translated by Michael Howard and Peter Paret. Princeton: Princeton University Press, 1984.
16. ليبمان، وولتر . U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic. Boston: Little, Brown, 1943.
17. لُوتّواك، إدوارد ن . Strategy: The Logic of War and Peace. Rev. ed. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

18. مُكْنامارا، روبرت س. The Essence of Security: Reflections in Office. New York: Harper & Row, 1968.

19. مورغنثاو، هانز ج. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 7th ed. New York: McGraw-Hill, 2005.

20. نافعة، حسن. النظام الدولي المعاصر: قضايا ونظريات. القاهرة: دار الشروق، 2019.

21. نَاي، جوزيف. Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History. 7th ed. New York: Pearson, 2009.

22. وولتز، كينيث ن. Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.

رابعاً: المقالات والدوريات

1. الجزيرة. "الأمن الغذائي.. الطعام للجميع في كل زمان ومكان." 2022/07/18.
2. العوض، أيمن عبد الغني حمزة. "تداعيات انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني للفترة من 2000 إلى 2018م." مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 02، 2022/12/31.
3. محيي الدين، شيماء. "الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية." مجلة الدراسات الأفريقية والعربية 46، ع. 1 (يناير 2024): 343–379.
4. مورو، ليبن نيلسون، وتونغ دينغ آني. "الاعتبارات الرئيسية: التخفيف من انعدام الأمن الغذائي المزمن في جنوب السودان." منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني. برايتون: معهد دراسات التنمية، 2024.

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول الخريطة الجيوسياسية والاقتصادية للسودان 11

تقديم الفصل 12

المبحث الأول: ثنائية الحرب واللاأمن الغذائي 13

المطلب الأول: مفهوم الأمن 14

المطلب الثاني: مفهوم اللا أمن 21

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الغذائي: 27

المبحث الثاني: الأزمة السودانية منذ التقسيم الى حرب 2023 31

المطلب الاول: بطاقة تعريفية للسودان 32

المطلب الثاني: السودان الكلاسيكي 42

المطلب الثالث: الإضطرابات الأمنية في السودان: من الانقسام إلى المرحلة الإنتقالية ..47

المبحث الثالث: الرصيد الاستراتيجي الغذائي للسودان 51

المطلب الأول: الانتاج الزراعي والحيواني 51

المطلب الثاني: الموارد المائية والبنية التحتية 61

المطلب الثالث: التجارة الخارجية والتنوع التكنولوجي 75

المطلب الرابع: تأثير الانفصام والنزاعات على الرصيد الإستراتيجي الغذائي في السودان 79

ملخص الفصل 87

الفصل الثاني سياسات الأمن الغذائي في السودان بين الفرص والمعيقات 88

تقديم الفصل 89

المبحث الأول: سياسات الأمن الغذائي في السودان 90

المطلب الأول: السياسات الحكومية لتنويع وتعزيز القدرات الزراعية 90

المطلب الثاني: المشاريع الغذائية لمواجهة نقص الأمن الغذائي في السودان.....94

المطلب الثالث: الاستجابات الداخلية والخارجية لنقص الأمن الغذائي في السودان 98

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي السوداني (دراسة حالة الاستثمارات السعودية والقطرية) 102

المطلب الأول: دراسة حالة الاستثمارات السعودية في القطاع الزراعي السوداني 102

المطلب الثاني: دراسة حالة الاستثمارات القطرية في القطاع الزراعي السوداني 106

المبحث الثالث: مهددات الأمن الغذائي في السودان (العوامل المناخية والسياسية والشراكية) 110

المطلب الأول: العوامل السياسية 110

المطلب الثاني: العوامل المناخية 115

المطلب الثالث: العوامل الشراكية 117

ملخص الفصل: 121

الفصل الثالث ثنائية عدم الاستقرار الأمني–السياسي والأمن الغذائي في السودان 123

تقديم الفصل 124

المبحث الأول: تطورات الأزمة السياسية والأمنية السودانية (نزاع القوات المسلحة –قوات الدعم السريع) 126

المطلب الأول: "القوات المسلحة" و"قوات الدعم السريع" 127
المطلب الثاني: جذور، أطراف وأسباب النزاع 130
المطلب الثالث: تطورات النزاع.....140
المطلب الرابع: التدخلات الخارجية للاطراف المتعاونة مع طرفي النزاع في السودان ..145
المبحث الثاني: واقع اللاأمن الغذائي في السودان (تقارير أممية – منظمة الأغذية والزراعة) 147
المطلب الأول: تقارير حول انعدام الأمن الغذائي في السودان 147
المطلب الثاني: مستويات قياس غياب الأمن الغذائي في السودان 152
المبحث الثالث: آفاق الترابط بين تطورات الأزمة الأمنية/السياسية والأمن الغذائي في السودان 156
المطلب الأول: تأثير الاستقرار السياسي على الأمن الغذائي.....157
المطلب الثاني: تأثير الأمن الغذائي على الاستقرار السياسي 162
المطلب الثالث: توصيات 167
ملخص الفصل 169
خاتمة واستنتاجات 172
قائمة المصادر والمراجع 175
الفهرس.....179
ملخص باللغة العربية 182
ملخص باللغة الأجنبية 183

ملخص باللغة العربية

واجه السودان أزمة سياسية وأمنية خلال عامي 2023 – 2024، بسبب الصراع المسلح الذي نشب بين القوات المسلحة السودانية كقوة شعبية وقوات الدعم السريع كقوة تابعة للحكومة، مما أدى إلى تداعيات مقلقة على الوضع الغذائي في المنطقة. إذ تأثر الإنتاج الزراعي بسبب تدمير المساحات الزراعية وتهجير المزارعين وتوقف جميع أشكال النشاط الزراعي بسبب غياب الأمن وبالتالي شهدت السودان معدلات نقص رهيبة في المحاصيل الغذائية الأساسية مثل الذرة، السمسم.. بالإضافة إلى هذا، تعطلت سلال التوريد والإنتاج وبالتالي صعوبة نقل المنتجات والسلع الغذائية والزراعية بين المناطق الحضرية والريفية، واختلال التوازن وغياب العدل في تقسيم الموارد والمساعدات وحتى السلع. ما نتج عنه زيادة في أسعارها مقابل إنخفاض قيمة العملة الوطنية. وتفاقم الوضع مع النزوح الداخلي إلى مناطق يعتقد أنها أكثر أمانا مثل العاصمة الخرطوم والأقاليم الشمالية، ما تسبب في ضغط إضافي على الموارد الغذائية في المناطق التي تعرف استقرارا، فالخرطوم تعتبر أكثر المناطق استهلاكا وأقلها تحقيقا للإكتفاء الذاتي، وبالتالي تفاقم مشكلة الجوع والفقر. كذلك يعتبر غياب دور الحكومة، أو غياب الإستقرار الذاتي للحكومة في حد ذاته ورقة سهلة لتعطيل وإلغاء الأمن الغذائي في السودان، وغياب الأمن يؤدي إلى غياب المساعدات الغذائية التي ترسلها المنظمات الدولية وحتى عجز الحكومة في توفير لمساعدات اللازمة ووضع الخطط الإستراتيجية الطارئة للحد من الأزمة. فالأوضاع في السودان تمثل أزمة إنسانية، تهدد الأمن الغذائي في السودان على المدى القريب والبعيد. فلا يمكن حل الأزمة والحد منها إلا من خلال تعظيم الجهود في تحقيق التوافق بين الإستقرار السياسي الأمني والإستقرار الغذائي وتنسيق الجهود لضمان تلبية حاجيات السكان الغذائية.

ملخص باللغة الأجنبية:

Abstract

The Sudan faced a political and security crisis during 2023-2024, owing to the armed conflict between the Sudanese Armed Forces (SAF) as a people's force and the Rapid Support Forces (RSF) as a Government force, which has disturbing repercussions on the food situation in the region. Agricultural production has been affected by the destruction of agricultural areas, the displacement of farmers and the cessation of all forms of agricultural activity due to the lack of security. The Sudan has experienced terrible shortages of basic food crops such as maize, sesame…In addition, supply and production baskets have been disrupted, thus the difficulty of moving food and agricultural products and goods between urban and rural areas, imbalance and lack of justice in the division of resources, assistance and even goods. The result is an increase in its prices against the depreciation of the national currency. The situation was exacerbated by internal displacement to areas thought to be safer, such as the capital Khartoum and the Northern Territories, which had placed additional strain on food resources in areas known to be stable. Khartoum was considered the most consumed and least self-sustaining area, thus exacerbating the problem of hunger and poverty. The absence of the Government's role, or the lack of self-stability of the Government as such, is an easy paper to disrupt and eliminate food security in the Sudan. The lack of security results in the absence of food assistance sent by international organizations and even the inability of the Government to provide the necessary assistance and develop emergency strategic plans to reduce the crisis. The situation in the Sudan represents a humanitarian crisis, threatening Sudan's food security in the short and long term. The crisis can only be resolved and reduced by maximizing efforts to bring security political stability into line with food stability and coordinating efforts to ensure that the population's food needs are met.

Higher National School of Political Science

Department of International Relations

Impact of political and security crises on food security in the Sudan {Armed Forces Conflict - Rapid Support Forces} 2023 - 2024

Note submitted within the requirements of the Master's Degree in Political Science

Specialization: International Relations

Supervision of

- Dr. Teqmonen Ibrahim

Student Preparation

- DIAFI Ayet EL-Manel

Discussion Committee:

M. Sayed Ahmed Bashir	President
Dr. Tigamonin Ibrahim	Supervisor and Rapporteur
M. Tahi Tarek	Panellist

University Year 2024-2023